



اختربنا لك ٩٠

التخطيط الاشتراكي والمساواة الاجتماعية

بقلم

د. أ. ركروسلاند

اهداءات ٢٠٠٢

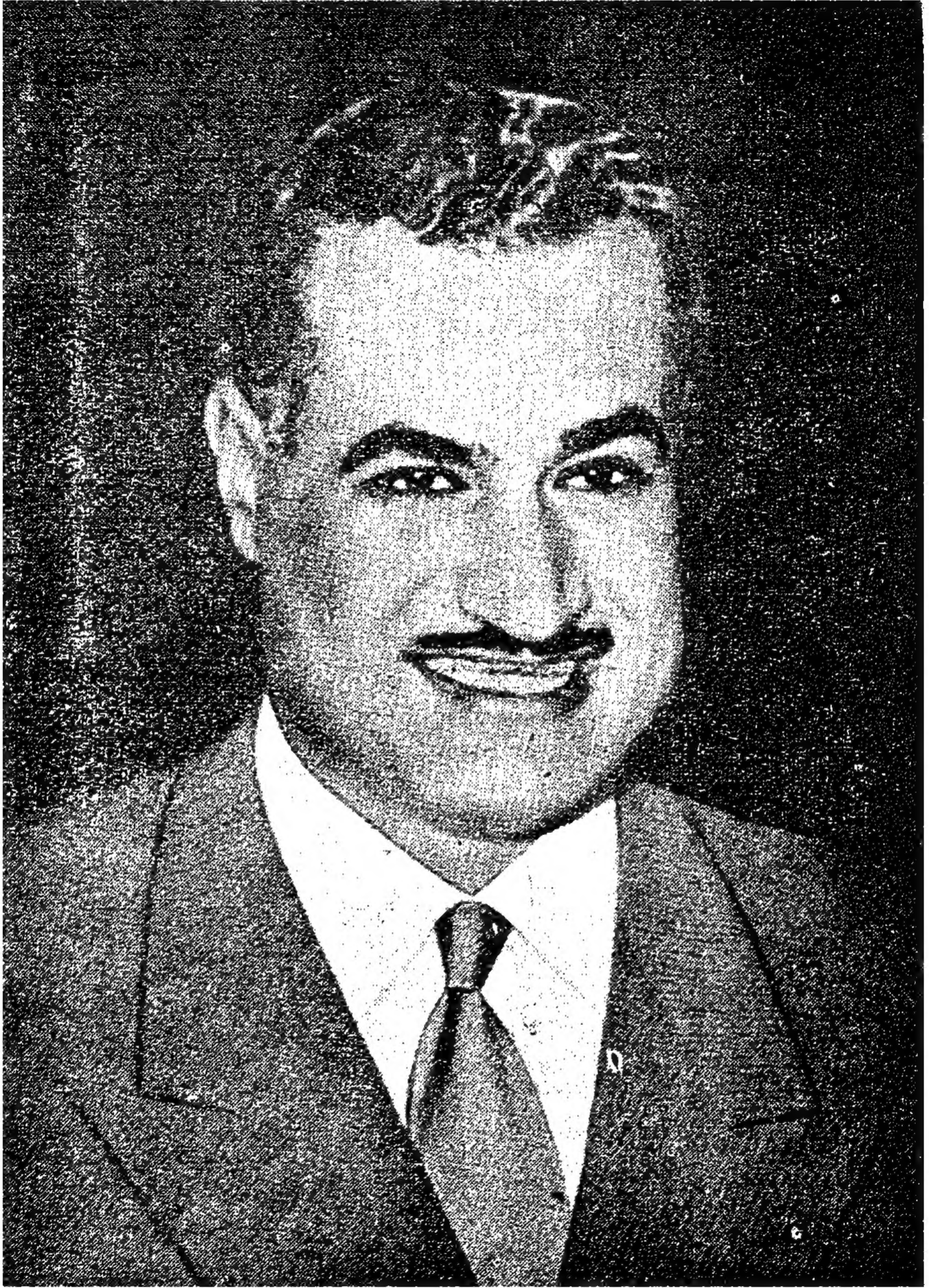
الدكتور/ احمد فاروق كامل

هيئة المواد النووية

التخطيط الاشتراكي والمساواة الاجتماعية

تأليف

پن. ا. ر. كروملائی



الرئيس جمال عبد الناصر

مقدمة

يعد هذا العدد الذي اخترنا له عنوان « التخطيط الاشتراكي
والمساواة الاجتماعية » الجزء الثاني من كتاب « مستقبل الاشتراكية »
للمؤلف ، وقد أقدمنا على هذا التنويه حتى لا يحتلط الأمر على القارئ
بتحقيقاً لما توجبه الأمانة العلمية .

والله الموفق والمسدد

والله أكبر والعزة للعرب

لجنة « اخترنا لك »

العوامل الهامة التي تحدد الطبقات

١ - مظهر التناقض :

هناك حقيقتان هامتان تدفعاننا إلى إعادة النظر من الطريق الذي يجب علينا أن نسلكه من أجل تحقيق الهدف الاشتراكي الآخر وهو المساواة الاجتماعية وإزالة الفوارق الطبيعية في المجتمع .

أما الحقيقة الأولى فهي أنه اتضح لنا أن بعض الحجج الاشتراكية التتلمذية التي تؤيد تحقيق المساواة قد فقدت قوتها بعد إعادة توزيع الدخل في خلال العشرين سنة الماضية ، وسوف تناقش هذه النظرية في الفصل القادم .

وأما الحقيقة الثانية فهي أنه - على الرغم من أننا قطعنا شوطاً بعيداً نحو المساواة بين دخول الأفراد فإننا لم نحقق المساواة بين دخول الأفراد ، ولم نحقق المساواة الاجتماعية ، ولم نخلق مجتمعاً يخلو من الفوارق الاجتماعية .

وقد قال « جورج أورويل » ، في عام ١٩٤١ إن بريطانيا بلد تسيطر عليه الفوارق الطبقة . فعلى الرغم من إعادة توزيع الدخل توزيعاً أعدل فإننا مازلنا في بريطانيا نحتفظ بالنظام الطبقي والاحتقاد الطبقة بشكل أوضح مما هو في أية دولة اسكندنافية أو في أمريكا الشمالية .

إننا في الحقيقة لم نغير شيئاً في نظامنا الطبقي الذي يتخلل اتجاهاتنا ومواقفنا الاجتماعية . ويلحظ هذه الظاهرة بوضوح الزائر الأجنبي أو البريطاني الذي يغيب عن بلده فترة من الوقت لأنهما أقل اتصالاً بها من البريطانيين المقيمين في بلدنهم .

والواقع أن استمرار هذه الظاهرة - على الرغم من التغيرات الاجتماعية الهائلة التي حدثت نتيجة للحربين العالميتين - يثير الحيرة في النفوس . وهكذا نرى أن العالم يتبين في بريطانيا تناقضاً غير عادي فعلي الرغم من أن المجتمع البريطاني يتميز بروح الديمقراطية السياسية السامية التي قلما تتوفر في الدول الأخرى وبالرفاهية الاقتصادية النامية وبنظام اجتماعي ينص على العدالة الاجتماعية فإنه مازال يحتفظ بالنظام الطبقي الذي يبعث الاحتقاد بين الناس .

والواقع أن عدم زوال هذا النظام وتأثره بالتغيرات التي حدثت في الدخول يدل على أن إعادة توزيع الثروة لن يؤدي إلى إزالة الفوارق الطبقية .

لذلك فنحن اليوم في حاجة إلى تفسير أوسع للهدف وإلى تحليل أدق لطبيعة الطبقة أكثر مما كنا في الماضي .

٢ - ماذا يعني الناس بالطبقة الاجتماعية ؟

عندما يتحدث الناس عن الطبقة الاجتماعية فإنهم يفترضون أن المجتمع ينقسم إلى عدد محدد من الطبقات كل طبقة فوق الأخرى على شكل

نظام هرمى . ويختلف عدد الطبقات فى كل مجتمع كما تختلف أيضاً الفروق التى تفصل بين كل طبقة وأخرى .

ولاشك فى أن هذه العوامل الأخيرة غير واضحة تماماً ولكن هذا لا يقلل من أهمية الحدود الفاصلة بين الطبقات — ونحن ندرك تماماً أن الفروق القائمة بين الأفراد من حيث الجنس على الرغم من وجود بعض الأفراد الذين لا يمكن إدراجهم بين الذكور أو الإناث بشكل قاطع .

وينعكس هذا التقسيم الطبقي على العلاقات الاجتماعية بأنها أجزاء من المجتمع أو مجموعات من الأفراد تشيع بين أعضائها المساواة وتتميز عن الأجزاء الأخرى بناء على تمايز يترها المجتمع . والمتميز بالطبقة مجموعتان أو أكثر من الأفراد يختلف وضع كل منها عن الأخرى .

وتنعكس هذه العلاقات التى يقرها المجتمع فى طريقة معاملة الناس جماعياً للفرد وفى طريقة معاملته ونظرته للناس . ولهذا نجد مظهراً خارجياً عند كل من الطرفين ، وينعكس هذا المظهر فى المواقف الاجتماعية سواء أكانت هذه المواقف متساوية وحررة أم متباينة ومتميزة ، وثمة عامل نفسى ينعكس فى قوة شعور الأفراد بالمساواة أو التفوق أو الانحطاط .

وتعتبر هذه العلاقات التى يترها المجتمع حقيقة ثابتة تتمرن بوجود الطبقات . وعندما تتحول إلى كيفية قيام هذه العلاقات والمعايير التى فستخدامها لتحديد الفوارق والعوامل بين الطبقات تقرر وضع الشخص

في النظام الهرمي فإننا بذلك ندخل مجالا يختلف فيه علماء الاجتماع في الرأي، وليست هناك نظرية موحدة ليرجع إليها الاشتراكيون عند بحثهم لسكيفية خفض حدة النظام الطبقي. ونحن نستعين بالأبحاث التي أجريت في أمريكا في هذا الموضوع حيث لم تجر في بريطانيا في هذا المجال حتى الآن.

على أية حال فإننا في غير حاجة إلى دراسة تفصيلية لهذا الموضوع إذ يعيننا أن تؤكد العوامل الرئيسية التي تتحكم في النظام الطبقي وبالذات الوعي الطبقي وعدم المساواة، وهما تتوقفان على عوامل أخرى غير الدخل. وربما كانت هذه العوامل أهم من الدخل نفسه.

٣ — نظرية ماركس في النظام الطبقي:

يتمسك معظم علماء الاجتماع باتباع نظرية موضوعية لتحديد الطبقات. أي أنهم يعترضون على أن من الممكن تحديد الطبقة الاجتماعية بمعايير مادية يمكن الوثوق منها إذ أنها اقتصادية في طابعها.

ولا شك أن أول نظرية في هذا المجال هي نظرية ماركس التي تقول بأن أشكال الإنتاج وأحواله هي العوامل الرئيسية التي تقرر البنيان الطبقي.

وكانت هذه النظرية بين طبقتين لا ثالث لهما طبقة أصحاب الأملاك وطبقة لا يملك أصحابها شيئاً.

أما الأولى فقد أطلق عليها اسم الطبقة البورجوازية على حين أطلق على الأخرى اسم طبقة البروليتاريا.

وهناك أيضاً العامل التكنولوجي الذي يفرق بين الطبقات إذ أن الأمر لا يتوقف على ملكية وسائل الإنتاج فحسب - بل يدخل في الأمر علاقة الطبقة بوسائل الإنتاج .

ولا شك في أنه قد تظهر عوامل أخرى تفصل بين الطبقات غير أن هذه العوامل ثانوية وتقوم على أساس العلاقات الإنتاجية .

وربما كان التحليل منطقياً في الماضي حيث أنه كان يقوم على شروط لم تعد متوفرة اليوم بعد تقدم الصناعة في الدول . وأول شرط من هذه الشروط هو أن تتميز العلاقات الإنتاجية وتقسيم العمل بالبساطة من الناحية الفنية بحيث ينقسم السكان إلى جماعات اقتصادية قليلة العدد تختص كل منها بعلاقة واضحة بوسائل الإنتاج . غير أن القرن الماضي شهد نمواً سريعاً في عدد المشتغلين بالخدمات الفنية الذين لا علاقة لهم بوسائل الإنتاج المادية ومن أمثال هذه الخدمات المهن الحرة والإدارة والخدمات الترفيهية ، وغيرها بل حتى في مكان الصناعة فقد تعقدت وسائل الإنتاج الفنية فازدادت المهارات ولم تعد الطبقة العاملة تمثل طبقة البروليتاريا وبدأت في الوقت نفسه تظهر الطبقة المتوسطة .

أما الشرط الآخر : فهو سيطرة الملكية على العلاقات الاقتصادية . غير أننا أوضحنا في الفصل الثالث عدم الارتباط بين الملكية والنفوذ الاقتصادي وتوزيع الدخل ودرجة الاستغلال وغير ذلك من العوامل التي قد تحدد الطبقات .

أما العامل الثالث الذي أكدته أتباع ماركس فهو وجود اقتصاديات

الندرة التي تحدد حياة الأفراد ومستوياتهم المادية والتي تهدد الأغلبية بالفقر والاقليّة من الأغنياء بالخوف من انتزاع أملاكهم بالقوة . غير أن الأحوال قد تغيرت الآن بعد التقدم الصناعى الهائل وما تبعه من اقتصاديات الوفرة والتنمية . ولم تقل أهمية هذه العوامل الاقتصادية - فحسب - بل إن قلة ساعات العمل وارتفاع مستوى المعيشة وازدياد الاستهلاك الاستهلاكية تضعف من الفوارق الطبقيّة وتزيد من استهلاك الأفراد وتزيد وقت الفراغ وما ينشأ عنه من علاقات بينهم .

ولا شك في أن العلاقات الإنتاجية مازالت تؤثر على اتجاهات الطبقات وأوضاعها إذ أن عامل المنجم لا يتساوى بأية حال مع عضو لجنة الفحم كما لم تزل بعض المنازعات الصناعية (على الرغم من أنها لم تعد تدور حول حل مشكلة الفقر) وما زال الناس قلقين بشأن مستوى المعيشة ولذلك يجب اتباع بعض الحجج التي يمكن أن يستندوا إليها غير أن هذه الأشياء ليست كافية لقيام نظرية طبقية .

٤ - الدخل والعمل وأسلوب المعيشة كعوامل تحديد الطبقات :

كان معظم علماء الاجتماع قبل الحرب يقيمون الفوارق الطبقيّة على أساس اقتصادية على الرغم من أنهم كانوا يرون أن نظرية ماركس ضيقة النطاق . وكانوا يعتبرون المركز الاقتصادي والمركز الذي يحدد العمل عاملين هامين يحددان الطبقات .

قد يتفق معظم الناس على أن الوضع الاقتصادي يحدد إلى حد ما

الطبقة التي ينتمى إليها الفرد وكثيراً ما يستعين الناس بهذا المعيار عندما يحاولون تحديد الطبقة التي ينتمى إليها شخص وما ، وقد يبرر لنا هذا المعيار تقسيمنا للمجتمع إلى الطبقة العاملة والطبقة الوسطى والطبقة العليا . غير أن هذا المعيار ينطوى على عوامل متتاربة متفرقة على الرغم من بساطته الظاهرية .

ولا يتفق الدخل بالذات مع بعض العوامل الأخرى، إذ أننا نرى أن المرتبات التي يتقاضاها بعض الموظفين تقل كثيراً عن مرتبات بعض العمال، غير أننا نخدمهم يتمتعون بمراكز اجتماعية أعلى فقد يرجع ذلك إلى أنهم يتقاضون مرتبات لا أجور أو إلى قلة ساعات عملهم وتمتعهم باستقرار أكبر وقيامهم بعمل غير يدوى .

والحقيقة هي أن المهنيين الذين ينتمون إلى « الطبقة المتوسطة » وبالذات أولئك الذين يتقاضون مرتبات لا أجور ينسبون إلى الطبقة المتوسطة لا بفضل دخلهم الكبير الذى كثيراً ما يقل عن غيرهم في بعض الأحيان ولكن لما يعرف عنهم من عدم الفقر وفي الوقت نفسه نجد بعض العمال الصناعيين ومعظم صغار التجار يحققون لأنفسهم دخولا مرتفعة غير أن هذه الدخول لا تغير وضعهم في المجتمع . ولعله من الجلي الآن أنه يجب علينا أن ننظر إلى الدخل والوضع الذى يحدد العمل على أنهما عاملان مختلفان ومنفصلان .

وفي السنوات الأخيرة بتأثير الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية بدأ الكثير من علماء الاجتماع يتركون المعايير الاقتصادية باعتبارها عوامل

تحدد الطبقة الاجتماعية وأثبتت هذه الدراسات أن تحديد الطبقات الاجتماعية لا يتوقف على الدخل وأن أسلوب الحياة والعادات والتقاليد التي يتبعها الأفراد تحدد — إلى حد ما — الطبقات كما أثبتت أيضاً أهمية طريقة الانفاق على السلع الاستهلاكية في هذا السبيل .

واكتشف د لويد وارنر ، أن نوع المسكن والمنطقة السكنية ونوع الملابس وأنواع الترفية التي يقبل عليها الأفراد هي التي تحدد الطبقة الاجتماعية . وتبين أن هذه العوامل لا تتفق مع الدخل وأن الكثير من الأفراد ينتمون إلى طبقة دون الطبقتين العليتين على الرغم من أنهم يحصلون على دخول أكبر منهما . وأكد برام كاردنر في دراسة قام بها أن العادات وطرق التعامل بين الأفراد هي التي تحدد الطبقة الاجتماعية دون الدخل .

وأثبتت الدراسات الأخيرة أن طرق الانفاق الاستهلاكية لا تتعلق بالدخل إذ أنه لا يمكن أن نتعرف على دخل الفرد من طريقة انفاقه أو العكس .

ولا شك أن العامل الهام الذي يشير إلى أسلوب الحياة ، هو المنطقة التي يقطنها الفرد وأن هذا العامل هو الذي يستخدم الآن للتمييز بين الطبقات . وتوضح لنا هذه المجموعة من الفروق الفردية في أسلوب الحياة التي تقسم الأفراد إلى وحدات اجتماعية وجغرافية أن العادات الاستهلاكية يمكن أن تؤدي لا إلى اختلاف مراكز الأفراد الاجتماعية بل إلى اختلاف الطبقات التي ينتمون إليها .

ولقد أدت هذه الملاحظات إلى اهتمام بعض الباحثين بمناقشة موضوع الطبقات . فأكد فبلين أهمية ألوان الساع التي يقبل الأفراد على استهلاكها . غير أن الباحثين بعده أكدوا أن الهدف من الانفاق ليس مجرد إرضاء الحاجات في الأذواق الفردية بل مواجهة المستويات الاجتماعية التي يعيش فيها الأفراد وإن الفرد لا ينفق لكي يبعث في نفسه السرور أو الرضا وإنما ليؤكد مكانه في المجتمع ويثبتته .

وإن كنا قد تعرضنا لبعض النقد لنظرية فبلين فإن نظريته كانت تؤكد أن مهمة الانفاق هي إظهار ثروة الفرد وإن هذا الأمر يضطر الفرد إلى التبذير والاسراف . ويمكننا أن نميز نظرية فبلين في أنها كانت تثبت أولاً أن الثروة أساس لا غنى عنه للاحترام الذي يناله الفرد وثانياً أنه يمكن الحكم على مقدار الثروة بنوع الانفاق الاستهلاكي .

غير أن هذا الرأي لا ينطبق على بريطانيا أو الكثير من الدول لأن وضع الفرد لم يعد يترتب بمقدار الثروة التي يستحوذ عليها فقط بل بشكل الانفاق الاستهلاكي أيضاً . وانا لا نحكم على وضع الفرد باعتبار الانفاق الاستهلاكي انعكاساً للثروة ولكن باعتباره قيمة اجتماعية مستقلة وعلى ذلك فعلى الرغم من أن ارتفاع مستوى الانفاق قد يدل على زيادة ثراء الشخص فإنه لا يرفع مكانة الشخص الاجتماعية ولم يعد الانفاق الاستهلاكي عاملاً مستقلاً لتجديد المركز الاجتماعي ولكنه في الحقيقة عامل لا يتفق مع الثروة في كثير من الأحيان . ولا يعتبر التبذير أو الاسراف عاملاً يحدد الطبقة الاجتماعية إذ أن التظاهر غير مستحب

إذا أن الفرد لا ينتمى إلى طبقة معينة بمغالاته فى العادات والتقاليد ولكن بتمسكه بالقواعد السائدة فى طبقته بشكل صحيح وذوق سليم .

ومهما يكن من الأمر فى شىء فإن أسلوب الحياة والعادات الاستهلاكية لهما تأثير قوى على حكمنا على مستوى الشخص فى بريطانيا لأن فروق الطبقات فيها أكبر منها فى الدول الأخرى . وقد يرجع ذلك إلى أن المجتمع البريطانى يتميز بالكثير من العادات الوراثة . وهكذا من الممكن التمييز بين الطبقات على أساس الملبس والمأكل والعادات المتبعة وطراز المسكن وأساليب الترفية والرياضة التى أقبل عليها الناس . ولكن لماذا يكون لهذه الاختلافات أثر كبير على التقسيم الطبقي ؟

واكن يمكننا أن نقول إن هذه الاختلافات تؤثر على أسلوب ولهجة الفرد ونحن لا نجد هذا التأثير فى أية دولة أخرى أما فى بريطانيا فبمجرد أن يفتح المتحدث فمه فأننا نحكم على طبقته الاجتماعية ولا شك أن هذه الحقيقة تنطوى على بعض المغالاة فى أهمية أسلوب الحياة كعامل يحدد الطبقة الاجتماعية .

ولا تعتبر هذه الاختلافات مجرد نتيجة لعوامل اقتصادية وطبقية أخرى فهى لا تتفق مع الدخل أو النفوذ الاقتصادى ولو أن الزمن يزيل بعض الاختلافات ففى الحرب يستطيع أن يلحق ابنه باكسفورد مما يجعله يتطبع بطابع الطبقة الأرستقراطية وأساليبهم .

٥ - السلطة كعامل يحدد النمود :

إن العامل الأخير الذى يحدد الطبقة هو « السلطة » . ولا شك .

في أن من المنطق أن تؤدي السلطة إلى التأثير على مركز الشخص وعلى شعوره بالتفوق أو الدونية . غير أن هذا العامل غامض ، وينطوي على عدة معان . ونحن لا نهتم بالطبع بالمظاهر الفردية أو العارضة . ولكننا نعى بذلك المظاهر العامة السائدة في الجماعات كلها . غير أنه حتى في هذا المجال لا نستطيع بسهولة أن نقيّد هذا العامل بمعنى واحد دقيق ، لذلك فالتنا سوف نلتقي بعض المظاهر المنفصلة التي تبدو ذات أهمية في النظام الطبقي .

المظهر الأول :

هو سلطة الأفراد على حياة وثروة غيرهم ، حيث يمكن تقسيم الأفراد إلى طوائف اجتماعية . ونظهر هذه الصفة بشكل واضح في مجال الصناعة حيث هناك نظام هرمي للسلطة فيتيح للبعض سلطة الطرد من العمل والتأثير على طبيعة التوظيف والترقية ورفع المرتبات وتنظيم ووضع الموظفين ولا يتصل هذا النظام الهرمي — كما قال ماركس — بالملكية ، ولكنه يتصل بمركز الفرد في البنيان التنظيمي .

ونتيجة لاتساع أوجه نشاط الدولة السريع ظهر نظام هرمي للسلطة البيروقراطية في مجال السياسة والمناصب الحكومية .

وأصبحت المناصب الحكومية الكبرى تتيح للأفراد سلطة على حياة غيرهم وثروتهم .

ولا شك أن هذه النظم الهرمية تعد مصدراً من مصادر البنيان الطبقي في المجتمع .

والواقع أن هذا المصدر لا يتفق والمصادر الأخرى .

أما المظهر الأخير فهو السلطة البعيدة التي تتيح للبعض اتخاذ القرارات التي لا تتعلق بالأفراد — فحسب — بل بالجماعات أيضاً . ونظراً لتركيز سلطة اتخاذ القرارات في المصانع الحكومية والفردية وفي نقابات العمال ، فإن هذه السلطة أصبحت تتيح للبعض التأثير على حياة الأمة والصناعة بأسرها بل على مئات الآلاف من الموظفين . ولما كانت هذه السلطة تباشر في سرية وبدون أخذ أصوات معظم الأشخاص الخاضعين للسلطة .

وعلى الرغم من أن هذه السلطة الهائلة لا يمكن فصلها عن التنظيم الجماعي الذي تتميز به الدولة الصناعية المتقدمة قد يتفاوت من حيث السيطرة — والرعونة فإنه يتمشى والنظم العامة والجو الاجتماعي وقوة الرأي العام وتوازن القوى بين الجماعات المتضاربة المصالح ودرجة تدخل الدولة وعلى الرغم من أن المشروعات الفردية قد أصبحت أكثر تقيداً مما كانت عليه في الفترات السابقة فإنها ما زالت تسيطر على جزء كبير من الحياة الاجتماعية .

ولا تتفق هذه السلطة والدخل إذ أن مديري الصناعات المؤممة وكبار الموظفين الحكوميين وزعماء نقابات العمال لا يتقاضون مرتبات تتناسب والمركز الذي يحتلونه في النظام الطبقي .

ويمكن أن يكون للسلطة السياسية تأثير على مواقف الطبقات بعضها من بعض ويتحقق ذلك في الدولة الديمقراطية لو ظل حزب واحد يتبوأ السلطة فترة طويلة . ولو كانت السلطة السياسية تنتقل من حزب إلى

حزب آخر كل خمس سنوات ، فإننى أشك فى أن يكون لهذا العامل السياسى أى أثر مستقل حيث لا تعتبر السلطة السياسية صفة تميز بها . ولكن لو استولى حزب واحد على الحكم لمدة عشرين عاماً مثلاً فلا شك فى أن الأوضاع ستتغير بحيث تصبح السلطة السياسية من الصفات التى تميز بها الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها معظم رجال الحزب .

وهكذا عندما تولت الحكومات المحافظة الحكم فى بريطانيا قبل الحرب أصبحت السلطة السياسية صفة تقترن بالطبقة كان يبدو أنها تستحوذ على جميع الصفات التى تميز بها الطبقة الحاكمة . غير أن الأمر يختلف عن ذلك فى السويد ، إذ أن الحكومة الاشتراكية الحالية قد أضعفت هذه المشاعر الطبقية ، ويرجع ذلك إلى أن الذين يتمتعون بالسلطة السياسية لا ينتمون إلى « الطبقة العليا » .

ولا شك فى أن مثل هذه الحكومة تمنع تركيز المميزات الطبقية . واقترانها بالحكم . ويعلم العامل أنه يتمتع بسلطة سياسية أكبر من صاحب العمل على الرغم من أنه يحصل على دخل أقل ويقوم بعمل من مستوى منخفض عن صاحب العمل .

وهكذا نجد أن السلطة السياسية تعادل تأثير العوامل الأخرى التى تحدد الطبقة من حيث الأهمية فتضعف المشاعر الطبقية .

غير أن هذا الوضع لا يحدث إلا إذا ظل الحزب الواحد فى الحكم فترة طويلة حتى نحقق هذا التكيف فى الأوضاع النفسية .

وثمة مظاهر أخرى للسلطة ذات أهمية من وجهة النظر الطبقية مثل

السلطة الاجتماعية في المجتمع الصغير . ويظهر أثر هذه السلطة في المناطق الريفية حيث هناك نظام هرمي واضح ودقيق للسلطة الاجتماعية غير أن هذه السلطة لا تمشي والدخل وإن هذه السلطة المحاية قد أصبحت أقل أثراً مما كانت عليه منذ خمسين عاماً ، وهناك شك في أن تظل هذه السلطة عاملاً يفصل بين الطبقات لو ظلت العوامل الأخرى قوية .

٦ — النظرية الذاتية للتقسيم الطبقي :

لنفرض أن تحديد الطبقة لا يتم بطريقة موضوعية . والواقع أن بعض علماء الاجتماع يحبذون العوامل الذاتية في التقسيم الطبقي وذلك لأن الناس لا يتشابهون في السلوك والتفكير ولا يندرجون في طبقة اجتماعية معينة ، لأنهم يحصلون على دخول متماثلة أو يقومون بأعمال متشابهة . ولا يقوم النظام الطبقي على أسس موضوعية .

هكذا نجد الناس ينتمون إلى الطبقات التي يعتقدون أنهم منها . ويعتمد تحديد طبقة الاجتماعية على ما يقول الناس . أما المقاييس التي يعتمد عليها الناس في الحكم على الطبقة التي ينتمى إليها الفرد فهي تقوم على أسس ذاتية شخصية . لذلك نسمع الناس يقولون مثلاً : إنه ليس منا ، أو إنه ليس من مستوانا ، أو : إتنى لم أسمع عن عائلتها ، إلى غير ذلك من الأقوال التي يصفون بها بعضهم البعض .

إن هذا المعيار الذاتي يضعف من تحديد الطبقات ، غير أنه لو اختلف تحديد الشخص للطبقة التي ينتمى إليها عن تحديد غيره أي إذا نسب

الشخص نفسه إلى الطبقة المتوسطة على حين اختلف الناس في ذلك فإن وضعه في المجتمع لا يكون ثابتاً ويصبح حكمه على طبقته الاجتماعية مجرد أمل يراود عقله . ربما كانت هذه هي ضد النظرية الذاتية .

ولكن يبدو أن المقصود بذلك هو انتماء الافراد إلى طبقة معينة لو كانوا هم يعتقدون ذلك وكان غيرهم من الناس يقرونهم في الرأي . ويبدو أن هذا التفسير يتمشى وتعريفات الطبقة التي أوردناها في بداية هذا الفصل .

حقيقة : إن طريقة سؤال الناس قد توصلنا إلى نتائج مختلفة لو لم تقتصر على مجرد تحديد الفرد لطبقته وطلبنا منه تعليل ذلك فلا شك في أن الإجابة عن السؤال الأول يتوقف على عوامل موضوعية غير أن الإجابة عن السؤال الآخر تعتمد على عوامل ذاتية قد تختلف من شخص إلى آخر .

دفاع عن المساواة الاجتماعية

٢ — قضية الرفاهية الاقتصادية :

ما زلنا في حاجة إلى أن نتحدث عن المساواة ، وكيف أن المزيد منها يحقق أكبر النفع . وليس في مقدورنا أن نثبت هذا عن طريق الجدل الاقتصادي الذي كان مستخدماً قبل الحرب .

وقبل عام ١٩٣٩ كانت الدعوة إلى المزيد من المساواة ، ولو في

الدخول ، واضحة للعيان فنحن إذا خففنا من حدة الغنى خففنا في الوقت نفسه من حدة الفقر . ولقد اقتنع بهذا الرأي كل من يتمتع بضمير اجتماعي . وأحس الناس بضرورة أخذ بعض ما يملكه الغنى من الكافيار وتوزيعه على الفقير في صورة خبز .

كان هذا قبل عام ١٩٣٩ أما اليوم فإننا قد وصلنا — في مسألة إعادة التوزيع — إلى آخر الشوط ، ولو تمادينا في السير فلن يرفع هذا من مستوى معيشة الجماهير ، فالتخفيف من حدة الغنى اليوم لن يخفف من حدة الفقر بصورة ملحوظة ولو وزعنا الضرائب الإضافية على الفقراء لما ارتفع دخل العامل أكثر من شلنات معدودة كل أسبوع .

أضف إلى هذا : أن التفاوت الكبير بين الثروات قد تضاعف ولهذا لن يأخذ الفقير من الغنى — فقط — وإنما قد يأخذ من صاحب الدخل المتوسط . وهنا يصعب علينا أن نميز بين المكسب والخسارة .

وهكذا تجد أن الدعوة التقليدية إلى الرفاهية قد تقيد فئات محدودة غير أنها لا تبرر الاجراءات الشاملة التي تقضى بإعادة توزيع الدخل بطريقة رأسية ، ولا نستطيع أن نؤكد أن المزيد من المساواة في الدخل سيوطد أركان الرفاهية الاقتصادية .

ما الذي يبرر إذن استمرار الدعوة إلى المساواة ؟ .

الواقع أن الاشتراكيين لم يدركوا بسرعة خطورة مثل هذا السؤال

وأهميته . ونحن إذا أردنا مزيداً من المساواة فسنعتمد على مبادئه
لا تتصل كثيراً بمسألة الرفاهية الاقتصادية .

٢ - قضية الحد الشخصي :

ما زلت أومن بأن قضيتنا تستطيع أن تركز على قيم أو أحكام
ليست لها صبغة اقتصادية فالمساواة هي طريقنا إلى مجتمع أفضل . ذلك
لأن افتقارنا إليها يبعث العداوة في صفوف المجتمع ، ويثير حفيظة البعض
ولقد قال آدم سميث : أن النعمة التي يفرق فيها الأغنياء تثير حقد
الفقراء الذين قد يدفعهم الحسد ، والحاجة إلى نهب ممتلكاتهم .

غير أن التفاوت بين الدخول لم يعد ضخماً الآن ، كما كان الحال في
الماضي . ولهذا فإن التناقض الذي كنا نشير إليه لا يثير - الآن - من
الحقد ما كان يثيره منذ سنين مضت .

غير أن هناك شعوراً بالسخط إزاء مظاهر لا تتصل بالنقود، مظاهر
يتمثل فيها عدم المساواة فالعمال يشعرون بغضب كبير من جراء الامتيازات
الاجتماعية التي ينعم بها الموظفون في المصانع التي يعملون بها ، وهم
يشعرون بأن هيئة الموظفين هذه هي طبقة أخرى أرفع من طبقة العاملين
وهناك أيضاً ذلك التفاوت الكبير في مستوى التعليم وأنواع المدارس
المفتوحة أمام القادرين .

٣ - مشاعر السخط الجماعية - مذهب بينان والسخط الصناعي :

وإذا كان هناك شك في المظاهر السابقة ، فما لا شك فيه أن هناك

مظاهر جماعية تعبر عن السخط . ويتضح هذا بصورة جلية في ميدان الصناعة ، في شكل إضرابات غير رسمية ، وعدم وجود تعاون أو تضافر بين الجهود . ووجود روح من العدا والتشكك . أليست العلاقات القائمة في ميدان الصناعة أسوأ مما تتصور ؟ لقد كان العدا - في الماضي - وليد التعطل ، والفقر ، وتدهور الأمور وما شابه ذلك . غير أن هذه الظواهر ليست موجودة الآن . ومع ذلك فهناك قلاقل واضطرابات كثيرة !

معنى هذا أن العلة لا ترجع إلى أسباب اقتصادية وإنما إلى أسباب اجتماعية .

والغريب أن الاضطرابات تحدث الآن في أوساط يتقاضى عمالها أجوراً مرتفعة . والواقع أن الأجانب يهتوتنا نحن البريطانيين بالتسامح الذي أصبح مجلس العموم يذم به اليوم ، وبعدم وجود معارك مريرة كما كانت الحال في الماضي . غير أن هذا المظهر خداع ، فهم يظنون أن أن هذا معناه عدم وجود حالات اجتماعية متوترة عندنا وما عليهم إلا أن يحضروا اجتماعات اللجان ، والمؤتمرات العمالي السنوى . واجتماعات حزب العمال المحلية ! إن مدى الإحساس بالمرارة هو الذى يهم ، لا الألفاظ التى تغلف بها هذا الإحساس ، ولقد ظهر هذا واضحاً جلياً خلال معركة بيفان الشهيرة .

ومرجع هذه المرارة هو أن حزب العمال يميل إلى الشك والمعاداة والإحساس بالنقص الطبقي . وإذا كان مستر بيفان قد تألق في هذه

المعركة ، فلأنه عبر عن مظاهر كانت موجودة بالفعل . ويجب ألا تظن أن هذه المرارة وليدة اختلاف بين الجناح الايمن والجناح الايسر حول السياسة الخارجية أو مسائل الدفاع .

الغريب أن تحدث هذه المرارة في الجناح الايسر بالرغم من الرفاهية النسبية التي تتمتع بها بريطانيا اليوم . ونحن إذا انتقلنا إلى بلاد اسكندناوه التي تعيش في ظروف سياسية - واقتصادية مشابهة لظروفنا - لم نجد أثراً لمثل هذه المرارة .

إن العلة عندنا مبعثها أسباب اجتماعية ، أسباب تتصل بالمعاداة للمظالم الاجتماعية ، وهي المعاداة التي تعبر عن الصراع الطبقي .

٤ - نظريته السياسية الاجتماعية :

ولقد غاب عن الكثيرين أن أسباب السخط ذات طابع اجتماعي ، وظنوا أن الاقتصاد والسياسة هما مبعث كل المشكلات . وقد يصح هذا على الماضي ، غير أنا في حاجة اليوم إلى أن نفرق بين السياسة ذات الطابع الاقتصادي والسياسة ذات الطابع الاجتماعي .

فالسياسة ذات الطابع الاقتصادي تميز أي بلد أو موقف يمكن أن نطبق فيه التحليل الماركسي ، وهكذا تظهر هذه السياسة في فترات الفاقة ، والكساد ، والتعطيل ، والأجور التافهة . وفي ظل ظروف كهذه تؤثر المسائل الاقتصادية على الاتجاهات السياسية .

أما السياسة ذات الطابع الاجتماعي فتتميز فترات الرخاء والدخول

المرتفعة ، والتشغيل الكامل ، والتضخم ، وفي ظل ظروف كهذه تتجه ،
الأنظار إلى المشكلات الاجتماعية لا الاقتصادية . والواقع أن هذا الرخاء
يقاب الموازين الاجتماعية ، فهناك أناس ارتفعت دخولهم فاكشفوا
أن هناك تناقضا بين مركزهم الاجتماعى المتواضع ودخولهم ، وهناك
أناس ممن كانوا يتمتعون بامتيازات فى الماضى قد تدهورت دخولهم
فاكتشفوا مدى التناقص بين طبقتهم الاجتماعية المرتفعة ودخولهم التى
تدهورت .

ويؤدى هذا كله إلى التوتر الطبقي ، وإلى التدمير الصناعى والسياسى
وأشوأ مظاهر العلاقات الصناعية ماثلة فى مناجم الفحم ، وموانى السفن ،
وبعض الصناعات الهندسية .

وهنا نجد أن العمال الذين يعملون فى هذه الميادين يتقاضون أجوراً
كبيرة . وهم قد اكتشفوا أن ارتفاع أجورهم لم يصاحبه ارتفاع فى
السلم الاجتماعى .

وهكذا يعانون من التناقض بين الوضع الاقتصادى الجديد والمركز
الاجتماعى التقليدى . ولقد أثبتت بعض الدراسات الاجتماعية صدق
هذه الحقائق ، وليس معنى هذا أن الأمر قاصر على العمال السابقين
وحدهم ، وإنما يخرج أيضاً ليثبت وجوده فى مجالات أخرى . فالعمال
يحسون أن أجورهم العالية لا تنعكس على أوضاعهم الاجتماعية .

وتحدث الظاهرة نفسها فى الميدان السياسى ، فأعضاء حزب العمال
الساخطون ليسوا من الفقراء ، وإنما من الأشخاص الطموحين الذين

يتقاضون مرتبات مرتفعة ، ويعملون في ميادين الهندسة ، والكهرباء ،
والمصانع الكبرى .

إن هؤلاء يشعرون أنه بالرغم من مرتباتهم المرتفعة فإنهم
لا يستطيعون التدخل في قرارات الشركات التي يعملون بها . وهم
يشعرون أيضاً بأنهم لم يتعلموا في صغرهم التعليم الكافي ، ويشعرون أيضاً
بأن الطبقة الوسطى التقليدية ما زالت تنظر إليهم شذرا .

هذا الافتقار إلى التجانس الاجتماعي يؤدي إلى العداوة والبغضاء .
أنا نقف في منتصف الطريق ، بين عدم مساواة ساجقة ، ومساواة حقة ،
والوقوف في منتصف الطريق هكذا يعود علينا بالنكبات . فإذا رجعنا
إلى بلاد اسكندناوه مرة أخرى لمسنا عدم وجود حدود صارمه بين طبقة
وأخرى ، واكتشفنا أيضاً أن الذين يتقاربون في الدخل هناك يتقاربون
أيضاً في المركز الاجتماعي وهكذا ينعدم التذمر الاجتماعي في هذه البلدان .

هـ — نظرية « خيانة » الطبقة العاملة :

إن نظرية « خيانة » الطبقة العاملة أو التخلي عنها تثبت ما قلته آنفاً .
وأقصد بعبارته « خيانة الطبقة العاملة » خوف العمال مثلاً من أن ينضم
زعيمهم إلى المعسكر المعادي ، ويتعالى عليهم ، وينسى قضيتهم بعد أن
ارتفع مستواه . وهكذا يتعرض العامل الذي أصبح مديراً أو مشرفاً ،
لقسم ، يتعرض لعداء كبير من زملائه العمال ، ويتمونه بأنه خان طبقتهم .
ويتعرض للشعور نفسه زعماء النقابات العمالية الذين ينضمون إلى
الهيئات المؤمنة .

ربما كان لهذا الموقف العدائى ما يبرره منذ خمسين عاماً مضت ، غير أنه اليوم أبعد ما يكون عن المنطق . فمعنى هذا أن مصالح الإدارة ومصالح العمال تتصارع باستمرار . غير أن هذه المصالح قد تتباين فى موضوع الأجور ، ولكن يجب ألا تتباين عند العزم على التضافر من أجل رفع مستوى الانتاج .

وبما يؤكد عدم أحقية العمال فى هذا السخط هو أن حركتهم اليوم قوية بصورة لم تحدث فى الماضى . فقد نلتهمس لهم العذر فى الماضى . عندما كانوا ضعفاء ، غير أن الوضع قد تغير اليوم . فلا داعى — إذن — للشك والوقوع فريسة لعقدة « خيانة الطبقة العاملة » .

وإن دلت هذه الروح على شيء فإنما تدل على شعور بالافتقار إلى الأمن الاجتماعى ، وبعدم الثقة . وهذا يذكرنا مرة أخرى بالحدود التى تبث بذور العداء .

٦ — الاشتراكية والطبيعة البشرية والرضا الاجتماعى :

ولكن أحياناً ما يقال إن المرء إنما يفعل عملاً مشيناً ويثير صيحات العامة الانانية باستغلال مشاعر الحسد والسخط الاجتماعى . . غير أن الأمر ليس كذلك . . فإن هذه المشاعر موجودة فى نفوس الناس بما فهم أولئك الذين لا يشترط أن يكونوا أقل أخلاقياً من الذين يمارسون السباب ، كما أنها تعتبر شيئاً طبيعياً للغاية .

ولم يعد اعتبارها في الحسبان بالأمر المشين إلا إذا اعتبرنا ضرورة إحاطة السياسى علماً بحقائق أخرى مثل شراهة الطبقات الأكثر غنى التى تطالب بأنه لابد من حصولها على مكاسب مادية أعلى وتخفيض فى الخصومات كحافز لبذل مجهود أكبر ، وعدم كفاية الشعور بالوطنية بشكل واضح — إذا اعتبرنا ضرورة إحاطة السياسى علماً بكل ذلك . وإذا أمكن القضاء على كل مشاعر الحسد (أو الشراهة) بضربة سوط أو بعرض مسرحيات فرقة بوشمانايت المتنقلة لأصبح الأمر فى غاية السهولة . ولكن الأمر ليس كذلك نظراً لأن الحسد يعتبر حقيقة اجتماعية ذات أهمية أساسية . وطالما أنه يجعل المجتمع أقل احساساً بالسلام والرضا ، فمن الخطأ عدم محاولة أو تكييف الأمور بطريقة نضمن بها الحد الأدنى لاثارته فقط .

وفى الواقع عادة مايتخذ الحسد ولاشك شكلاً ككيويد أو الانانية لايمكن بأية حال من الأحوال القضاء عليه أولعنه، ولا سيما عندما يشير عدم الكفاية فى فرص التعليم . وتعتقد الطبقات العليا والمتوسطة أنه ملعون، ولكنها تعتبره كعلامة تميز الآب الطيب الحريص الذى يبذل اهتمامه الجدى الذى يشوبه القلق بتعليم ابنه ، وبالأمال التى يريد تحقيقها فى المستقبل . ومن ثم فإنها لن تنسم بالحكمة إذا لامت حسد الآباء من طبقة العمال الذين يصبون إلى إتاحة الفرص المهيئة للأطفال الأكثر غنى من تعليم أفضل وآمال أعرض وأمانى أرقى لأطفالهم .

وعند مناقشة مظاهر الطابع الاجتماعى هذه فإننا لا نبحث فى حقائق « الطبيعة البشرية » التى تستلزم - بالضرورة - أن تكون ثابتة أو لايمكن

استئصالها .. فقد أوضح علم الاجناس الاجتماعى على الاقل أن النزعات البشرية والخصال الاجتماعية ليست عالمية أو أبدية ، ولكنها تختلف من ثقافة إلى أخرى ، وأن هذه الخلافات لا تنتقل كلها بيولوجياً في خلايا أفراد كل جنس معين ، كما هو مطبق في نظريات الوراثة في الاجناس ، ولكنها قاصرة جزئياً - على الاقل - على عدد من الافراد في ثقافة معينة . ولا شك أن هناك بعض الانتقال الوراثى لصفات فيزيائية وبيولوجية ، ولكن ليس هناك محل للاعتقاد الآن بأن هذا يمكن أن يفسر جميع الاختلافات الاجتماعية والثقافية بين الاجناس التى توصلت إليها الدراسات الانثروبولوجية أو التغيرات التى تحدث في عصر من العصور في الطابع الاجتماعى لاي مجتمع واحد .

وتزيد هذا الرأى أيضاً التجارب الجمعية التى أجراها علماء النفس الاجتماعيين ، فقد توصلوا إلى التأثيرات الاجتماعية قد تكون حاسمة حتى في مثل هذه المجالات الرئيسية للسلوك كالامانة والخيانة - إذ يقولون « ليس هناك أشخاص لا يتسمون بالامانة أو الخيانة ، ولكن هناك مواقف الأمانة أو الخيانة » . ولا شك أن هذه التأثيرات تحدد ما إذا كان سلوك الجماعة عدوانياً أو تعاونياً ، ديمقراطياً أو استبدادياً يتم عن السخط أو الرضا . ولا شك أن المرء لا يستطيع أن يقدم قضايا قطعية محددة عن السبب والمسبب في ذلك بالتفصيل ، وكما ذكرنا في حال الدوافع والعلاقات الاجتماعية ، في الفصل الخامس غالباً ما لا نستطيع أن نتبين كيف أو في أى إطار يمكن إحداث تغيير في الاتجاهات .

ولكن في هذه الحال ليس من الواضح فحسب أن من الممكن أن تكون هناك عدالة اجتماعية أقل أو أكثر مما هي عليه ، بل إن ظاهرة الربط بين السبب والمسبب تبدو أقوى ولا سيما في ضوء خلو اسكنديتاوه نسبياً من مشاعر الاستياء الجماعية المتماثلة ، ومشاعر الاستياء الطبقية ، والحسد الاجتماعى بصورة أقل في أمريكا الشمالية . وهذا يشير إلى وجود ارتباط بين درجة عدم المساواة الاجتماعية والتقسيم الطبقي على الأقل .

ومن ثم فإن التنازعة الاخلاقية التى تتوهم عاينها أولى المنافسات من أجل تحقيق مساواة على قدر أكبر هى : أن مثل هذه المساواة ستزيد من مشاعر الرضى الاجتماعى وتقلل من مشاعر الاستياء الاجتماعى . وقد تكون هذه القضية قضية وصفية بحتة ، أى أنه قد تكون هناك اختلافات في الظروف العامة الشاملة التى يعيش فى ظلها الأفراد في مجتمعين يتميزون في وضوح باختلافهم في مشاعر الرضى السائدة في هذين المجتمعين ومن الناحية العملية ، نفتقر إلى هذه الدرجة من الشمول ، ومن ثم ، فإن مثل هذه القضية تصبح — على الأقل جزئياً — حكماً قيمياً له ما يسانده من قوة التوصية والتأييد . اذ تبررها أولاً هذه المقدمة الاخلاقية ، وهى أن المجتمع الذى يسوده الشعور بالرضى أفضل من مجتمع يسوده الشعور بالاستياء .

وثانياً ، الحكم بأن رضا المجتمع يعتمد على رضا الأفراد . ومن ثم فإنها تعتمد على الافتراض الذى ناقشته في هذا الفصل بأن بعض مشاعر الاستياء الجماعية — على الأقل — يمكن إرجاعها إلى عدم

المساواة الاجتماعية ، وإن هذه المشاعر ستقل إذا كان عدم المساواة في صورة أقل حدة ، وتعتمد على الافتراض بأن المكسب الناتج عن الرضا سيفوق المكسب الضئيل الناتج عن بعض الطبقات المتميزة .

ومع أن هذه القضايا ليست موضوعية أو وضعية محضة ولكنها تتضمن عنصراً قيمياً قوياً إلا أن ذلك لم يغير من أهميتها شيئاً ، ولا تخرج أية قضية عن رضا أو مصلحة المجتمع عن إحدى القضايا المعارضة أو المؤيدة لمساواة أكثر على الإطلاق . ولكن لا بد من إصدار بعض الأحكام حتى ولو كانت غير مؤكدة . ولا بد من أن يكون لدينا إما مساواة أكثر أو أقل بمعدلها الراهن ، ويجب أن يصدر السياسيون عند تقرير أى من هذه الأشكال يمثل الهدف الصحيح لبعض الافتراضات عن مصلحة المجتمع ، وليس لهم أى عذر يمنعهم من تجنب حمل هذه المسؤولية لأن مثل هذه القضايا من السهل أن تبدو ذات طابع أخلاقي .

وتجب ملاحظة أن هذه القضايا ليست قضايا عن «السعادة» الشخصية إذ قد نقال من مدى الشعور بالعداء والاستياء الجماعي ومن ثم تزداد مشاعر الرضا الاجتماعي دون زيادة القدر الشخصي من السعادة في المجتمع .

وفي الواقع اعتقد معظم الاشتراكيين الأوائل (ومن المؤكد « روبرت أوين » أيضاً) أن العلاقة بين الاشتراكية والسعادة علاقة مباشرة وبسيطة ، فقد رأوا أنه بينما يتقدم المجتمع في الاتجاه الاشتراكي فإنه سيتخذ أكثر فأكثر طابع المدنية الفاضلة الذي وصفه وليام جودوين

• كما برز العوامل المؤدية إلى انتشار السعادة المطلقة على نطاق واسع ويصبح الناس في غاية السعادة ، وتخبو مشاعر اليأس والاستياء ، وتعيش في جنة على سطح الأرض في مدينة تسودها المحبة الأخوية . ويرجع وجود البؤس أو الشقاء برمته إلى أسباب اجتماعية أو إلى اضطراب سيكولوجي .

وليس هناك اليوم إلا عدد قليل من الناس — الذين يؤمنون بهذا الرأي . ويرجع السبب في ذلك إلى اتجاهين .

أولاً : بينما نرى أنه من المعقول اتخاذ هذا الحكم (والحقيقة أن الناس يتخذون بالفعل مثل هذه الأحكام على الدوام) وهو أن مجتمعا ما يكون أكثر شعوراً بالرضا من غيره ، بمعنى أنه أقل اظهاراً لمشاعر العداوة والبغضاء والاستياء الجماعي والحقن السياسي على حين نرى ذلك ، إلا أنه من الصعب القول بأن الأفراد في مجتمع ما أكثر احساساً بالسعادة في المتوسط من أفراد في مجتمع آخر . وليس الأمر كذلك ، لأن كلمة « السعادة » غامضة بالضرورة - فعلى العكس من ذلك ، إذ سيتفق الناس غالباً على ما إذا كان شخص ما سعيداً أم لا ، وبإلزامهم سيتفقون على أن الشخص [أ] أسعد من الشخص [ب] . ولكن نظراً للاستحالة المطلقة لاتخاذ أحكام في هذه النقطة عن مجتمعات بأسرها .

وثانياً : حتى لو سلمنا بأن مثل هذه الأحكام من الممكن اتخاذها ، فأننا مازاناً لانعرف إلا القليل جداً عن العلاقة بين السيادة الشخصية والتراث الاجتماعي الثقافي التي ستساعدنا بنورها على معرفتنا معرفة

يتبين فان أيا من التغيرات في هذا التراث سيكون له تأثير على السعادة الشخصية . ومن ثم ، فان المرء قد يتخذ رأيا متطرفا من آراء فرويد الأولى ويستبعد - إلى حد كبير - العوامل الثقافية كلية .

ونحن جميعا نعلم الآن أن الناس يكفرون أحكامهم باتجاهات عقلية وأن أحكامهم الواعية الظاهرة لا توجهنا التوجيه الصحيح لأحكامهم الواقعية ، الكامنة في اللا شعور . ومن ثم ، قد يصرح المرء بأن مشاعر الحسد والاستياء ليست إلا مكتسبة ثوبا عقليا في الاطار الاجتماعي ، ولكنها كانت في الحقيقة كامنة منذ خبرات الطفولة أو الحرمان الجنسي أو قد يؤمن المرء بما ذهب اليه أولئك الانثروبولوجيون الاجتماعيون من أن السمات الاجتماعية قد غرستها طرق معينة في ارضاع الطفل الحديث الولادة و نظامه وتربيته . وتعتمد - بصفة غير مباشرة فقط - على عوامل اجتماعية أكثر اتساعاً .

وتعني مثل هذه النظريات - في الواقع - أن القدر الثابت من السخط واليأس مستوطن في المجتمع ، أو على الأقل لا يخضع للاصلاح الاجتماعي أو الاقتصادي . . . ويكمن التأثير الوحيد الذي قد يؤديه مثل هذا الاصلاح في تغيير اتجاه الشعور بالسخط ، لأنه بينما كان هذا الاتجاه يجد له منفذا خارجيا من قبل ، وسار في مجرى من المشاعر العدائية السياسية والصناعية الجماعية ، نجده الآن يتجمع داخليا في شكل سخط شخصي على نطاق واسع . وبمعنى آخر ، إذا كان هناك عدد أقل من الأعداء السياسيين والاجتماعيين يمثلون كأهداف للتحويل والتحويل

السيكولوجى فستكون هناك أهداف شخصية محضة ، ولكن هذا القدر من السخط سيظل كما هو .

وحتى لو كان هذا صحيحاً ، فلا أعتقد أنه سيقضى على المطالبة بمساواة أكثر . لأن ذلك يمكن أن يقوم على القضايا حول العدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية التى نوقشت فى الجزء الأخير من هذا الفصل . وعلى أية حال ، فستميز مشاعر الاستياء الجماعية ، والتى نجد صداها فى مشاعر العداوة الجماعية . بطابعين غير مقبولين بصفة خاصة إذا قورنت بمشاعر الاستياء الفردية .

أولاً : عن طريق كونها فى شكل جماعى ، تنمى بعضها البعض ، وتزداد أهميتها ويتسع نطاقها .

وثانياً : تهدد القيم الأخرى الهامة للغاية — كالديموقراطية والاستقرار الاجتماعى والسياسى والتسامح وحتى الحرية الشخصية بعكس مشاعر السخط الشخصى العشوائية التى لا تستطيع أن تفعل ذلك .

ولكن فى الواقع أجد أنه من الصعب قبول فكرة وجود قدر ثابت من السخط . بل أعتقد على العكس من ذلك ، أن كثيراً من شعورنا بالاستياء الجماعى يعبر عن رد فعل جوهرى وطبيعى كما يقوم بعمله الحزب الشيوعى العظيم الشأن فى بلاد معينة ، ضد التقسيم والتمييز الطبقي حتى ولو كان رد الفعل هذا غير واع إلى حد كبير ، وأن هذا التمايز وعدم المساواة بين الطبقات سيولدان حتماً تواتراً يتخذ فى التعبير عن نفسه أشكال الحسد والاستياء والعداء ،

يقول أحد العلماء المشهورين بالتحليل النفسى :

« إن عدم المساواة المتطرفة لا فى الممتلكات فحسب ، ولكن فى
أماكنيات التعليم والانتعاش واسترداد الصحة والاحتفاظ بها تشكل
مجموعة من العوامل العدائية الكامنة ، . ولا شك أنه لا يمكن التخلص
من جميع المشاعر العدائية غير أنه يمكن الحد من تلك المشاعر العدائية
التي تنسم بالطابع الاجتماعى باتخاذ إجراء اجتماعى . وأعتقد أن ذلك
يشكل الشق الأول من المناقشات حون تحقيق مساواة أكثر .

٧ — المساواة والعدالة الاجتماعية :

أما الشق الآخر فإنه يقوم على ما يشكل التوزيع « العادل »
للامتيازات والمقابل . ولما كان فى جوهره يتمثل فى الحكم الأخلاقى ،
فإنه لا يخضع للاثبات أو النقي . فلا بد من قبوله أو رفضه طبقاً للنوازع
الأخلاقية للقارىء . غير أنه يبدو لى أن هناك أربع نواح يبدو فيها أن
حلم المساواة القائمة عمل يسىء إساءة بالغة إلى العدالة الاجتماعية .

أولاً : أعتقد أن معظم الناس الأحرار سيسلون الآن بأن لكل
طفل « حقاً » طبيعياً ، كموطن ، لا ، فحسب ، فى الحياة والحرية والسعادة
ولكن فى أن يتمتع بالوضع الذى تؤهله له مواهبه فى الاطار الاجتماعى ،
وبمعنى آخر ، ينبغى أن تكفل له فرصة متساوية للكسب والتقسيم
والشهرة . ولا شك فى أن تحقيق ذلك تحقيقاً كاملاً يعتبر مثلاً أعلى
لا يمكن بلوغه ؛ نظراً لاختلاف الأطلاق فى مواهبهم . ولكن يمكن

أن تتاح لجميع الأطفال بخضوعهم لذلك فقط فرصة متساوية على الأقل لبلوغ أفضل مستوى للتعليم إذا قرر المجتمع ذلك .

وهذه الفرصة غير متاحة في بريطانيا طالما أن الطبقات الأكثر غنى تستطيع أن تقدم لأطفالها مزايا اجتماعية رياضية ويحرم منها أطفال الطبقات الأخرى الأقل غنى من التعليم المدرسي العام . وقد نوقش هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الثاني عشر .

ولا يحتاج الأمر هنا إلا إلى القول بأن المدارس العامة الراقية لا تقدم ، فحسب ، تعليماً راقياً ولكنها تكفل المزايا الدقيقة فيما يتعلق بالنطق الصحيح والسلوك واعتماد الشخصية على نفسها .

كل هذه المزايا التي تعتبر العامل الرئيسي الذي يحدد الوظيفة ، ومن ثم الدخل والنفوذ والمركز . ويرتبط توزيعها كلية . تقريباً . بثروة الآباء ووضعهم الطبقي ، وبالمواهب الفطرية وتأدية العمل وذلك بشكل غير مباشر للغاية . وهذا يبدو لي . على الرغم من أنني قد استفدت من هذا الوضع ، أمراً لا يتسم بالعدالة ولا يمكن الدفاع عنه لأنه يسيء . بشكل صارخ . إلى مبدأ تكافؤ الفرص .

وثانياً : ينطبق الشيء نفسه على توزيع الثروة . إذ يتطلب التوزيع العادل (الذي يتجاهل تماماً مدفوعات البر والصدقة) .

أولاً : أن تكون الثروة مقابلة لتأدية خدمة أو وظيفة محددة .

وثانياً : أن تكفل للجميع فرصة متساوية في تأدية الوظيفة ومن

ثم في الحصول على المقابل . ولذلك فإن أعلى مقابل سيعود إلى أولئك الذين يستطيعون أن يقدموا - لما يتسمون به من مواهب وما يتوفر لديهم من وظائف - أجل الخدمات من أجل رخاء أو رفاهة الدولة ، على أساس أن ما لديهم من هذه المواهب والوظائف ينبغي ألا تقتصر بشكل غير طبيعي (أى إلى حد أكبر مما يمكن تفسيره عن طريق الاختلافات النظرية في الموهبة) على طائفة ضئيلة مميزة .

وهذا الشرط الأخير ، فيما يختص بموضوع التعليم الذى ذكر من قبل ، لا يطبق بأكمله حتى بالنسبة للدخول من العمل . ولكن قلنا يطبق على الاطلاق بالنسبة للدخول من الملكية . ولا يستطيع أحد أن يقول بأن التكافؤ في فرصة الحصول على ملكية مكفول لجميع المواطنين . وفي الحقيقة ، انتقل الجزء الأكبر من الملكية لمعظم الأفراد عن طريق الوراثة وليست ثمرة لمجهود شخصي ، ولا يرجع توزيعها إلى ما أداه مالكها في الماضي أو ما يؤديه في الوقت الحاضر ، ولكن يرجع أساسا إلى ولادته والملكية في انتظاره أو من ثم فليس هناك أى تكافؤ في فرص الحصول عليها . كما أنها بالإضافة إلى ذلك ، وكما سنرى غير موزعة توزيعا عادلا إلى أقصى حد ، ولذلك نرى طبقة عليا صغيرة تضم مواطنين أغنياء تحتكر مجرى الدخل الذى لم يبذل فيه مجهود شخصي للحصول عليه ، بمعنى أنه لا يمثل المدخرات المتجمعة الخاصة بالفرد .

ولاشك في أن مظهر عدم المساواة هو مظهر لا يتسم بالعدل . إذ نجد أن جماعة معينة من الورثة الذين أسعدهم الحظ يتمتعون وحدهم بميزة

عظيمة ، لا بمصدر دخل إضافي وإمكانية الحصول على مكاسب مادية وانفاقها فحسب ، بل وبالأمن والحرية في القيام بمخاطر أيضا ، على حين يحترم بقية السكان من هذه الميزة . ولا يتمتع الأغنياء بذلك نتيجة تميزهم وحدهم بالجدارة ، أو لما يؤدونه تبعا لذلك من التزامات ، ويستتبع عدم المساواة هذه التي يغذى بعضها البعض بالسباح بتعليم أفضل والحصول على ميزة اجتماعية أرقى ، وهي الحصول على وظيفة ودخل من العمل أعلى مما قد يحصلون عليه على أساس الجدارة .

ثالثا : كلما كان عدم المساواة كبيرا ، كلما أصبح تركيز السلطة أكثر تدعما وقوة . لقد أظهر كل من الأحرار والاشتراكيين دائما عدم رضائهم عن ضرورة ممارسة فرد أو جماعة صغيرة من الأفراد سلطة السيطرة على حياة الأفراد الآخرين وممتلكاتهم . فليس لأي فرد الحق الأخلاقي الواضح في مثل هذه السلطة المطلقة . ولا شك في أن فرصة الجنوح إلى إساءة استخدامها عظيمة . وعلى أية حال ، فليس من المعقول أو من الكرامة خضوع الناس خضوعاً كاملاً لرغبات وأمزجة فرد واحد أعلى مكانة . ومع ذلك ، فإن مثل هذا التباين غير الديمقراطي في السلطة قد ينبع من عدم المساواة الاجتماعية بشكل كبير (رغم أنه قد ينبع من حالات أخرى أيضا) . وقد ينبع من التركيز الكبير في الثروة ، كما هي الحال بالنسبة للاقطاعي الفاحش الثراء الذي يمتلك عدة بيوت متلاصقة ، أو حتى قرى بأكملها ، وربما يكون هو المصدر في اقطاعيته . غير أن السلطة الوحيدة للتشغيل المحلي والحماية السلطانية اليوم لا تنبع - بوجه عام - من الثروة المادية أو الملكية الخاصة بالقدر الذي تنبع به من

الوضع في التنظيم الهرمي البيروقراطي . فيمارس الافراد التنفيذيون ذوو المراكز العليا في القطاع الصناعي العام والخاص درجة من السلطة المطلقة ، على حين يتمتع المرءوسون الاداريون بدرجة من السلطة تكون علاقتهم برؤسائهم فيها علاقة المواجهة « وجهها لوجه » . وعلى الرغم من أن هذا النظام قد خفت حدته إذا ما قارناه بالنظام الذي كان سائداً قبل الحرب ، إلا أنه مازال يبدو زائداً عن حده .

واعتقد أن العدالة الاجتماعية ستقدم إذا قدر لهذا النظام أن تخف حدته أكثر فأكثر ، وتزداد سلطة العامل في مسألة الإنتاج تبعاً لذلك .

رابعاً: المقابل نظير العمل . لم يعارض أحد من الاشتراكيين (باستثناء شو في بادئ الامر حيث قال : إن الخطة الوحيدة المرضية تملخص في منح كل فرد نصيباً عادلاً بصرف النظر عن نوعه أو سنه أو العمل الذي يؤديه أو مركز أبيه) ، لم يعارض أحد الحاجة إلى درجة من عدم المساواة في هذا المجال ، لان الموهبة العالية تستحق نصيباً أعلى من غيرها الاقل منها ، ولان بعض أنواع من العمل أو المخاطر أو المسؤولية الجسيمة لن يقدم على تحملها أحد . ومن ثم ، فينبغي أن يتقاضى الفنان والعامل في منجم الفحم ، وصاحب السلطة التنفيذية العليا أجوراً مختلفة في كيتها .

غير أنه من الواضح أن هذه الاعتبارات لا تبرر شكل نظام الاجور عن العمل المعمول به الآن ، سواء من ناحية المبدأ أو من الناحية التطبيقية .

فمن الناحية العملية ، لا تبرر هذه العبارات - ولا شك - النظام القائم . فقد وجدت نسبة معينة من الناس طريقها لهذا الهدق سهلاً ميسراً ، وليس بتميز أفرادها بالجدارة فقط . ولا يصدق ذلك بوجه عام - الآن - على الصناعة الخاصة على نطاق واسع ولا على الوظائف العامة . ولكنه ما زال يصدق - إلى حد ما - على الصناعة الخاصة على نطاق ضيق حيث لم تنفقه بعد المحسوبة أو المحاباة بأية حال من الأحوال وما زال يصدق ذلك بصورة أكثر وضوحاً على مؤسسات المدينة حيث تملأ المناصب إلاكثر ربحاً الآن عن طريق أشخاص شبه منحطين أو عن طريق جنود أو بحارة معزولين يجهلون - جهلاً مطبقاً - المسائل المالية ، وتملاً أقل المناصب إرغبة في الحصول عليها من بين الحاصلين على شهادة مناسبة أو من ذوى حسب لائق . وطالما أن هذه هي الحال القائمة المستمرة فمن الممكن وصف شكل نظام أجور العمل دون تردد بأنه غير عادل ، بمعنى أنه ينكر كفاية تكافؤ الفرص في الحصول على مقابل المراكز العالية .

ولكن إذا افترضنا أن هذه ليست هي الحال ، وأن مستوى الدخل المختلفة قد اختيروا بطريقة منظمة . فهل هناك ما يبرر نظام المقابل هذا الشامل والمطبق الآن على نطاق واسع ؟

من الواضح أن بعض الشخصيات المفضلة ضيقة في أفقها للغاية من حيث كفايتها الاقتصادية . ومن ثم فإننا في حاجة إلى شخصيات أكثر تميزاً في الكفاية للعمل في المناجم ، وهؤلاء يتأبلون غيرهم من الذين

يتسلمون أجوراً ليس إلا ، وكذا في حاجة إلى عمال مهرة ، وهؤلاء يقابلون العمال غير المهرة ، وفي حاجة أيضاً إلى مراقبي أعمال ، يقابلون العمال الذين لا يصلحون للقيام بأعمال الملاحظة ، وفي حاجة إلى مدرسين من الحاصلين على شهادات عالية ، وفي حاجة إلى رجال أعمال أكثر كفاءة من رجال الأعمال الأقل كفاية وهكذا .

وطالما أن مدى الانتشار الرأسي لهذا النظام هو المعنى ، فاني أشعر بشيء من الشك في هذا المجال ، فهناك أمران غير مؤكدین .

أولاً : إلى أي مدى يمكن أن نصل إلى ما يسمى بالحد الأعلى للكفاية ؟

وهذا أمر غامض (على الرغم من أن « شئ » قد حدده بأنه « المعدل الفائض عن الإنتاج الذي يؤديه مستوى الغباء العادي) . ويمكن النظر إليه لا على أساس أنه مفهوم اقتصادي معياري لا يعبر عن الحد الأعلى من النقود الذي يحتاجه المجتمع لدفعه لتشجيع الكفاية على الظهور ، ولكن من زاوية « قيمة » الفرد (إلى حد ما) بالنسبة للمجتمع .

ولكن ، لو اتخذنا ذلك - فقط - القاعدة الأساسية (الأمر الذي لم يحدث - ولا شك - من قبل ، طالما أن مثل هذه الكفايات التي وجدت لها مكانة شعبية كأصحاب السيارات ونجوم الافلام - ولا الشعراء والفلاسفة - تحصل على حدود عالية من الأنصبة ، فمن المؤكد تماماً أننا لن نحصل على مساواة) لو اتخذنا ذلك فقط . فإنا سنصل إلى درجة من عدم المساواة ستكون موضع استياء عنيف من كل فرد (وله الحق في

ذلك) . ان «قيمة» ستيفرسون أو فارادى أو فورد أو رذر فوردي أو فلامنج تقاس على ضوء مساهمتهم في تحقيق مستويات معيشة أفضل للمستقبل أو في القضاء على المرض . وهذه «القيمة» لا تساوى في أهميتها أهمية قيمة البقية الباقية منا بعشرين ضعفاً لحسب، ولكنها تساويها بمئات الأضعاف أو آلاف الأضعاف .

ولكن إذا صرفنا النظر عن «القيمة» في هذا المعنى الغامض كقاعدة أساسية ، على أساس أنه يبدو من غير العدل ومن غير الحكمة مكافأة الأفراد أو معاقبتهم على ضوء هذا المدى الهائل للخصائص الموروثة ، فلن يبقى أمامنا غير الحد الأعلى للكفاية كمفهوم اقتصادى ، أى المقابل الإضافى الذى تستطيع أن تطالب به ، من الناحية العملية ، الكفاية التى لا يشترك فيها الجميع من المجتمع .

ولكن ، لا نستطيع - ولا شك - أن نحدد مقدار هذا المقابل بصورة عامة . فإذا آمنا بالمساواة فإنا لا نستطيع إلا أن نقول بأننا سنزن الخسارة الممكنة للمساواة مقابل المكسب الممكن من استغلال الكفاية . وهذا ما يثير موضوع البواعث التى ما زلنا لا نعرف إلا القليل عنها . ومن الواضح أنه لا بد من وجود نقطة خطر تبدأ عندها المساواة بالفعل فى اتخاذ رد فعل بشكل جدى على ما يدفع للكفاية (وكذا للجهود والقيام بمخاطرات وهكذا) ومن ثم على النمو الاقتصادى . ولكن لا يدرى أحد عند أى حد تكمن هذه النقطة . ولا اعتقد شخصياً أننا قد وصلنا إليها وقد نوقش الموضوع بالتفصيل فيما بعد .

ولكني لأعتد أن إعادة توزيع دخول العمل المعيشية كإجراء عاجل
بصفة خاصة لابد من أن تتخذه حكومة العمال ، لأن هذه الدخول
لا تشكل د عدم عدل ، بشكل كبير كما تشكل الأمور الثلاثة السابق
عرضها من ناحية ومن ناحية أخرى ، لا يعزى العامل الحاسم هنا إلى
الدخول أو الثروة ككل . فحوالي ٤٠ ٪ من دخل الضرائب الإضافية
لا تأتي من العمل ولكن تأتي من الملكية . وكلما كان الدخل الاجمالي
مرتفعاً كلما ارتفعت النسبة التي تأتي من الملكية . ومن ثم ، فإن اتخاذ
إجراءات لإعادة توزيع الملكية سيقلل كثيراً من عدم المساواة في الثروة
وسينغير أيضاً بشكل غير مباشر شكل نظام دخول العمل بالحد من المزايا
الاجتماعية والتعليمية المميزة ، التي تتبع الآن من امتلاك الثروات
الكبرى الموروثة .

وعلى أية حال فلا يزن عدم مراعاة العدالة بشأن مقابل العمل
في مجال توزيع الاجور النقدية المباشرة أكثر مما تزن مزايا وامتيازات
معينة .

وهذا ليس إلا مظهراً واحداً من مظاهر عدم المساواة على نطاق
أوسع مما أشير إليه . من قبل في الفصل السابع ، ويتمثل في أن الأفراد
الأكثر ثراء - إما عن طريق أعمالهم أو عن طريق امتيازاتهم - أكثر
تأثيراً على المشكلات المالية المتعلقة برعاية الأسر الكبيرة العدد والمرضى
والشيخوخة من الأفراد الأكثر فقراً الذين يعتمدون أساساً على
الخدمات الاجتماعية . ومن ثم فحتى لو استطاع أحد أن يدافع عن نظام
التوزيع الرأسي الحالي للمقابل المادي المباشر على افتراض أن غالبية

السكان يتكونون من شبان وشابات حديثي السن ، فمن الصعب كثيراً الدفاع عن توزيع الموارد الإجمالية في فترات الحاجة على ضوء التباين العظيم في الحاجة بين الأسر . وأعتقد أن عدم المساواة الراسية في توزيع هذه الموارد بين العجزة والمرضى والأسر الكبيرة العدد يشكل عزم عدل اجتماعي محدد .

٨ - المساواة والتبديد الاجتماعي :

ويتمثل الاعتراض الثالث على عدم المساواة الاجتماعية المتعارفة في أنها لا تؤدي إلا إلى تبديد المواهب وعدم تماسك المجتمع . وإذا أصبحت المحددات الطبقية قاطعة وقيد مجال الحركة الاجتماعية الحرة كما هي الحال في بريطانيا فسوف يتبع ذلك نتيجتان غير مرغوبتين .

أولاً : إعاقة العلاقات الاجتماعية بين الطبقات بشكل ملحوظ نتيجة للاختلافات الخارجية في ، الطباع ، والسلوك ، ونتيجة للإحساس الطبقي الذاتي . ومن بين الأمور التي تجذب النظر في المجتمع السويدي أو الأمريكي هو الحرية الاجتماعية بشكل غير عادي ، والجو المرن غير الرسمي ، والعلاقات الأسرية في إقامتها وافترض المساواة بشكل طبيعي ، وعدم وجود التبجيل والتعظيم كلية ، وعدم وجود الانفة والشعور المتغلغل في الاتجاهات الاجتماعية في بريطانيا . ولا يطالب أحد بضرورة قيام جميع البريطانيين بمناداة بعضهم البعض بأسماء مألوفة ، أو يتخلوا كلية عن اتجاههم القوي جيداً بالكبرياء والعظمة والوقار ولكن سيكون من المناسب لو اندمجوا معاً بحرية أكثر وقيود أقل مما هو سائد الآن .

ولو كان النظام الاجتماعى - بصفة عامة - أقل انفصالاً وانقساماً، غير أن ذلك بصفة طبيعية مسألة ذوق ومزاج شخصى، وقد لا يقبل أكثر البريطانيين محافظة فكرة الحياة الاجتماعية الأكثر اندماجاً ومساواة وألفة فى شكلها.

وعلى العموم فيتضمن النظام الطبقي تبيداً اجتماعياً محدداً، طالما أنه يختار زعماءه بطريقة سيئة، فإذا كانت الحركة الاجتماعية بطيئة، كما لابد أن تكون فى مجتمع منظم تنظيماً طبقياً، ولا يستطيع الناس أن يتحركوا بسهولة من المراكز السفلى أو المتوسطة إلى المراكز العليا، فإن طبقة الصفوة الحاكمة ستصبح متوارثة وأبدية فى ذاتها. وهذا لن يؤدي إلى تجديد اجتماعى.

ولاشك أن فرص الارتقاء أكثر كفاية مما كانت عليه من قبل، وأصبح أى طفل مرموق من طبقة العمال - الآن - يستطيع - بمجهود يبذله - أن يصل إلى القمة. ولكن لا يكفى ذلك حتى ولو كان يعتمد على أبسط الأسس من الكفاية. ففى مجتمعنا الصناعى المهين المعقد بصورة كبيرة لا تمثل مشكلة الرياسة فى البحث عن الأقلية النادرة من عناصر النابغة الالامعة فحسب، لأن هناك مراكز عالية ذات مسئولية أكثر بكثير من أن تملأها العناصر النابغة.

إننا لا يمكن أن نرضى بتوزيع جميع العناصر الممتازة (كما هو الحال) توزيعاً صحيحاً، ولكن لابد أيضاً من أن نستغل الموارد الجيدة الأقل امتيازاً. وفى هذا المجال نجد أن الأمور تسير بعيداً كل البعد عن الطريق

المرضى الصحيح . فما زال الاطفال النابغون من طبقات العمال يحرمون من دخول المدارس العامة على حين ليس كذلك لدى الاطفال الاقل نبوغاً ، ولكن الامل فى الاستفادة منهم كبير ، إلا فرصة غير مؤكدة فى دخول المدارس الإعدادية ، ولاشك فى أنه ليس هناك ترابط تام بين الموهبة الطبيعية ونوع التعليم . وزيادة على ذلك تحول الملكية الموروثة والمحابة والتفضيل الطبقي ، كما بينا آنفاً ، دون وجود تناقض عادل وفعلى على أعلى المراكز على أساس الجدارة وحدها .

وينتج عن ذلك أننا مازلنا نعمل على استخلاص العناصر الممتازة من السكان أو نستفيد أقصى استفادة من موارد الكفايات البشرية . وهذا ولاشك تبديد اجتماعى محدد يعزى مباشرة إلى النظام الطبقي الذى يحول ، بوضع قيود وعراقيل فى طريق الحركة الرأسية الاجتماعية ، دون تحقيق تكافؤ جوهري فى الفرص .

٩ — مدى حاجتنا إلى المساواة :

إلى أى مدى نريد أن نسير نحو تحقيق المساواة ؟ لا أعتقد أن هذا السؤال سؤال معقول أو لائق يستطيع المرء أو ينبغي الرد عليه رداً حاسماً .

أعتقد أننا فى حاجة إلى مساواة أكثر مما هى عليه الآن للأسباب التى ذكرت آنفاً فى هذا الفصل ، ومن ثم نستطيع أن نرسم صورة مباشرة للمستقبل فى ذهننا ، غير أن الهدف النهائى مازال فى طي الإبهام .

ولا بد أن يكون هذا هو الوضع مالم يشترك أحد في سفسطة فارغة. ويدعى بأن مجتمعا ما مثالياً يمكن أن يوجد حالما يتم تحقيق إصلاحات محدودة.

إن الرأي الغامض بأنه قد نستيقظ في صباح يوم ما ونجد ما يسمى « بالاشتراكية » . كان وليد النظريات الثورية للانهار الرأسمالي .. ولكن في المجتمعات الغربية نجد أن التغير يحدث تدريجيا وبالتطور. ولا يمكن التكهّن بحدوثه دائما أو حتى التكهّن بحدوثه في ظل سيطرة سياسية . ومن ثم فليس من الفائدة في شيء ، بل إنه من الخطر أن ينصب تفكيرنا حول مجتمع مثالي يمكن وصف شكله وتحقيقه في زمن معين في المستقبل .

وزيادة على ذلك ، فإن الاشتراكية ، كما بينا ليست تعبيراً وصفياً تماماً ، يتضمن تركيباً اجتماعياً معيّن ، كان في الماضي في ذهن أي مفكر عاقل أو يدور في ذهنه في الوقت الحاضر أو حتى سيراود ذهنه في المستقبل ، ويمكن ملاحظته أو تحليله تجريبياً . انها لا تخرج عن كونها وصفاً لمجموعة من القيم أو الآمال يرغب الاشتراكيون في أن يروها محققة . في تنظيم المجتمع . ومن ثم ، لا بد أن يقتصر الفرد على القول بأن المجتمع في وقت معين يحقق هذه القيم تحقيقاً كافياً أو لا يحققها وإذا لم يكن يحققها فيحتاج الأمر إلى تغيرات أخرى ولكن لا يستطيع أحد أن يعرف درجة المساواة التي ستخلق مجتمعاً يحقق هذه القيم تحقيقاً كافياً . ولا بد أن نعيد تقدير الموضوع على ضوء كل موقف جديد .

ومن ثم فإننا لا نستطيع إلا أن نخاطر ونقول ببعض القضايا العامة للغاية حول الهدف . إنني أشعر بوضوح : إننا في حاجة إلى تغيرات كبرى بشأن المساواة في نظام التعليم السائد عندنا ، وتوزيع الملكية ، وتوزيع الموارد في فترات الحاجة والسلوك الاجتماعي وطريقة الحياة ، ووضع السلطة في نطاق الصناعة . وقد نكون في حاجة إلى بعض التغير ، ولكن في نطاق ولا شك أقل اتساعاً في دخول العمل ، وأعتقد أن هذه التغيرات إذا حدثت معاً ستصل إلى ثورة اجتماعية لا بأس بها .

ومن ناحية أخرى ، فأنا متأكد من أن هناك حداً محدداً لدرجة المساواة يرغب الجميع في وجوده . إننا لا نريد مساواة كاملة في الدخول طالما أن المسؤولية الإضافية والموهبة الخارقة عن العادة تحتاجان إلى مقابل مميز . ولا أريد شخصاً أن أرى التعليم الخاص بأكمله قد اختفى ، أو أن أرى رئيس الوزراء وقد حرم عليه ركوب سيارة رسمية ، أو أن أرى شيئاً من هذا القبيل ، فإن ذلك هراء وكلام لا معنى له .

ولكن ليست لدى أدنى فكرة حول الحد الذي نرغب في أن نقف عنده ونحن سائرون في الطريق قبل أن نصل إلى تطرف مكروه . إن مجتمعنا سيبدو مختلفاً تمام الاختلاف عن طريق التغيرات التي ذكرت آنفاً ، ومن ثم ، سيحتاج الأمر إلى جيل أحدث من جيلنا لعرض المناقشة والتفكير في الموضوع من جديد .

هل يكفي تكافؤ الفرص ؟

١ - الاعتراض التقليدي لمجتمع يقوم على تكافؤ الفرص :

قله ينعيبه بعض الراديكاليين بالهدف المحدود لتكافؤ الفرص ، وهم يقولون بأنه إذا أتبع لكل إنسان فرصة متساوية للترقى ، فإنه لن يتم إذا كان هناك عدم مساواة في توزيع المقابل . فالامر الجوهرى هو أن يتمتع كل مواطن بفرص مساوية الأخرى ، وهذا يكون حقه الديموقراطى الأساسى ، ولكن مع وجود تحديد للرجال الذى لا يجب أن يتعداه تقدم الفرد وبذلك لن تقوم طبقة مميزة ، مثل نظام تعليمى أساسيه التميز بين الطبقات (طالما كانت الفرص مهيأة للجميع .

وعنده فإن من شأن توالى الصعود والهبوط على السلم أن يجعل المجتمع أكثر مرونة وديناميكية وخالياً من القيود الطبقيه .

وتعيل المحافظون إلى الادعاء بأن هذا هو مبدأ الراديكالية المحافظة الحديثة وأنها فكرة السلم ، أصبحت هى الأسطورة الأيدلوجية لحزب المحافظين البريطانى بعد التقدم ، الذى وتجد مثله القليل فى بعض المجتمعات مثل أستراليا وكندا وكندا الولايات المتحدة ، التى سارت شوطاً كبيراً فى هذا السيل .

ولكن كلمة أسطورة ، هذهثير الكثير من التساؤل ، إذ أنى لا أعتقد أن مثل هذا المجتمع يعكس المبادئ الحقيقية لمعظم المحافظين .

إذا وضعنا في اعتبارنا ما يتضمن من أشياء واضحة كالحرية التامة،
وحرية التنافس في الصناعة والقضاء على التمييز والمحسوبية والمقام
المصروفات في المدارس العامة وعموماً، القضاء على كل الأضرار الموروثة
في مجتمعنا — وتناقض ذلك وسياسة المحافظين الفعلية في هذه المجالات،
المختلفة وتمسكهم بمعظم المظاهر التقليدية للحياة البريطانية.

والقول بأن المحافظين البريطانيين يريدون حقيقة مجتمعاً ديناميكياً
تتسلوى فيه القصر على النمط الأمريكي إنما هو من قبيل الوهم والخيال.
وهم قد يدعون ذلك حتى يلبسوا ثوب المصلحين، وأنهم حزب
يتسم بالمبادأة والاقديام، ولأنهم — بالثناء على أمريكا — يظهرون
مظهراً المحبذ للشروعات الحرة والنظام الرأسمالي. ولكننا لو تعمنا قليلاً
لأتضح لنا أن الإصلاحات الضخمة تتطلب خلق مجتمع يصبح لعنة
عليهم.

وأن أيديولوجيتهم الحقيقية إنما تبعد كثيراً عن الأيديولوجية
الأمريكية القائمة على المساواة والمرونة. وتقترب هذه بالضرورة — رغم
أنها ليست مفهومة دائماً في إنجلترا — من مبادئ المساواة التي يأخذ بها
اليسار، أكثر من النزعات المحافظة الجامدة التي يتسم بها اليمين.

ومن وجهة نظر المصالح فإن مجتمع تكافؤ الفرص له مزايا كثيرة.
فهو يجتنب الاحتساش بالظلم والاحتساش بالاستثناء والسيطرة القصر
للامتيازات والفوائد على فئة مختارة غنية تتبع لها عراقة أصلها فرحاً
أفضل من القراء الخويين، كما أن هذا المجتمع يهيئ المجال للتقارب

بين الطبقات وتخفيف حدة التفاوت بينها — الأمر الذى يؤدي —
 بالتالى — إلى إلغاء الحواجز وبالقضاء على أحاسيس التفوق والنقص .
 وأخيراً فهو يبرهن طريقة مثالية لاختيار الجديرين بتبوء المراكز
 العالية ، فينحى غير الكفاة جانباً ويستتبع ذلك انتاجاً أفضل وتقدماً
 اقتصادياً أوفر .

ولكن تقوم فى بعض الجهات انتقادات لمجتمع « سلم التنافس » على
 أسس نفسية اجتماعية . إذ يرى عدد من علماء النفس والاجتماع وعلماء
 الانثروبولوجى أن هذا لا بد وأن يؤدي إلى شرور ومساوئ جديدة .
 أولها ظهور ميوله الاجتماعية نتيجة معرفة الفرد إمكان الوصول
 إلى مركز أعلى طالما لا توجد حواجز قائمة بين المستويات المختلفة ، إلى
 جانب مجال عام للارتقاء مادام هذا يعتمد على النجاح الفردى فى ظل
 التنافس الذى يعتمد على المواهب والاندراة الشخصية . وهكذا سيندفع
 كل فرد تحفزه الرغبة فى الوصول إلى المنصب الكبير طالما أن باب التقدم
 مفتوح على مصراعيه ، معتدلاً أن بوسعه تحقيق هذه الرغبة . وهنا ينشأ
 تلهف جماعى يشوبه الغلق والتحفز للارتقاء فى المجال الاجتماعى .

غير أن نتيجة هذا الطموح وما قد يهيمه من اشاعة الرضا والسرور
 لا بد وأن يؤدي — أيضاً — إلى اشاعة عدم الأمن والاستقرار على
 حين نجد فى النظام التقليدى قيوداً صارمة على المنافسة ، أصبحت اليوم
 غائبة . وباتساع نطاق المنافسة ومجال التقدم أمام الافراد فإن الخوف
 من عدم إتاحة الفرص سيزداد بالتالى ، أما فى المجتمع التقليدى الذى

ينكر تكافؤ الفرص فإن الخوف من الفشل في الارتقاء ليس له وجود كذلك .

ولكن إذا انفسح مجال الفرص أمام الجميع ، ولم ينجح سوى ١٠ ٪ فإن الـ ٩٠ ٪ سيتولد لديهم احساس بالفشل مما يترتب عليه معاناة اليأس وعدم الثقة بالنفس ، وطالما ازداد عدم تساوى الفوائد أو المتاعيل فإن آثار الفشل ستكون أعمق ، وكلما ازدادت حدة المنافسة كلما ازدادت الجفوة وعدم التسامح إزاء الخسوم .

وهذا هو نوع المجتمع — التلق غير المستمر العدواني — الذى نتج عن الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص كما يعتد أولئك الكتاب . والآثار المترتبة على ذلك هى ازدياد عدم الرضا فى الطبقات السفلى من المجتمع ، واستفحال العلل والأمراض الاجتماعية وعدم التجانس بين الجماعة .

٣ — أسطورة التنافس العدواني :

لا شك فى أننا نواجه هنا قدراً كبيراً من المبالغة والتهويل وإن احتوت على بعض الصدق .

فأولا ليس هناك تبرير لتلك التبريرات التى تجزم بأن الأمراض النفسية والعصبية قد أصبحت أكثر شيوعاً اليوم عما كانت عليه فى عصور سابقة . وقد أظهرت الأرقام صعود نسبة الأمراض العقلية . والمرضى بقرحة المعدة والمصابين بالاضطرابات العقلية والعصبية . ولكن من الصعب مقارنة ذلك بالماضى للافتقار إلى إحصائيات ثابتة عنه . وربما

لو وجدت مثل هذه البيانات التقريرية لما كانت النتيجة بهذه الصورة ،
فقد دلت دراسة أمريكية أخيرة ، على أنه لم تثبت أية زيادة في الامراض
النفسية خلال مائة سنة رغم الزيادة المزعومة في درجة التنافس وعدم
الاستقرار والنضال في سبيل المراكز العالية .

وبفرض أننا سلمنا بوجود زيادة في الاضطرابات العقلية ، فليس معنى
هذا — بالضرورة — أنه نتيجة عوامل اجتماعية خارجية أو اقتصادية
وقد يقول البعض بأن أثر المجتمع على الاضطرابات العصبية يختلف فقط
تبعاً لدرجة الضغط الواقع نتيجة الأنماط الثقافية على اتجاهات الفرد
البيولوجية ولكن الواقع أن العلوم النفسية لم تنضج بما فيه الكفاية حتى
تقرر — بصفة يقينية — الأسباب الاجتماعية للاضطرابات العصبية
قد يرجع إلى أسباب اجتماعية ، فإن هذه لا تعنى — بالضرورة — أنها
نتيجة أسباب اجتماعية فعلاً ، حتى لو ظهر أنها قد فاقت في انتشارها
ما كانت عليه منذ مائة عام ، بما هي نتيجة العامل الاجتماعي الخاص
بالمرونة ودرجة المنافسة . إذ قد تكون نتيجة مؤثرات مناخية أو جنسية
أو عقائدية . فسويسراً على سبيل المثال ، لا تبلغ فيها درجة المنافسة
نسبة عالية ، تتجاوز معدل حوادث الاتجار والطلاق مثيلاتها في العالم .
وعلى العموم فإنه لا ثبات . بطلان نظرية المنافسة لا بد من إظهار
المجتمع الانجلوسكسوني الراقى . وكيف أنه يشكل ضغطاً هائلاً على
المنافسة والعدوان التركيبي . ثم بعد ذلك وضع افتراضات معينة ، حول
زيادة احتمال الاختصاص الشخصي بالفشل وخيبة الأمل .

إلا أنه ليس من الممكن إظهار ذلك في بريطانيا ، فالمجتمع البريطاني والصناعة اليوم أيعدما تكون عن أن تمثل دوراً للزراعة العدوانية وتنتج نفسياً نحو الأمن وتضامن الجماعة وحياة هادئة رتيبة .

وعلى ذلك فبريطانيا لا تمثل الحال التي نشير إليها إذ مازالت علاقاتنا الاجتماعية تنسج بطابع الجود والصلابة ، ولكن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنه ، يمكن أخذها كمثال لهذه الحال . فالمجتمع الأمريكي مجتمع ديناميكي يتميز بأيدولوجية تقوم على المشروعات الحرة المتنافسة والسعى للتقدم والارتقاء وانتهاز الفرص للكسب . ومن دراسة هذا المجتمع يتضح أن المرونة الاجتماعية تتمشى بالضرورة مع المنافسة الحادة وبالتالي مع العدوان وعدم الأمن والاطمئنان .

ولكنني أعتقد أن عدم الاطمئنان يعود أساساً إلى أسباب أخرى بخلاف المنافسة العدوانية والنضال الفردي في سبيل التفوق والسيطرة . وهي لا تمثل في الوقت الحاضر أيديولوجية حقيقية أو نمطاً ثابتاً للسلوك . فأولاً . مهما ردد أي رجل من رجال الأعمال تقاريره السنوية فإن للمشروع الحر لم يعد أيديولوجية فعالة تتحكم في الأمور ، بل إن الاتجاهات السياسية تعتبر عاملاً قوياً في الاتجاهات الأيديولوجية ، ومنذ وقت لم يحصل أي حزب على أغلبية شعبية بمجرد مزاداته بالمشروعات الحرة من كل قيد .

والمبادئ التي تقوم على الحرية المطلقة هي من سمات مجتمعات النخب في الحزب الجمهوري ، وإن الميل الطبيعي للتأخين كما في بريطانيا ، ينتج على اليسار قليلاً .

ولا أعنى بذلك أن الأيديولوجية القائمة ، تقف مضادة على طول الخط للمشروع الحر المطلق ، ولكنها لم تعد تتفق كثيراً أو تميزه . فكثير من رجال الأعمال هم أكثر حساسية بتغير الآراء من بعض علماء النفس ، فقد لاحظوا التغير وأصابهم الانزعاج لما رأوه من فشل الحملات الاعلانية التي شنوها لتأييد موقفهم .

وهذا له دلالاته الواضحة فإذا كانت عقيدة المشروع الحر لا تزال تحتل المركز الأول ، فلن يحتاج الأمريكيون إلى إنشاء المشروعات الكبرى الاحتكارية القائمة على التنافس كشركة جنرال موتورز أو جنرال إلكتريك مثلاً أو غيرها من المؤسسات الضخمة .

وقد انعكس هذا التغير في جو الآراء ، في تغير سيكولوجية كبار رجال الأعمال أنفسهم . فبدلاً من يقدمون على خطوات عنيفة قاسية تجاه منافسيهم ونقابات العمال ومحافظة على سلطتهم وقوة تأثيرهم في الرأي العام وكذا الحكومة .

ويتضح نقيض ذلك في ميدان العلاقات العمالية . ولا أقصد هنا مجرد ، ما حظيت به نقابات العمال من اعتراف اجماعي بل احتكار وتأثير المهيمنين على العمل بمشكلات الموظفين والعمال . فإن هيئة الإدارة في العمل تنفق نصف جهدها ونشاطها في القلق إزاء تلك المشكلات والبحث المستمر عن مبادئ أكثر تقدمية ، خاصة بالموظفين ، ويدور معظم الحديث حول المشاركة والتعاون والعلاقات الإنسانية والروح المعنوية للعمال والاتصالات الطبية ونشاط الجماعة والتخطيط الاجتماعي ، والإدارة

والاتوقراطية أى المتعسفة الاستبدادية محرمة تحريماً باتاً ، ويشترك
العمال معاً فى العمل كفريق أو وحدة متآلفة غير أن التناقض يتضح
أيضاً فى ناحية التنافس فى العمل . الذى ، وإن كان لا يزال أكثر حدة
منه فى أوروبا ، فقد أصبح اليوم خاضعاً لقيود لا يمكن التهاون بشأنها
أو تجاهلها فى مشروعات حرة تنقسم بطابع الفردية والعدوانية .

ونجد مثل هذا التغير أيضاً فى سيكولوجية الاستهلاك . فقد كانت
الولايات المتحدة منذ خمسين عاماً تحصر همها فى الاكتناز وتجميع الثروات
وتسعى بكل جهدها لزيادة الثروة إلى أقصى حد ممكن . واليوم لم يعد
ذلك يعنى كثيراً ، ولم يعد اهتمام الفرد ينصب على اقتناء سيارة كاديلاك
حتى يتفوق على أقرانه الذين لا يمتلكون سوى « بويك » مثلاً ، أو يكون
أول من يشتري جهازاً لتكييف الهواء . . . فهذه الأشياء ليست الشغل
الشاغل للجماعة بل إن مثل هذا قد يشير احتقارها فى بعض الأحيان
وبدلاً من أن يشير الحسد فهو لا يثير سوى احساس بالشفقة لشخصيته
غير المتكيفة مع نفسها ، وأصبح التوافق الثقافى والبيئى أكثر أهمية
من الرغبة فى تحقيق آمال الذات من نزعات الوجدان . وبعد أن كان
هدف الانفاق هو جذب « الممارنات الفردية » انحصر اليوم فى تجنبها .

وعلى العموم فإن المجتمع الأمريكى اليوم يغلب عليه طابع التوافق
السلوكى المتين ورغبة دافقة فى الحصول على الاستحسان وحساسية شديدة
بالنسبة للعلاقات الشخصية ، وتجانس اجتماعى للأذواق والمشارب .
ويتف هذا على طرفى نقيض مع صورة المجتمع الذى يسيطر عليه طموح
متسلط عنيف للقوة والنفسود ، واندفاع للتنافس وأناية متطرفة .

وقد ظهر هذا التغير مع انتهاء العقد الثالث من هذا القرن ، وأخذت معالجه في التضييق بسرعة في أمريكا .

والكن لا يخلو المجتمع الأمريكي أو أى مجتمع يتسم بالتوافق والتجانس من ألوان من التوتر الاجتماعى . ذلك أن الإصرار على النشاط الاجتماعى قد يخلق توتراً وقلقاً عنيفاً ويسبب بؤساً وتعاسة لأحدها . وربما ادعى البعض بأن مجتمعاً هذا شأنه قد يثير من ألوان الضغط وعدم الأمن والقلق والضيق أكثر مما تثيره بيئة تتسم بالثقة بالنفس والفرحة الفردية وعدم التوافق .

فإذا كان الأمر كذلك فإن النقط الثابتة هى أن تلك الاتجاهات الجماعية والتوافقية يجب عند الحكم على المجتمع الأمريكى أن تقف ضد الاتجاهات التنافسية المعارضة (مثل تلك التى تحدث بشكل واضح بين الطبقة الأدنى) .

٣ — مزايا المجتمع الذى يقوم على تكافؤ الفرض

لو سلمنا جدلاً بأن المرونة على نطاق أوسع ستؤدي بالضرورة إلى ازدياد عدم الطمأنينة ، ومن ثم إلى زيادة ما فى القدير الإجمالى للسخط الاجتماعى ، فإن تؤدي إلى زيادة فى القدير الصافى لهذا السخط . فأحياناً ما ينسى الناس أن المرونة على نطاق أوسع تحصل بين طبقاتها من لها عظمية ، ذكر بعضها بإيجاز فى بداية هذا الفصل .

وعن فهم ، يستطيع المرء أن يتخلص من التأثيرات السلبية المزعومة

للمرونة على نطاق أوسع بالقضاء على أسبابها التي تكمن أساساً في وجود (نظام المقابل) الذي يغلب عليه طابع التمييز ، والذي يعمل كبواحد ، وذلك بالإضافة إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول عليه . وإذا أمكن التخلص من إحدى هذه المؤثرات أو أكثر فإن مشاعر الاستياء ستختفي .

إن عدم وجود مبدأ تكافؤ الفرص والمرونة الاجتماعية ليس إلا تجاهلاً للحقوق الديمقراطية وسبباً إيجابياً للسخط . فند اللحظة التي حطم فيها الانقلاب صناعى الشكل الجامد لمجتمع القرن الثامن عشر ، وزادت المرونة والوعى الاجتماعى فجأة ومنذ اللحظة التي ظهرت فيها الحركات السياسية لطبقة العمال وأصبح التعليم عاماً — منذ هذه اللحظة — أصبح عدم تكافؤ الفرص موضع استياء وسبباً — فى حد ذاته — لليأس الاجتماعى ولم تعد الكتلة الشعبية ترغب فى التسليم بأن النظام الهرمى الاجتماعى القائم قد نصب تنصيباً مقدساً . ولما كانت مقتنعة بأنها أيضاً لها الحق فى الرقى ، فإنها تحدث النظام الاجتماعى الذى ينكر عليها هذه الفرصة ، وأصبح التمسك بهذا النظام مصدراً إيجابياً للاستياء الشعبى .

وستعقب نقطة المرونة الاجتماعية (ومن ثم السياسية) تقديم مساعدات اجتماعية أخرى .

ولا بد من أن يودى تكافؤ الفرص على نطاق أوسع إلى الحد من الشعور بالتقسيم الطبقي . وهذا هو عامل المرونة الذى أشير إليه فى الفصل الثامن . فإذا استطاع الناس أن يرتقوا من أسفل إلى أعلى ، فإن الوضع

الوثيق الصلة بأولئك الذين يحتلون المراكز العالية سيتأثر حتماً . وتحفظ الطبقة العليا الوراثية بمركزها في برجها العاجى الذى لا يمكن التصدى له على أساس أنه ليس هناك من يستطيع أن يغزوه من أسفل . ولكن بمجرد أن يغزو المتسلطون الاجتماعيون المراكز العالية ويوطد الذين ما زالوا فى الطبقات الدنيا علاقاتهم بأولئك الذين فى الطبقات العليا . فإن مركز الطبقات الأخيرة لا بد وأن يتدهور بشكل واضح .

وستؤدى الزيادة فى المرونة - ولا سيما عندما تصبح كجزء من حركة روسية للإصلاح الجذرى إلى الحد من عدم المساواة فيما يتعلق بجميع محددات الطبقة الاجتماعية . غير أنها - بصراحة - لن تفعل ذلك ، كما سنرى فيما بعد ، إلى الحد الذى يريده الاشتراكيون - على الأقل - فى بريطانيا حيث نجد تباين مجتمعها عن المجتمعات الأكثر حداثة .

إن التمسيم الطبقي بعيد الغور ، وتمتد جذوره إلى مسافات بعيدة بحيث يصعب اجتثاثها بمجرد تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص . ومع ذلك فلا بد من أن يكون لهذه الزيادة فى المرونة تأثير فى الاتجاه الصحيح .

٤ - عدم تكافؤ الفرص فى بريطانيا :

وختام القول هو أن الحملة ضد المجتمع ذى الفرص المتكافئة والمرونة تمبالغ فى اظهار المساوى والشرور ، ولا تقدر المزايا المتأصلة تهديراً منصفاً كما أن تأكيد الاهتمام بتكافؤ الفرص ، قد يؤدى - فى ظل ظروف معينة إلى درجة عالية من المنافسة ، وبالتالى إلى اطراد نسبة السخط وعدم الأمن . ويمكن أن يحدث هذا إذا كانت تلك الظروف قائمة

وتحتاج إلى التحديد بوضوح . وهذا يبدو أنه لن تكون هناك أسس كافية يقوم عليها نقد المبدأ الذى يقوم عليه أى مجتمع سواء تحققت هذه الظروف أم لم تتحقق .

وبالنسبة لبريطانيا فهما تكن الحال فى غيرها ، فإن أية زيادة فى اتاحة المجال لتكافؤ الفرص ستحقق مزايا ملحوظة دون كثير من المخاطرة . ويرجع هذا إلى أن طبائنا الوطنية وعاداتنا الاجتماعية تكفل - إلى حد ما - اتناء جانب المنافسة العدوانية أو زيادة حدتها ، وذلك لأن مركزنا الاقتصادى يضع أهمية خاصة للاختيار الموفق للمراكز العالية ، ولأنه رغم التطور التدريجى من المجتمع التقايدى الوراثنى فإننا لانزال بعيدين عن منح كل طفل فرصة متساوية إذ يقوم النظام فى بريطانيا لتحقيق المرونة الاجتماعية عن طريق ما يعرف بـ « بفهرس الجماعة » ، تدرج فيه أسماء الأبناء دون ارتباط بالمراكز التى يشغلها آباؤهم ، وهذا النهرس يضم أقساماً مختلفة لكل طفل فرصة مساوية للأخرى للوصول إلى أى منها . وهو نظام يصعب شرحه إلى حد ما ، ولكن يتضح منه أن المنرص ضيقة أمام الأطنمال الذين فى الطبقات الدنيا للصعود إلى العليا وخاصة مراكز الصدارة ، ومازال الأبناء الذين فى الطبقات العليا يتمتعون بالمزايا على حين يشق على الأبناء فى الطبقات الدنيا الوصول إلى من ووظائف (الطبقة المتوسطة والعليا) . وعليه فإن بريطانيا اليوم لانزال بعيدة عن تكافؤ الفرص بصورة كاملة ، وهو مايشكل - حتى الآن - هدفاً أساسياً للاشراكة .

٥- لماذا يعد تكافؤ الفرص غير كاف ؟

ولكن هناك سبباً لكونه غير كاف في بريطانيا ، أو ما يرفع عنا المسؤولية أمام هجوم مباشر على النواحي الأخرى التي تتسم بعدم المساواة والتكافؤ . وهو سبب يتصل في ناحية منه فقط بعدم الأمن أو المنافسة العنيفة ، ويتصل أساساً باعتبارات أخرى وهو ينبثق من خطورة أن خلق فرص متكافئة في ظل ظروف معينة قد لا يؤدي إلا لإحلال نخبة (تركز على المقدرة والذكاء) محل أخرى (تركز على الأصل والنسب) .

ولا يمكن تجنب ظهور هذه النخبة في أى مجتمع ، بل إنه أمر مرغوب فيه ، ذلك لأننا لانحاول خلق مجتمع ذى طبقة متوسطة واحدة ومع ذلك فلا يمكننا تخيل مجتمع لا يؤدي فيه التعليم الجامعى ، مثلاً ، إلى خلق إحساس الصفوة بالتفوق . غير أنه في مجتمع يتصف بطابع المساواة دون فواصل طبقية شاهدة ، لن تحتاج الصفوة إلى وجود بون واسع ينصل بين كتلة الجماهير الذين لن يشعروا حينئذ بأية أحاسيس بالحسد أو النقص .

وبالتالى لن يكون هناك مجال لظهور لفظ « الصفوة » ، وينطبق ذلك على الحال في كل من السويد والولايات المتحدة الأمريكية حيث لا يبدو أثر الصفوة المتميزة واضحاً ونظراً لضيق الشقة التي تفصل بين القمة والقاع وانعدام الإحساس باتهام القادة والرؤساء إلى طبقة عليا متفوقة . فالجميع قد مروا بمراحل التعليم نفسها ، وليست هناك فروق حادة بين طريقة حياة فرد عن آخر أو أحاسيس عميقة بالنقص أو التفوق الاجتماعى .

غير أنه ليس من المرغوب فيه أيضاً نطاق « الصفوة » ، أو اتساع الهوة التي تفصلها عن بقية السكان ، وهو الأمر الذي لا يزال واضحاً في بريطانيا حتى مع وجود تكافؤ الفرص ، وقد جاء ، بصفة عامة ، من جراء الفروق الطبقيّة التقليديّة المتأصلة في المجتمع البريطاني والتي لا يمكن استئصالها بسهولة ، خصوصاً وأن نظام المدارس هناك يغلب عليه طابع التمييز .

والتركيز على تكافؤ الفرص وحده سيعني القضاء على أسس التعليم العالي وما تتمتع به المدارس الثانويّة الحديثة من مكانة خاصّة وبما سيستتبع ذلك من أن الالتحاق بتلك المدارس (كلية إيتون مثلاً) سيعتمد على الجدارة والكفاية وحدهما عن طريق الامتحانات والاختبارات .

وسيناقش ما تتضمنه تلك السياسة بالتفصيل في الفصل الخاص بالتعليم ولكنني أقتصر على القول بأن الهوة بين مراتب التعليم المختلفة ما زالت على درجة كبيرة جداً من الاتساع حتى أنه رغم إباحة الفرص المتكافئة فلا تزال الهوة عميقة بين الصفوة وغير الصفوة .

والسبب في ذلك يرجع ببساطة إلى وضع الاطفال في مدارس مختلفة في سن مبكرة .

ولكن المسألة ليست مجرد مباهاة أو مكانة اجتماعية فهي تعكس أيضاً الخلافات الموضوعية الحقيقيّة . فإن نظام التعليم في المدارس الإعدادية والعامة ليس متفوقاً ، وأن الطالب في « إيتون » ، رغم أنه ينتمي إلى طبقة عاملة ، إلا أنه سيظل حتى بعد تخرجه مختلفاً عن الطالب في المدرسيّة الثانويّة الحديثة ، في ملبسه وسلوكه ونظراته وطريقة حياته بصفة عامّة .

ومع ذلك فسيظل قطاع الشباب من السكان منقسماً إلى طبقات اجتماعية بعضها عليا وأخرى دنيا .

ولا شك في أن مثل هذا التمييز في سنوات التكوين سيزيد من حدة التفاوت وعدم المساواة في الحياه المستقبلية .. ذلك لان الاساس التعليمى هو المرجع الرئيسى للاشتغال وبالتالي لمساكنة الفرد من حيث الدخل والمستوى الاجتماعى .

وهكذا فإن إتاحة تكافؤ الفرص للوصول إلى مرتبة الصفوة لن تنضى على عوامل الاستياء من الاحساس بالفشل وخيبة الامل الناجمة عن عدم المساواة الاجتماعية . ولو كان الوضع قد تحدد على أساس عدم تكافؤ الفرص وأن الاختيار يرتكز على الثروة أو الاصل والنسب ، لاراح الناس أنفسهم ولا رجعوا الفشل الذى لحقهم بأنهم لم تتح لهم الفرصة على الاطلاق . ولكن قيام الاختيار على أساس المندرة والاستعدادات فإن الفشل عندئذ سيؤدى إلى إحساس جماعى بالتمقص والذنيوية ، دون عذر واضح ، وهذا بالتالى . تبعا للطبيعة البشرية .. سيزيد عوامل الحسد والاستياء ازاء نجاح الآخرين .

وهذه هى خلاصة النظريات التى تعارض أخلاق المنافسة بأنها ستزيد من حدة التنافس وما يصحب ذلك من خطر زيادة عدم الرضا وخيبة الامل .

وهذه الزيادة فى الاستياء تضيع من أثر المكاسب المعوضة وعليه فإن مبدأ تكافؤ الفرص . كما هو فى بريطانيا بما يصحبه من فرق طبقى واضح بين الصفوة وبقية السكان . لن يقضى على ألوان الاستياء وعدم الرضا التى يخلتها التطرف فى عدم المساواة .

وهناك نقد آخر يستند إلى فكرة العدالة . ذلك أن الناس لا يرغبون في الخضوع لحكم نخبة مختارة . إذ يشعرون بأن في ذلك غبنا لهم وأنه نظام لا يتمشى والعدالة .

ولا شك أن في نظرتهم بعض الحقيقة . فنحن إذا نظرنا من زاوية العدالة الاجتماعية . نجد أن ارسطراطية المواهب إنما تنبثق من ارسطراطية الوراثة وعلى ذلك فأنى لا أعتقد في صحة وصف هذا بأنه مجتمع « متعادل » أى نموذجى . ذلك لأن من الطبيعى أن يتضمن توزيع المكافآت والمزايا الاستثنائية على جماعة بعينها من الشخصيات حيث أن أى اختيار إنما سينطبق على عدد محدود في الغالب . فإذا فرض أننا اتخذنا الذكاء مثلاً معياراً لهذا الاختيار ، فلماذا تستأثر هذه الفئة بمعاملة خاصة ؟ قد يرى البعض في ذلك نوعاً من الظلم نظراً لأن الذكاء المتفوق يرجع إلى حد كبير إلى المركز العائلي وما يتضمن ذلك من مزايا خلال التنشئة . فلا يجوز أن ينال المرء مكافأة سخية ، أو جزاء شديداً على شيء لم يكن له دخل فيه ومسئوليته عنه محدودة .

ولكن لماذا تحدد سمة واحدة أو حتى مجموعة من السمات مدى النجاح أو الفشل ، والغنى أو الفقر ، وارتفاع المكانة أو انخفاضها ؟ لماذا لا يؤخذ في الاعتبار معايير أخرى كالطيبة والكرم وروح الفكاهة والجمال ، أو القدرات الفنية ؟ هنا تتمثل عدم العدالة في عصر الاختبار على أساس سمات معينة في الشخصية الانسانية دون غيرها .

حقيقة أن الأسباب الدافعة لتقدير إحدى القدرات البارزة ، واضحة تماما ، وأى مجتمع سيوصم بالغباء إذا لم يقدم مثل هذا التقدير . ليجتذب تلك القدرات من أجل صالح الجماعة . ولكن إذا تطلب ذلك مثل هذه الامتيازات المتباينة لخلق نخبة متميزة من حيث تعليمها ووضعها الاجتماعى ، فإن هذا سيعيد افتئاتا على الكفاية الاقتصادية .

ثم إن أى نتيجة أخرى مرتبة على ذلك ، غالبا ما تسترعى الانتباه ، وهى تتصل بالناحية السياسية ، فإذا فرض أن العقول النابهة فى الطبقة العاملة طغت عليها فئة أخرى متميزة متفوقة بمؤهلاتها العلمية ، فإن الطبقة العاملة عندئذ ستفقد تدريجيا قاداتها الطبيعيين ، وتضطر إلى الاعتماد على فئة أقل مرتبة ذات خبرة علمية مختلفة تمام الاختلاف ، وبالتالي تكون بعيدة عن نفسية الطبقة العاملة . وسيترتب على هذا بطبيعة الحال أن يتولى قيادة حزب العمال أفراد من خرىجى كلية دأيتون ، ولن يكون هذا فى صالح الديمقراطية ، وهو إنما جاء نتيجة نظام التعليم الذى يولى اهتماما معينا بالصفوة ، وهذه هى الأسباب التى تحتم على الصفوة بطبيعتها الانعزال عن بقية السكان . وعندئذ قد يدفعها جهلها بحقيقة رغبات السكان إلى اعطائهم ما يعتقدون أنهم يريدونه .

وننتهى من كل هذا إلى أن تكافؤ الفرص والمرونة الاجتماعية فى بريطانيا ، وإن كانت تؤدي إلى توزيع رائع للذكاء ، فإنها غير كافية . وليس معنى ذلك هو الغاؤها - كما يرى بعض الاشتراكيين - بأن

تصبحها خطوات أخرى في ميدان التعليم لتحقيق المساواة في توزيع المزايا للحد من درجة التفاوت الطبقي وعوامل الاستياء بين الجماعات ، وهذا الهدف المحدود لا يجده الاشتراكي كافيا .

١ — بعض المناقشات التي تهاجم المساواة :

يعرض هذا الفصل بعض المناقشات العامة التي تنقد هدف المساواة على نظام أوسع .

إن أغاب النقد يدور حول التأثيرات المحتملة للمساواة على نمو الإيراد ومستويات المعيشة ، أي رد الفعل المضاد على البواعث وتنمية المدخرات ، والكفاية الاقتصادية بوجه عام . غير أن هذا النقد لا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية المساواة على نطاق أوسع كما عولجت في هذا الكتاب ومن النتائج التي تتمخض عنها عدم المساواة التطبيقية كما بينت من قبل هي عامل الحركة وعدد آخر من العوامل البعيدة المدى . وطالما أن العامل الأول ، وهو عامل الحركة هو الذي يعنينا ، فمن الواضح أنه كلما كانت الحركة على نطاق أوسع كان ذلك أفضل من ناحية الكفاية بصورة إيجابية . إذ أن تصفية أولئك الذين تبدو مظاهرهم موروثة سيقوى من مكانة الزعامة الاقتصادية للبلاد . وأما من ناحية العوامل المختلفة البعيدة المدى ، فإنه من الصعب أن نرى أن تحقيق المساواة على نطاق أوسع في مستويات التعليم وأسلوب الحياة والعادات المتبعة في الاستهلاك والمركز المهيمن قد يؤدي إلى ضرر كبير . وأصدق دليل

على ذلك أن السويد وأمريكا تنتهجان سياسة المساواة على نطاق أوسع في كل من هذه المسائل وتشابه درجة كفايتها الانتاجية على الأقل مع درجة كفايتنا الانتاجية .

ويتمثل العامل البعيد المدى الوثيق الصلة بالموضوع بشكل واضح في توزيع الثروة . فقد يتبادر إلى ذهننا على الفور أن المساواة على نطاق أوسع ستعمل على الحد من المدخرات الشخصية ولكن يبدو أن المناداة بالاحتفاظ بعدم المساواة بشكل كبير لمجرد ضمان تدفق المدخرات الشخصية أمر لا يتسم بالمنطق الصحيح . وقد نوقشت هذه المسألة في الفصل التاسع عشر والفصل العشرين .

وأما من ناحية البواعث لبذل الجهد وللتجديد . فليس أمامنا مانضيغه إلى ما سبق عرضه .

فكما قلت سابقاً قلنا تبرر معرفتنا الحالية عن علم النفس الاقتصادي اتخاذ قضايا قطعية . وإذا لم نكن ندرى شيئاً عن ذلك ، فيمكن لأبد أن نكون - تعللنا من التنبؤات العديدة المزيفة فيما بعد الحرب عن تأثير الضرائب المرتفعة على البواعث . وزيادة على ذلك ، يعتبر موضوع البواعث بأسره على الأقل ظاهرة ثنائية كما هي ظاهرة اقتصادية ولا تعتبر الأفكار التقليدية لما يشكل المناهض المعقول غير متغيرة وقد يصبح كل ما نعرفه الآن مختلفاً تمام الاختلاف بعد عشر سنوات .

ونستطيع أن نؤكد ، ولا شك أن بعض طرق إعادة توزيع دخول العمل سيكون لها تأثير ضار ، غير أن ذلك لا يضعف من مركز القضية .

الاشتراكية . ، ولا تنبع أوسع صور عدم المساواة من توزيع دخول العمل ، ولكنها تنبع من ملكية رأس المال المتوارث ولا تعتبر الرغبة في إعادة توزيع دخل العمل من الاهداف الاشتراكية الأكثر أهمية . ولا بد أن نسير ببطء بالطريقة التي وزدت في الفصل السابق . غير أن مسألة الجمع بين المساواة مع معدل سريع في النمو الاقتصادي قد نوقشت بالتفصيل من قبل .

٢ — التهديد الموجه للثقافة

يعتبر النقد الثاني أكثر أهمية لأنه مبني على الكفاية الاقتصادية أو الأهمية العملية ، ولكن لأنه مبني على انكار حكم قيم وهو أن المساواة على نطاق أوسع ستؤدي إلى خلق مجتمع « أفضل » ، حتى مع الافتراض بأنها لن تؤثر تأثيرا سيئا على الإرادة . وهذا النقد مبني أساسا على الاعتقاد بأن للمساواة والثقافة عداة متبادلا . ولهذا الرأي تاريخ طويل سنوجزه فيما يلي :

يقول م . دي جوفنيل : إن التوزيع العادل للثروة سيؤدي إلى حال « أفضل » ، بالنسبة للحاجات الذاتية لحسب ، الأمر الذي يعنى تلبية الحاجات الاقتصادية في معناها النفعي . ومن ثم ، فإن المطالبة بالمساواة مبنية على الافتراض بأن الدخول لابد من النظر إليها فقط ، كمصدر لتلبية ما يحتاجه الفرد في استهلاكه ، وبهذا المعنى الضيق يكفل لنا التوزيع المتساوي مثلا اقتصاديا أعلى . ولكنه لن يكفل لنا مجتمعا مثاليا إذا حكمنا عليه على ضوء اعتبارات غير اقتصادية ، طالما أن عملية إعادة

التوزيع لا بد وأن تتضمن خسائر جسيمة في نواح أخرى : مثل انتهاء جميع أوجه النشاط الفنية والثقافية التي ترعاها ولاية الاغنياء ، واختفاء جميع وظائف المتعة القيمة اجتماعيا التي تعتمد على فائض كبير من الدخل زائد عن الحاجة (كالتحدث بلباقة ، والاستضافة ، والرحلات الطويلة في الخارج ، والاعمال الاختيارية بدون أجر) ولا يكفي أن تقوم الدولة بدفع ما هو بديل لذلك ، طالما أن هذا - بجانب اعتباره عملا لا يتسم بالكفاية - سيتضمن توسيعا غير مرغوب فيه لنطاق دور الحكومة. وإذا أدخلنا في حسابنا هذه الخسائر غير المادية في حسابنا (على الرغم من أنها كانت توضع دائما - حتى نكون عادلين أمام الاقتصاديين - تحت قائمة الاقتصاديات الخارجية لاستهلاك الاغنياء) فالتنا نستطيع أن نؤكد بشيء من الانصاف ، أن المساواة في الثروة على نطاق أوسع ستهدد بالفعل ما يعنيه معظم الناس بالمجتمع ، الفاضل ، .

تبدو هذه المناقشات مضللة ولا سيما للبادين الذين لا يهتمون بالقيم الثقافية . وفي الواقع لو سلطنا بالخسائر الثقافية الحتمية ، فإن ما جاء في هذا الصدد ، معتمداً كلية ولا شك على الميزان الفردي للقيم ، قد يبدو أنه يحطم قضية المساواة المبنية فقط على الاقتصاديات النفعية . وفي الواقع ، ليس هناك ما يؤكد أن إعادة التوزيع بصورة أفضل سيزيد من الرفاهية الاقتصادية وكما يقول م . دى جوفنيل ، فإن هذا الوضع يكون مبنياً على أحكام لا تقوم على أساس تقدير القيمة الاقتصادية ، وعلى وجهة النظر حول ما يشغل المجتمع ، الفاضل ، . وعلى المرء أن يزن بين الخسارة الثقافية وبين المكسب في العدالة أو الرضا الاجتماعى .

بموازنتنا بين الخسائر والمكاسب ستظهر أمامنا نقطتان متعلقتان بالموضوع .

أولاً : إذا سلطنا جدلاً بالخسارة المقابلة فيما يختص بالعدالة والرضا ، أى ما هى درجة عدم المساواة التى يطلب منا أن نتحملها حتى نتجنب حدوث خسارة ؟

ثانياً : هل لابد فى الواقع أن تكون هناك خسارة ثقافية على الإطلاق ؟
أولاً : إلى أى حد يكون من المتوقع وجود عدم مساواة ؟ قد يكون ذلك إلى حد كبير — إذا كان النشاط الثقافى خاصية من خصائص عدم المساواة . ومن ثم ، قد تكون الثقافة فى نطاق الحد الأعلى للمصروفات من قبل الأثرياء . وفى هذه الحالة فإنه إذا أمكن الضغط على الكتل الشعبية حتى يصبح الغنى أكثر غنى ، فقد تكون هناك زيادة نسبية حادة بصورة فريدة فى النفقات الثقافية — مع وجود العبودية ، كنتيجة منطقية . . يقول كلايف بل فى هذا الصدد بشئ من الصراحة : « إن الحضارة تحتاج إلى وجود طبقة مرفهة ، وتحتاج الطبقة المرفهة إلى وجود عبيد . . . لقد قامت جميع الحضارات على عدم المساواة . . فكان لأهل أثينا عبيدهم . وكانت الطبقة التى أسبغت على فلورنسا ثقافتها قد قامت على أكتاف البروليتاريا التى لم يكن لها حق التصويت . ولا يتمتع بميزات العدالة الاجتماعية إلا الاسكيمو وما شابههم ، . . . والآن أصبح من المعقول جداً أن يؤيد أولئك الذين يؤمنون بذلك والذين يضعون الثقافة فى مرتبة أعلى من جميع القيم الأخرى ، وجود مجتمع لا تسوده المساواة كما يزدون ، على الرغم من أنه لن يكون هناك كثير من الناس اليوم يشاركونهم فى قياسهم للقيم . »

٣ — مشكلة واشنطن في أمريكا :

لم تواجه واشنطن والذين يصنعون سياسة أمريكا اللاتينية فيها مثل هذه المنغصات المعقدة المضنية منذ ثورة المكسيك في عام ١٩١٠ — ثم إن سلسلة جديدة من المشاكل قد بدأت بسبب حكومة كاسترو اليسارية التي تستهدف الإصلاح في كوبا بعنف وشدة .

ولكن هل المساواة على نطاق أوسع ستؤدي بالضرورة إلى خسارة ثقافية ؟ تعتمد الإجابة عن هذا السؤال على المقارنة بين نسبة الثروة التي كان ينفقها الاغنياء على الثقافة من قبل وبين نسبة ما تنفقه الدولة أو العمال أو غيرهم مهما كانوا .

ربما كانت النسبة الأولى في عصور معينة مضت مرتفعة — ولكن من المؤكد أنها ليست كذلك اليوم . إذ لا يوجه إلا جزء ضئيل للغاية من دخول الضرائب الإضافية للفن أو للثقافة ، أو لاي مظهر من مظاهر النشاط الفكري مهما كان ، أما الجزء الأكبر منها فإنه ينفق في شراء العربات الباهظة الثمن وفي بناء العمارات وفي الرحلات في كان وفي الخدم وفي المحافل وفي الفنادق والمطاعم وصالات الرقص وجمعيات للترفيه وما شابه ذلك ويمكن قلنا ارتفاع مثل هذه الأوجه من النشاط من المستويات الثقافية للجمع ، وهكذا نرى أن الخسارة الثقافية من اتفاق أكثر من الثروة ستكون ضئيلة للغاية بحيث لا يحتم على الدولة أو غيرها أن تبذل ما في وسعها لتعويض هذه الخسارة . ومن المؤكد أن هذه النسبة ستخفض الآن بشكل سريع .

ولكن حتى ولو كان هناك صافي خسارة طالما كانت الحالات الفردية الخاصة هي المعنية (وفيما يختص مثلاً بالابقاء على البيوت التاريخية) . ما هي الصعوبة التي قد تعترض الهيئات العامة في التقدم لسد هذه الثغرة ؟ يقول دى جوفنيل إنها ستنفق أقل مما تنفقه الحالات الفردية الخاصة . هذا بالإضافة إلى أن هناك منعاً عديدة للسفر إلى الخارج لأغراض ثقافية لم يكن يقدر على تحمل نفقاتها معظم المنتفعين بهذا المنح، كما أثبت مهرجان بريطانيا الذي قدم للمهندسين المعماريين الحديثي السن مشاهدات أروع مما تمتعوا به منذ وقت طويل .

أثبت هذا المهرجان أن الدولة تستطيع أن تقدم جهوداً فنية من أرقى الأنواع بدلا من أن تسكني بمجرد التأييد .

ومن ثم . فأنا لا أجد ما يدعو إلى الاعتماد بأن الخسارة الثقافية التي تنتج من السير شوطا نحو المساواة . إذا كانت إيجابية على الإطلاق لا يمكن موازنتها باتخاذ إجراء عام . وكما سأبين بعد فانه كلما تغلبنا على الاعداء الاشتراكيين والاقتصاديين القدامى بصورة أكثر كمالا استطعنا أن نجعل للنشاط الثقافي الذي تقوم به الهيئات العامة الافضلية بصورة أكبر ، ونخطط بصورة أكثر ميلا للخيال وننفق بصورة أكثر سخاء لتجميل بلادنا وتقدم طريقة حياتنا . ولا يستطيع أحد أن يتحول إن الرأسمالية البريطانية قد وضعت مستوى عاليا للغاية لكي تتقدم عليه الاشتراكية البريطانية .

٣ — التهديد الموجه للحرية

أحياناً ما يقال إن المساواة لا بد وأن تهدد الحرية الشخصية. وغالباً ما نقش مثل هذا الموضوع على أسس سياسية على نطاق واسع مشيرة إلى الاستبداد المحتمل من جانب « العامة » أو « الكتل الشعبية » التي لا تولى الحرية اهتمامها. وفي الواقع ، من الواضح أن الحكم الشعبي ، أو مشاركة الكتل الشعبية في السياسة لا يكفل أى ضمان للحرية السياسية وإن « الديمقراطية » في هذا المعنى والحرية الشخصية لا تتلازمان أو تتقاربان ومن ثم ، فمن السهل حتى في التاريخ المعاصر ، أن نجد حركات مناوئة للحرية بشكل حاد تتمتع بتأييد شعبي كبير كالفاشية والمكارثية مثلاً ، والتي كانت مبنية على تأييد طبقة العمال كالشيوعية . وقد يكون صحيحاً أيضاً أن طبقات العمال أحياناً ما تكون أقل مناصرة للحرية من طبقات المثقفين إنها قد تكون أكثر تعصباً وأقل ترحيباً بالمعارضة أو الخلاف في الرأي .

غير أن ذلك لا يتعلق كثيراً بالموضوع المعروض للنقاش . إننا نتمتع أصلاً بشكل من أشكال الديمقراطية يعد ثابتاً راسخاً للغاية ولا يسمح بأى حال من الأحوال بمشاركة حكم العامة أو التبور الشعبي ويسمح باعتياده على تراث الحرية البعيد الأمد بالمعارضة أو الخلاف في الرأي بصورة فريدة. وحتى لو حصلنا على درجة أكبر من المساواة. فإننا سنستمر في الاحتفاظ بنظمنا البرلمانية وراثتنا في الحرية . ومن ثم فيبدو أنه ليس هناك من سبب يدعو إلى أن الحريات السياسية ستقيد. وعلى العموم فإننا نتمتع الآن بمساواة اجتماعية على نطاق أوسع

نما كنا نتمتع به منذ مائة سنة . ومع ذلك ، فإن معظم الناس سيحكمون بأن حرياتنا أوسع نطاقاً أيضاً ، . وليس هناك من سبب واضح يدعو لأن يكون الاتجاه عكس ذلك .

وعلى العموم فأنت تستطيع أن تقول بأن المساواة ليست هي التي تمثل تهديداً إيجابياً للحرية ، ولكن عدم المساواة هي التي تمثل حماية سلبية للحرية ضد أخطار معينة مباشرة . وهذه الأخطار قد تنبع من النمو الحتمي لنظام بيروقراطي متسلط بشدة على حياة المواطنين ، أو بصفة أكثر عمومية من الاستبداد الكامن لجماعات خاصة (سواء أكانت اجتماعية أم سياسية أم دينية) .

ويقال : إن من بين وسائل الدفاع الممكنة ضد مثل هذه التهديدات ما يتمثل في حيازة إيرادات خاصة . وهذا يساعد عدداً قليلاً من المواطنين — الأغنياء على الأقل — على تمويل حملة طويلة وباهظة التكاليف ضد التهديد بالطرد من جانب هيئة خاصة قوية التنظيم . ويمدنا التاريخ بأمثلة كثيرة عن أناس حاربوا وكسبوا المعارك من أجل الحرية الشخصية وحق المعارضة لأن لديهم فقط من الموارد المالية ما يساعدهم على ذلك أو يشد من أزركم .

ولكن قلنا تكون هذه النقطة ذات علاقة بموضوعنا الذي يبحثه هذا الكتاب ولا سيما بالنسبة لموضوع عدم المساواة الذي ناقشناه . وحتى في مجال توزيع الثروة لا يحتاج الأمر إلى أن نحفظ بجميع أثريائنا من

أصحاب الملايين من الجنهات لانه ربما يقوم واحد منهم لخوض معركة عرضية من أجل الحرية تماماً كما لا يحتاج الأمر إلى أن يقوم واحد منهم ويثبت أنه شخص متشور يرفعى الفتون ويتكفل بها .

تأثير التعليم

البيود المفروضة على تكافؤ الفرص :

في نظام التعليم في بريطانيا يعد أكثر مظاهر عدم المساواة الاجتماعية تعسفاً وتميزاً وتبديداً . فهو، أولاً ، ينكر حتى الهدف المحدد لتكافؤ الفرص . كان قبل الحرب ينكر ذلك لدرجة تبدو الآن بعيدة عن التصور ، إذ لم يكن يسمح لنسبة كبيرة من الأطفال بالحصول على التعليم الثانوى من أى نوع . فكانت نسبة التلاميذ الذين هم من مواليدها ما بين عام ١٩١٠ وعام ١٩٢٩ والذين حصلوا على تعليم ثانوى - كانت النسبة ١٤٪ فقط من بين تلاميذ المدارس الابتدائية الحكومية ، على حين بلغ عدد التلاميذ الذين حصلوا على التعليم نفسه ٨٩٪ من بين تلاميذ المدارس الابتدائية الخاصة . كما أن التليذ من الجدول ٣٠١ من الجداول التى بينت فى الفصل العاشر فرصة الحصول على التعليم الإعدادى تعادل خمسة أضعاف الفرصة المتاحة للتليذ من الجدول ٧٠٦ (هذا بالإضافة إلى أن فرصته فى دخول الجامعة تعادل فرصة دخول غيره بثلاثة عشر ضعفاً . وذلك بدون الإشارة إلى التلاميذ الذين يتعلون فى مدارس مستقلة . ويدخل فى خلق هذا الموقف المؤسف جزئياً العامل

الاقتصادي بصورة مباشرة . فحتى لو حصل ابن أحد العمال على مكان في مدرسة إعدادية ، فإن أباه عادة لا يستطيعون الانفاق على تعليمه . غير أن هذا الموقف يرجع بصورة رئيسية إلى الخمول والبلادة والوضاعة فيما تتخذه الحكومة من إجراءات في هذا الصدد .

لقد صدر قانون التعليم لسنة ١٩٤٤ لكي يجعل التعليم الثانوي عاماً ، وطبق من الناحية الرسمية ومع ذلك ، فما زالت فرص التقدم للانتفاع به غير متكافئة .

فأولاً ، طالما أنه كان مسلماً بأن المدارس الإعدادية ستحتفظ بصفاتها الخاصة الراقية ، ومن ثم بميزتها التي تجعلها تتفوق على غيرها كطريق يوصل إلى الحصول على وظائف أفضل ، فقد كان الاتجاه يرمى إلى سحب الامتياز بإلغاء المصروفات وتعميم إجراءات الدخول لجميع الطبقات الاجتماعية على أسس متساوية . غير أن هذا الهدف لم يتحقق بعد تحقيقاً كاملاً . وما زال التوزيع الطبقي لتلاميذ المدارس الإعدادية منحرفاً بشكل ظاهر . وقد أجرى بحث في عام ١٩٥١ توصل فيه إلى أن الطبقة المتوسطة مازالت ممثلة تمثيلاً زائداً عن الحد بشكل كبير ، على حين تمثل طبقة العمال العليا ثلث مقاعد المدرسة الإعدادية ، وهذا تمثيل معقول ، غير أن طبقة العمال السفلى التي لا تمثل إلا ١٥٪ من المقاعد مازالت ممثلة تمثيلاً أقل من الحد بشكل كبير .

ويرجع تفسير ذلك جزئياً إلى عوامل اجتماعية - وهي جهل آباء التلاميذ في طبقة العمال ، وكثرة عدد أفراد أسرهم (وكثرة الضوضاء فيها

تبعاً لذلك) ، وضآلة الفرص لتعلم دروس إضافية كما يرجع - جزئياً - إلى عوامل مادية . فالطفل الذي يستمر في تعليمه في المدرسة ما زال يشكل عبئاً مالياً يثقل كاهل والديه من طبقة العمال ، وهذا العامل يمكن - على الأقل - التخفيف من ثقله . غير أنه ما زال تكافؤ الفرص في الوقت الحالي يخضع لقيود محددة .

ولكن لا يعنينا موضوع الأماكن في المدارس الإعدادية إلا فيما يتصل بالأطفال فوق المتوسط . وعندما نتجه إلى الأطفال في متوسط العمر نجد أن الأمور أسوأ بكثير .

إن أقل ما يمكن المطالبة به هو ضرورة تمتع جميع الأطفال العاديين - بصرف النظر عن مستواهم الاجتماعي - بالتعليم الابتدائي والثانوي على مستوى راق في مبان مدرسية حديثة وفي فصول ذات حجم مناسب . وحتى سن مناسب . وهذا ما يتمتع به الأطفال الذين ينتمى آباؤهم إلى طبقة أرقى في مدارس مستقلة . غير أن كثيراً من أطفال طبقة العمال ما زالوا محرومين من التمتع بشيء من هذا القبيل نظراً للتدهور الخفيف في بعض قطاعات نظام التعليم الحكومي .

وتتمثل العقبة الرئيسية في سبيل تحقيق ذلك في المباني المزدحمة بشكل زائد عن الحد وغير الملائمة لاداء وظيفتها . كتبت لجنة التقديرات في عام ١٩٥٣ تقول : « لقد وجدوا في كل حال يحشوها ازدحام الفصول بالتلاميذ ، ونقصا في المدارس وفي المدرسين ، ومباني المدارس تتصدع بمنذرة بالخطر بشكل مخيف . وبعض هذه المباني ليست أفضل من »

المباني القذرة ، ولا شك في أن الامور تتحسن بالتدريج - رغم أن هذا التدرج يسير ببطء شديد ، وسيحسن الموقف كثيرا عند ما تتخرج هذه الطفرة ، من التلاميذ من المدارس نهائيا في السنوات الاولى عام ١٩٦٠ .

ولكن لا يمكن أن يتحدث أحد حتى عن الاتجاه نحو التكافؤ في الفرص إلا اذا خفض متوسط حجم الفصل في المدارس الحكومية بشكل جوهري ، وحتى يتم إعادة تنظيم المدارس « لجميع الاعمار ، التي تحرم أكثر من ٧٠٠.٠٠٠ تلميذ من تعليم ثانوي مناسب وحتى يتم إغلاق المدارس المتداعية القذرة المدرجة في القائمة السوداء ، وحتى يتم رفع سن مغادرة المدرسه ، وافتتاح المعاهد التي تقرر انشاؤها طبقا لمانون ١٩٤٤ في المقاطعات ، وهذا ولا شك يعتمد على الوارد والمبالغ اللازمة التي ذكرنا عنها شيئا في نهاية الفصل .

٢ - الحاجة الى اصلاح المدارس العامة

ولكن حتى ولو تحققت هذه الاصلاحات فسيستمر عدم تكافؤ الفرص سائدا طالما أن لدينا نظاما للدارس الخاصة الراقية ، مفتوحة أمام الطبقات الأكثر غنى وليكنها مغلقة في وجه التلاميذ الأكثر فقرا مما كانت جدارتهم وتفوقهم . وهذا أسوأ أشكال عدم التكافؤ في الفرص ، كما أنه يؤدي الى وجود عدم مساواة - بصفة عامة - في نظامنا التعليمي . ولم أفهم على الاطلاق لماذا يشغل الاشتراك بين أنفسهم كثيرا بمشكلة المدارس الاعدادية ولا يعبأون كثيرا بمشكلة المدارس المستقلة لا كراتاساما بعدم العدالة بشكل واضح .

وإذا سلنا بأن ذلك لا يتسم بالعدل بشكل واضح ، فإذا يمكن عمله في هذا الصدد ؟ .

هناك ثلاثة إجراءات محتملة، الأول، قيام الدولة بإلغاء نظام التعليم الخاص كلية . وهذا ليس هو الحل الصحيح ، لأنه لا يتفق وروح البلاد ومن ثم ، فليس من المحتمل بأية حال من الأحوال أن يكون عملياً من الناحية السياسية . وليس من المعقول نحو تجربة التعليم الخاصة ، كما أن الإلغاء على نطاق شامل غير مرغوب فيه على أساس أنه لا يتفق وأسس الحرية .. فعندما يتم توزيع الدخول بالطريقة التي تراها الحكومة مناسبة فإنه من الصواب عامة - باستثناء الفترات التي تتعرض فيها البلاد للبحر أثناء الحروب أو بعدها - أن يترك المواطنون أحراراً ينفقون دخولهم كما يريدون على شريطة ألا يلحق بالآخرين أى ضرر من جراء ذلك ، ولا شك في أن التدخل في الحرية الخاصة سيكون أمراً لا يمكن احتمالها . وسيؤدي إغلاق جميع المدارس المستقلة إلى اللجوء إلى المدرسين الخصوصيين وإلى البحث عن أماكن في مدارس أجنبية بالخارج ، وهذا بدوره سيؤدي إلى عدم مساواة ، الأمر الذي سينتج عنه بالضرورة المطالبة بامتداد فرض القيود حتى تشمل هذه التسهيلات أيضاً .

والاحتمال الثاني ، وهو أن بعض المتفائلين يتوقعون أن تتلاشى المدارس العامة مع غزو عملية إعادة توزيع الدخول الأعلى أكثر فأكثر ومع تحسين مستويات المدارس الحكومية . وهذا أمل زائد عن الحد بشكل كبير . فهما حدث في نظام التعليم الحكومي ، فإن المدارس ذات

المهيات المستقلة ستحتفظ دائماً بميزة حقيقية في المستويات التعليمية وفي المكانة الاجتماعية وفي الآمال في الحصول على وظيفة . هذا كما دلت السنوات الأخيرة على أن آباء الطبقة الوسطى على استعداد للتضحية بالمادة في سبيل الحصول على هذه الميزة لابنائهم . وعلى ضوء سيكولوجية آباء الطبقة الوسطى أستطيع أن أرى أنه ليس هناك من دلائل تشير إلى احتمال إفلاس هذه المدارس ، وبالإضافة إلى ذلك فإن جميع المدارس العامة لديها الآن كشوف طويلة تتضمن أسماء للتلاميذ المتوقع التحاقهم بها .

بل ومن الأكثر احتمالاً الانصراف عن المدارس الاعدادية الخاصة ، لأنها لن تقدم في المتوسط الاميزة في المستويات التعليمية أقل نسبياً من غيرها ، وليس لهذه المدارس — بطبيعة الأمور — تأثير كبير على الاختيار النهائي للحصول على وظيفة ، كما أنها أقل مكانة من الناحية الاجتماعية من المدارس العامة . ومن ثم ، فمن المحتمل أن ينصرف الآباء عنها تدريجياً مع تحسن مستويات المدارس الابتدائية . وهذا ولا شك أمر مرغوب فيه كلية . وستكون الخسارة التعليمية — إذا كانت إيجابية على الإطلاق — ضئيلة .

والاحتمال الثالث ، وهو أكثر الاحتمالات قبولا يتمثل في العمل على ادماج هذه المدارس تدريجياً في نظام التعليم الحكومي . وهذا ليس إلا تكراراً لمقترحات لجنة عام ١٩٤٤ — بعدم عدالة النظام القائم ، والتي أوصت بضرورة تقديم المدارس المستقلة مبدئياً ٢٥ ٪ من أماكنها

للتلاميذ الذين يعجزون عن دفع المصروفات من المدارس الابتدائية الحكومية ، والتقدم بالتدرج نحو تطبيق المبدأ القائل بوجوب السماح لجميع التلاميذ بدخول المدارس دون تمييز . وعدم حرمان أى تلميذ متفوق من دخول المدرسة لعجزه عن دفع المصروفات .

ولسوء الحظ لم تنفذ هذه النوصية بعد الحرب . وفى بعض المناطق لم تبذل أية محاولة مهما كانت للعمل بها . وفى بعض المناطق الأخرى ، وافقت السلطات المحلية على عدد أقل بكثير من ٢٥ ٪ من المقاعد . وأسباب هذا الفشل معروفة جيداً . فان السلطات المحلية وهى بطبيعتها تستنكف التعرض لتنفقات المصروفات الإضافية الباهظة ، دائماً لا تحبذ اتخاذ مثل هذا الاجراء .

غير أنه لا بد أن تختار حكومة العمال القادمة بين الإحجام عن ارسال تلاميذ تساعد الدولة إلى المدارس العامة على الاطلاق ، الأمر الذى يعنى الاعتراف الصريح بأنها لا تعبأ بالاشتراكية وبالمساواة ، وبين ارسال عدد كبير منهم بالفعل . من الواضح أن عليها أن تختار الأمر الثانى وأن تعلن أن سياستها تحتاج إلى موافقة المدارس العامة مبدئياً على ٢٥ ٪ من المقاعد دون قيد أو شرط ، تزداد هذه النسبة إلى ٥٠ ٪ وإلى ٧٥ ٪ على الأقل فيما بعد . أما الهدف الاسمى فهو جعل هذه النسبة تصل إلى ١٠٠ ٪ أى يعتمد الالتحاق بهذه المدارس على المنافسة ، بصرف النظر عما إذا كان التلاميذ قد سبق أن كانوا من خريجي المدارس الحكومية أو المدارس الخاصة . وستكون النتيجة تقديم التمثيل العام فى الهيئات الحكومية .

ولكن هل سيؤدي ذلك إلى حدوث مشكلات اجتماعية وتعليمية لا يمكن حلها ؟ طالما أن المدارس العامة هي المعنية فمن المؤكد أنه لن تحدث مشكلات من هذا القبيل . فإن لدينا عدداً كبيراً من المدارس وافقت من قبل على هذا النظام بما فيها بعض المدارس الإعدادية الأكبر شهرة ، وسارت على نظام تخصص ٢٥٪ أو ٥٠٪ من مقاعدها دون قيد أو شرط بنجاح عظيم . فقد وجدت أن المديرين المعيّنين تعييناً عاماً لا يتسببون بأنفسهم في مضايقات بشكل ما ، وأن الاختيار عن اختبارات خارجية لا يؤدي إلى نتائج أسوأ من طرق الاختيار الداخلية التي تجريها المدرسة ، كما وجدت أن الفوارق الاجتماعية لن تظهر بين التلاميذ الذين يتلقون المساعدات وبين غيرهم الذين يدفعون المصروفات . ولا شك في أن مثل هذه الفوارق في المدارس العامة البارزة — حيث يأتي التلاميذ الذين يدفعون المصروفات من طبقة اجتماعية على نطاق أضيق — ستكون أكثر وضوحاً . غير أن نصف الهدف من تطبيق هذا النظام هو وضع هذه الفوارق الاجتماعية تحت سقف واحد من أجل تضيق نطاقها إلى حد بعيد .

ولا بد لهذا الإصلاح — بخلاف ما حدث في تجربة عام ١٩٤٥ المحددة — أن يخضع لمسئولية الحكومة المركزية سواء أكانت هذه مسئولية مالية أم إدارية . وإلا فإن السلطات المحلية التي ستعتمد إلى نسبها نظرة أخرى والتي ستخشى من نفقات إضافية سيعرضون ببساطة عن التعاون (أو تختار بحث المشكلات الخاصة بأبنائها فقط) .

هل من الممكن أن ينفذ هذا الإصلاح بصورة اختيارية ؟ من الأفضل دائماً العمل عن طريق الاتفاق إذا كان هذا ممكناً على الإطلاق . فعلى الرغم من أن المدارس العامة لا تعاني الآن من ضيق مالى شديد ، فإن كثيراً من النظار ، ولا سيما نظار المدارس الأرقى والأكثر شهرة ، لا يشعرون بارتياح بشكل واضح تجاه طرق الاختيار الراهنة ، وقد يعرضون عن التعاون . ولا شك في أنه من الجدير الدعوة إلى الاتفاق على الخطة أولاً ، فإذا لبثت غالبية المدارس العامة هذه الدعوة ، فقد يكفي ذلك أما إذا رفضت الأغلبية ، فإن على المجتمع أن يؤكد حقه في معالجة القيود السفيرة المفروضة على تكافؤ الفرص .

وبهذا الحل ، فإن المدارس العامة — باحتفاظها بطابعها البارز وبنظمها في التدريس وبمساعدهتها الجوهرية في مضمار التعليم — ستصبح أكثر تجانساً اجتماعياً بصفة مستديمة ، ولن تستمر بعد في أن تكون سبباً في وجود هذا الفاصل بأوضاع الآباء والفرص التعليمية وأوضاع الأبناء الذي يخلق الآن مثل هذا التصور الذاتي ، الاجتماعي ويتميد الحركة الاجتماعية من أسفل إلى أعلى . ولا شك في أن أبناء الطبقة الوسطى سيظلون لبعض الوقت الممثلين تمثيلاً زائداً بما يمتازون به من مميزات وراثية أو بيئية . غير أن هذا التمثيل الزائد عن الحد سيكون مبنياً على الأقل على الفوارق الجوهرية في الذكاء وليس على أساس الممتلكات الخاصة المميزة ، وعلى أية حال لن يكون هذا التمثيل ملحوظاً بشكل كبير كما هي الحال الآن .

ومن ثم ، ينبغي أن يكون لدينا نظام سليم وعادل بصورة فريدة في التعليم في صورته المحددة وهي كفاية الفرص المتكافئة بصرف النظر عن الأصل أو الثروة ، طالما أمكن ذلك ، وأن يكون مبنياً على أسس متينة فريدة بمعنى أن يحصى أكفأ التلاميذ وينظم لهم دراسات تدريبية على مستوى عال . وبذلك نكون قد حققنا هدف المجتمع المتكافئ الفرص إلى حد كبير .

ولكننا ما زلنا نواجه مشكلة المدارس الخاصة . وكما قلنا سابقاً إنه قد يكون من التغيرات الهامة لوضع أفضل هو الاغلاق التدريجي للمدارس الإعدادية الخاصة طالما أننا نحقق مساواة في الثروة على نطاق أوسع ، واختفاء مصدر قديم ومؤثر من مصادر الإخصاب الطبقي . أما من ناحية المدارس الثانوية المستقلة ، فإن تخصيص ٧٥٪ من الأماكن دون قيد أو شرط — سيضعف ولا شك من تأثيرها الطبقي الراهن .

والمشكلة إذن ذات شقين . أولاً : لا بد ألا يسمح لهذه المدارس بأن تصبح الأساس الذي تنشأ عليه صفوة جديدة راقية مختارة . وهذا يحتاج إلى أن نضع مما أوصت به لجنة فليمنج في الاعتبار الأول ، وهو أن الأماكن التي خصصت دون قيد أو شرط في هذه المدارس ينبغي ألا تقتصر على أكثر التلاميذ ذكاءاً لحسب ، بل ينبغي أيضاً أن توزع على قطاع عرضي واسع على أن يكون لأولئك الذين يحتاجون أو يبدو أنهم يميلون إلى تعليم المدرسة الداخلية الأفضلية . وعلى مر الوقت

سبحان الامر ، في رأي ، إلى ضرورة تحويل بعض هذه المدارس لبعض الأغراض التعليمية الأخرى كمدارس عليا لدراسات جديدة أو جامعات صغيرة أو مراكز لتعليم البالغين أو ما شابه ذلك .

غير أنه ستظل هناك هوة ساحقة في الوضع الاجتماعي لعدة سنوات . ويتعلق سد هذه الهوة بموضوع المستويات في القطاع الحكومي ، ومن ثم بالافضلية فيما تنفقه الدولة في هذا المجال إلى أقصى حد . ولا شك في أن هناك شيئاً من عدم الواقعية أو السخف تنسم به هذه العبارة . وذلك لأنه كثيراً ما صرح بها في السنوات القليلة الماضية ولا سيما في الخطاب المتدقة ، حيث كانت محل تصفيق وإعجاب ، ولكن لم يتخذ من الخطوات ما يؤدي إلى وضع ما جاء في سياقها موضع التنفيذ . فلو أن التنفيذ أعقب فعلا الوعد ، أي لو أن حكومة العمال جعلت للتعليم الافضلية إلى حد أبعد كثيراً مما كان يحدث في الماضي وأدركت أنه أهم كثيراً بالنسبة للاشتراكية من تأمين موارد الفحم أو حتى الكيماويات عندئذ فقط لا تجد في هذا القول سخفاً أو شيئاً من عدم الواقعية ، ومن ثم يزداد عدد الواقعية ، ومن ثم يزداد عدد المدرسين وتحسن مستوياتهم ، وتصبح الحياة المدرسية أطول بما فيه الكفاية وتحصل على مبان خالية .

وبالتدريج ستصبح المدارس التي يذهب إليها التلاميذ كما في الولايات المتحدة بعيدة كل البعد عن كونها وظيفة أوتوماتيكية لتحديد وضع العقول أو الطبقات ، بل ستكون مجالاً للتفضيل الشخصي ، وكأحداث محل وستكون جميع المدارس مختلطة أكثر فأكثر اجتماعياً ، وستشهد جميعها الطريق للملاحة بالجامعات . وستكفل جميع أنواع الوظائف من أعلامها

إلى أسفلها ، ولن تجعل أصحاب الأعمال يسألون طلاب الوظيفة عن أى المدارس كانوا بها من قبل ومن ثم فقد لاتعد بريطانيا شيئاً فشيئاً أكثر بلدان العالم تميزاً بالطبقية .

شكل الاستهلاك

١ - ارتفاع معدل الدخل وشكل الاستهلاك :

إن العامل الثانى الذى يؤثر على المساواة الاجتماعية هو أسلوب الحياة وشكل الاستهلاك ، والواقع أن مستوى الدخل يحدد إلى حد كبير شكل الاستهلاك ، ويتغير معدل الدخل بتغير شكل الاستهلاك فكلما ارتفع مستوى متوسط الدخل كلما تساوت أشكال الاستهلاك وازداد شعور الناس بالمساواة بين مستويات المعيشة .

وثمة حقيقة هامة وهى أن بعض أشكال الاستهلاك تتميز عن غيرها وأنه كلما ازدادت ثروة الدولة كلما ازدادت المساواة فى توزيع هذه الأشكال بالذات بغض النظر عن توزيع الدخل الإجمالى .

وفى البلدان الفتيرة المتأخرة نلص تفاوتاً كبيراً فى توزيع الدخل لا يتمتع به إلا الأقلية الأغنياء بالحياة وترفها ، فهم الذين يستطيعون شراء الملابس الجيدة والسكن فى منازل مريحة ، واستخدام أدوات الترف على حين كانت جماهير الشعب تعيش عند حد الكفاف . ولا شك فى أن هذه الأحوال تزيد الشعور بعدم المساواة فى التمتع بأساليب الحياة . وبارتفاع مستوى الدخل القومى تبدأ جماهير الشعب فى الإقبال على السلع الكمالية التى كانت مقصورة على الأغنياء . ولنضرب على ذلك

مثلاً بالحال السائدة الآن في أمريكا حيث يعيش العامل العادي اليوم في مستوى عال ، كما ينعم زميله في بريطانيا بمستوى كان متصوراً على الطبقة المتوسطة فقط منذ عشرين عاماً .

ولكن لماذا يؤدي هذا إلى المساواة في شكل الاستهلاك ؟

ربما توقع البعض أن يزداد كل جيل من الأجيال من نفقاته لاستهلاكه على السلع التي تؤثر على مظهره الخارجي بحيث تلبس تفاوتاً كبيراً في مستوى المعيشة بين الأغنياء والفقراء .

ولكن الأغنياء لا يمكن أن يمضوا في استهلاك كمية أكبر من السلع الاستهلاكية في وقت معين أو يتوقفوا عن الإقبال على السلع الاستهلاكية في وقت معين ، أي عندما تبدأ المنفعة الجدية في التناقص .

ومن المعروف أنه كلما ارتفع الدخل كلما تناقصت نسبة الانفاق على المواد الغذائية من الدخل . ولا شك في أن هذه النقطة التي تتناقص عندها المنفعة الجدية يمكن أن نقيسها في الإقبال على الدخان والمشروبات الروحية والوقود والضوء .

بل إننا نلاحظ فعالية قانون تناقص المنفعة الجدية حتى بالنسبة للسلع الجمالية ، فقد يقبل الغني على شراء سيارات الرولز رويس فيمتلك منها سيارتين أو ثلاث سيارات ، ولكنه في غير حاجة لامتلاك عشر أو عشرين سيارة منها وهو يميل لامتلاك قصرين أو ثلاثة ، ولكنه بالطبع لا يقبل على امتلاك عشرة قصور أو عشرين قصراً . وهكذا يجد الثرى أن من العسير عليه أن يحتل مركز الصدارة في الإقبال على السلع الاستهلاكية .

وفي المجتمع الذي هو في المرحلة الأولى من مراحل التصنيع قد لا يمكن زيادة عدد السلع المستهلكة ، ولا شك أن السبب في ذلك هو بطء التقدم الفني . بل ليس هناك ما يضطر إلى ذلك لأن دخول الفقراء ثابتة كما لا تواجه مستويات المعيشة المرتفعة التي ينعم بها الأغنياء أي تحد من الطبقات الفقيرة .

غير أن الثورة الصناعية وسرعة اتباع الأساليب الفنية الحديثة هما اللذان يخلقان المشكلة بالنسبة للأغنياء ويجعلان حلها مستحيلا .

وعلى الرغم من أن الثورة الصناعية ترفع مستوى دخل الفقراء فإنها تمكن الأغنياء من التفوق في شراء السلع الكالية الجديدة . ويصبح الغني قادراً على شراء السلع التي يعجز الفقير عن اقتنائها .

غير أن هذه المرحلة انتقالية ومؤقتة إذ أنه بمجرد أن يكتمل نمو الثورة الصناعية وتظهر اقتصاديات الإنتاج الكبير الحديث كما هي الحال في الولايات المتحدة وبريطانيا لا يتفوق الأغنياء على الفقراء في هذا المجال . ولا يرجع السبب في ذلك إلى بطء التقدم الفني وقلة إنتاج السلع الجديدة بل إنه يرجع إلى التقدم السريع في تطور أساليب الإنتاج وسرعة استخدامها في الإنتاج .

٣ - ازدياد الاستهلاك كهدف اشتراكي :

حيث إن الأغنياء لن يتمكنوا من الاحتفاظ بالتفوق في مجال الاستهلاك بالإقبال على السلع الجديدة ، فلا بد من أن يجدوا سبيلا لإنفاق جزء من الدخول المتزايدة في أنواع السلع الاستهلاكية لا كبتها ، غير

أن هذا الشكل من أشكال الاتفاق أقل أهمية من حيث تقدير مستويات المعيشة المتفاوتة .

ويرجع هذا - إلى حد ما - إلى أن الكثير من استهلاك السلع الكيالية يحدث داخل المنزل أى أن هذه السلع لا تؤثر على الناحية المظهرية للفرد . هكذا ينفق الاغنياء جزءاً كبيراً من دخولهم في اقتناء التحف الأثرية أو وسائل الترفيه والمجوهرات للزوجات وتنسيق المنزل . ولا شك أن هذه الفروق لا تعزز الفوارق الطبقة وإن كانت توجد في المجتمع الصناعي .

ومن الواضح أن الطبقات الفقيرة لا تقبل على اقتناء الأثاث الفاخر والتكلف في تنظيم المنزل من تلقائها ، بل إنه أصبح من الممكن اليوم تقييد الصور الفخمة والمجوهرات النادرة ، وأصبح من اليسير صناعة أثاث من طراز لويس الخامس عشر بأثمان رخيصة . وهكذا أصبحنا نجد العامل الأمريكي يقتنى أشياء تشبه في مظهرها ما يقتنيه الغنى ، وفي الوقت نفسه أصبحت سيارات الكاديلاك التي يشتريها الاغنياء لا تختلف كثيراً عن سيارات شيفروليه ، بل يمكننا أن نقول ان كاديلاك هذا العام تشبه - إلى حد كبير - شيفروليه العام المقبل .

هكذا نجد أن المظهر قد أصبح لا يفرق كثيراً بين الغنى والفقير ونضيف إلى ذلك عاملاً آخر ، وهو تلك المساعدات الخيرية التي يقوم بها الاغنياء ، والتي تعمل على إزالة الفوارق الكبيرة بين الطبقات .

ولعله لا يخفى علينا الآن أن الأغنياء أصبحوا يتظاهرون بعدم الانفاق الكثير حتى يكسبوا عطف الطبقات الأخرى . فأصبحنا نخدم يرتدون الملابس الرخيصة العادية . وبدأ الناس ينظرون إلى المظهر على أنه صفة من صفات المتأخرين . ولا شك في أن هذا العامل أيضاً يقضى إلى حد ما ، على التفاوت في أساليب الحياة الخارجية ويؤكد المساواة .

ولا شك في أن من يزور الولايات المتحدة سيذهل من عدم وجود اختلافات كبيرة في مستويات المعيشة بالنسبة لمختلف الطبقات ، وبالنسبة للوعي الذي يجعل الناس يشعرون بأنهم متساوون ، والشعور بأن كل شيء في متناول الجميع . ويعتبر هذا العامل من أهم الأسباب التي ساعدت على المساواة بين الأفراد وإزالة الشعور الطبقي .

وثمة اتجاه جديد بدأ يظهر في بريطانيا وهو زيادة نصيب انفاق الطبقة العاملة من الانفاق الإجمالي على الأغراض الأخرى غير الطعام والسكن والوقود والإضاءة فقد أصبح انفاقهم يعادل ٣٠٪ من الإنفاق الإجمالي في عام ١٩٣٧/١٩٣٨ بعد أن كان يبلغ ٥٪ في عام ١٩٠٤ ، فأصبح العمال يحصلون على أجهزة التلفزيون والسيارات والسلع الكالية .

ولا شك في أن ارتفاع مستوى الاستهلاك يتفق والعمل على أساس المساواة بين الأفراد .

٣ — هل تؤدي هذه الأحوال إلى خلق مجتمع يشجع على الملكية ؟

إنني أتساءل الآن لماذا-تؤمن بأن ارتفاع مستوى الاستهلاك وارتفاع

روح الأخوة لا يتفقان ، ولماذا لا تزيد ثروات الأفراد ولا تقوم
روح الأخوة بينهم في ظروف مربحة ؟ لا شك في أن الحجج التي تنادى
بغير ذلك تقوم على فهم خاطئ . .

أولاً : أننا قد بينا من قبل أن النتائج الاجتماعية التي تسفر عنها
المنافسة تتركز كلية على طبيعة هذه المنافسة . فبذ قرن مضى كانت
المنافسة تسفر عن نتائج سيئة يؤسف لها وذلك لأن مبدأ الحرية
الاقتصادية كان يسود المجتمع في ذلك الوقت ، غير أن المنافسة تتخذ
شكلاً جديداً في نطاق قانوني تقليدي . .

وقد يقال إن العمل على رفع مستوى الاستهلاك والتقدم الاقتصادي
السريع يتطلب تشجيع العلاقات التنافسية العدوانية وهي أشياء غير
مرغوب فيها ، ولكن الحقيقة هي أنه ليس هناك أى تشجيع لهذه
العلاقات في بريطانيا اليوم على الرغم من أننا نسعى نحو التطور السريع
مما يؤدي بنا إلى مضاعفة مستوى المعيشة في خلال ربع قرن .

وليس هناك ما يدل على أن هذا اللون من السلوك سيتغير وليس
هناك ما يدعو للاعتقاد بأن الروح الفردية والرغبة في التملك شرطان
ضروريان للتطور السريع الذي يبدو أنه يتفق ووجود ألوان كثيرة
من العلاقات الاجتماعية والنظم الاقتصادية . فالتطور الاقتصادي يحدث
الآن في بلاد تختلف تماماً في نظمها وبواعثها وطابعها القومي وأشكال
الملكية ودرجات المساواة إلى غير ذلك — كما هي الحال — في روسيا
وألمانيا وبريطانيا وأمريكا . ويبدو أنه ليس هناك ما يبرر الاعتقاد

بأن المجتمع الفردى العدوانى المتنافس هو وحده الذى يحقق التطور السريع لأنه فعل ذلك فى الماضى .

إن التقدم الاقتصادى الحالى يقوم على أساس التعاون بين المؤسسات وبين الصناعة والحكومة والجامعات وبين الإدارة والعمال .

والواقع أن التوسع السريع يقوم فى أى ظروف تسمح بوجود أساس فى كبير ونطاق إنتاجى كاف بشرط أن يقابل ذلك مستوى عال من الإنتاج وقبول الناس لآيديولوجية التطور .

إننى لا أرى أن قبول المزايا التى تتحقق من وراء رفع مستوى الاستهلاك الشخصى يتنافى والروح الاشتراكية أو أنه يعمل على خفض المستوى الأخلاقى فى المجتمع ، ولا يعنى هذا الاتجاه كهدف لتحقيق السياسة الاجتماعية المرغوبة .

١ - توزيع الثروة

افتقار التوزيع الحالى إلى العدالة :

يجدر بنا الآن أن نبحث فى توزيع الثروة ونقصد بتوزيع الثروة حيازة الفرد للوارد الاقتصادى أو تمتعه بالطاقة الإنفاقية . والملاحظ فى المجتمعات القديمة — كالمجتمع البريطانى — أن هناك اختلافات هامة وظاهرة بين استهلاك هذا الفرد وذاك ، وبصورة أكبر من المجتمعات الجديدة كالولايات المتحدة مثلا . ذلك لأن البريطانيين ورثوا (الهبة) (التفوق الطبقي) وهى أشياء لا يمكن توزيعها بين الأفراد على نطاق

واسع . نحن في حاجة إلى المزيد من المساواة في توزيع الدخل لكي نحقق المساواة في مستوى معيشة الأفراد .

أضف إلى هذا أن توزيع الدخل في بريطانيا يفتقر إلى العدالة بصورة كبيرة ، والتفاوت في الثروات مناف للعدالة إذا كان وليد أملك موروثه ، لا نتيجة لكد صاحب الثروة . فالميراث بهذه الطريقة يسيء إلى المبدأ القائل بأن حق كل مواطن الاستمتاع بأكبر الفرص . وقد يكون هناك تفاوت ظالم في الدخول ، بالرغم من اشتغال الجميع ، ذلك لأن [أ] قد تتاح له فرصة أكبر من الفرصة المتاحة لـ [ب] . وقد نفتقر إلى المساواة أيضاً حين نرى دخولا تفرض عليها ضرائب طفيفة متساهلة ، ودخولا تفرض عليها ضرائب ضخمة .

وجدير بالذكر أن هذه الظواهر كلها موجودة في بريطانيا وإذا قارنا الوضع هنا بالأوضاع في الدومينيون وأمريكا الشمالية وجدنا أن الأملاك الموروثة - في الفريق الثاني - ليست لها أهمية تذكر ، وأن الفرصة متاحة أمام كل مواطن إلى أكبر دخل يمكن بلوغه .

والواقع أن سوء توزيع الملكية مازال من أكبر الأسباب المؤدية إلى التفاوت في الطاقة الشرائية . وأصحاب المالكيات يتمتعون بامتيازات اقتصادية ضخمة . وعلاوة على ذلك يستطيع أصحاب رموس الأموال - إذا كانوا حصيفين أو مهرة - أن يحتقوا مكاسب ضخمة خاصة في بورصة العتود . هذه المكاسب معفاة من الضرائب وأصحاب الأملاك يستطيعون إنفاق الكثير - بخلاف غيرهم من المتوطنين - خاصة وأن الأرباح في ميدان الصناعة قد زادت ونزلت إلى السوق مبالغ ضخمة .

وعلاوة على ذلك تتيح الملكية الموروثة مزايا أخرى غير المزايا المالية، فهي تحقق لأصحابها مستوى رفيعاً من التعليم. كما تتيح لهم تدريباً مهنيّاً عالياً. وهي توفر الأمان لأصحابها، خاصة عندما يبلغون من العمر أرذله. وتساعدهم على المغامرة دون خوف أو وجل. كما أنها تضع أمامهم مجال الاختيار العريض بين المهن المختلفة. ونحب أن نقول بأن توزيع هذه الامتيازات لا يسير — أبداً — وفق مبادئ العدالة والمساواة.

وعلاوة على ذلك، نجد أن توزيع الدخول الكبيرة بين الأفراد هو توزيع غير عادل، فليست الفرصة متاحة أمام الجميع للحصول على هذه الدخول الكبيرة، والدخول الكبيرة لا تعبر في كل الحالات عن كفاية أصحابها ومهارتهم، وقد يحرم آخرون من التدريب الذي كان من الممكن أن يفتح لهم الطريق أمام هذه الدخول الكبيرة.

ولو أعدنا توزيع الملكيات لمساهمة هذه الخطوة في علاج الكثير من الأخطاء، لاتيحت الفرصة أمام الجميع للارتقاء. وسيؤدي هذا أيضاً إلى إلغاء التفاوت الكبير بين الدخول.

فإذا انتقلنا إلى نظام الضرائب في بريطانيا وجدنا أنها لا تفرض بطريقة عادلة بين الأفراد. وهذا يرجع إلى أسباب عدة منها: أن الأرباح التي تعود على أصحاب رؤوس الأموال لا تدخل تحت باب الدخول ولا تفرض عليها ضرائب، وأن بعض الطبقات تتمتع بامتيازات ضخمة في ميدان النفقات المسموح بها، وأن هناك عدة طرق للهروب من دفع الضرائب.

ونظام الضرائب يؤثر على التوزيع الرأسى للثروة ، ولقد جاء فى آخر التقارير : أن الاسس التى تدفع الضرائب بمقتضاها ، لا تتمشى وقدرة المافعين ، فكما ارتفعت دخولهم قلت الضرائب التى يدفعونها ، .
ونستطيع أن نهاجم سوء توزيع الملكيات الخاصة من جهات متعددة ومن الممكن نقل الملكيات الحالية إلى الدولة عن طريق فرض ضرائب مباشرة عليها .

والملاحظ أن قيمة الممتلكات ترتفع كلما زاد الدخل القومى . ونحن نريد توزيعاً أفضل لهذه الزيادة ونحن نريد أيضاً زيادة نسبة الممتلكات العامة بحيث تغدو أكبر من الممتلكات الخاصة وبذلك تعود المكاسب على الجمهور وهذا يتطلب منا أيضاً رفع المدخرات العامة .

غير أن المدخرات الخاصة فى صورة أرباح غير موزعة ستظل مرتفعة لا محالة طالما أن اقتصادنا مختلط ، وطالما أن النمو عندنا فى إطار مستمر . ولهذا ، فعلىنا أن نحد من المدخرات المرتفعة التى تنعكس فى ثروات الأغنياء المتزايدة . ويتأتى هذا بتحديد المكاسب الفردية ، ومراعاة العدالة فى توزيع الأرباح ، وباتخاذ إجراءات مباشرة لتشجيع الطبقة العاملة على الادخار الاستثمار .

٢ — توزيع الثروة

١ — التحيز الضريبى لصالح أصحاب الأملاك :

إن نظام ضرائب الشركات ورسم الأيلولة فى بريطانيا لا يكفى لتحقيق

العدالة والمساواة ذلك لأنها تتيح امتيازات كبيرة لطبقة صغيرة من الأثرياء . وعلاوة على ذلك فإن الضريبة المفروضة على الميراث لا تقضى على الفروق القائمة بين الأحياء ، وبين من لهم أملاك سواء أكانت الأملاك موروثة أو مكتسبة وبين من ليس لهم أملاك .

وقد فشل هذا النظام في تحقيق العدالة ، ذلك لأنه قائم على أساس الدخل ، ولأن تحديد معنى الدخل الذى يمكن أن تفرض عليه الضرائب فى أى مجتمع تتفشى فيه الملكية الفردية لا يكون مתיاساً صحيحاً للطاقة الانفاقية أو الضريبية . وعلى ذلك فهذا النظام لا يفرق بين شخصين لهما الدخل نفسه حتى لو كان لأحدهما من الأملاك ما يساوى مائة ألف جنيه والآخر لا يملك شيئاً على الإطلاق .

ومن الواضح أن الطاقة الانفاقية أو ثروة هذين الشخصين غير متشابهة فالأول يمكنه أن يتخذ منهجاً غير مبال بما يأتى به المستنبل ولا يكون فى حاجة إلى أن يدخر شيئاً من دخله حتى يوم تقاعده عن العمل وهو لا يواجه مشكلة احتمال نقص دخله أو انقطاعه بسبب المرض أو الحوادث وأكثر من ذلك فيمكنه أن يضيف كميات كبيرة إلى استهلاكه عن طريق بيع الممتلكات أو أرباح رأس المال . وعلى ذلك نجد أن مركز هذين الشخصين المالى لا يمكن مقارنته ولا يظهر بأية حال فى الدخل الفعلى لكل منهم وعلى ذلك فإن فرض الضرائب على أساس الدخل يحايى الملاك الذين تنخفض قوتهم الضريبية إذا ما قورنت بأولئك الذين يحصلون على دخلهم من العمل فقط ، وهذه الفوارق تتطلب التعديل

مع أن إجراءات التعديل ستقلل القوة الانفاقية للاملاك الموروثة في المدة التي تكون فيها الضرائب المفروضة على التركات تعمل عملها ببطء .
وهذه الإجراءات تأتي في الأشكال الآتية : ضريبة سنوية مباشرة على الاملاك والتفريق بين الدخل المكتسب وغير المكتسب وأخيراً فرض الضرائب على أرباح رموس الاموال .

٢ — الضريبة السنوية على الاملاك :

ومن العجيب أن امكانية فرض ضريبة سنوية على رأس المال على شكل ضريبة صغيرة مستمرة لم تكن موضوع مناقشة الاشتراكيين أو حتى رجال الاقتصاد .

وخلال المناقشات القليلة التي دارت ادعى الكتاب أن أى شيء يسمى رأس مال سنوى أو ضريبة عقار يجب أن تفرض عليه ضريبة عادية وتدفع بطريقة منتظمة . وهذا النظام لا يمكن قيامه الآن فإن نسبة الضريبة الإضافية المتواضعة جداً يمكن أن ترفع الضريبة الإجمالية إلى أكثر من ٢٠٪ وفي حال الدخل الكبير يقضى الأمر أن تدفع الضريبة من رأس المال .

هل يجب أن تدفع الضريبة على رأس المال أو على دخل الاستثمارات ؟
(وهذا فيما يتعلق برموس الاموال الفردية وليس برموس الاموال العامة)
وإذا اعتبرنا أن قيمة الممتلكات تقدر بالدخل الذي تدره على المدى الطويل فلا يبدو أن هناك اختلافاً كبيراً إذا نظرنا نظرة سريعة .

ولكن في الحقيقة هناك أنواع من رءوس الأموال التي لا تدر دخلاً مالياً بل تعطى رضا عظيمًا فياضاً وهو ما يسمونه دخل نفسي وذلك مثل العربات والتخوت والتحف الفنية والمجوهرات القيمة... الخ.

وهذه الممتلكات كان لابد أن تفرض عليها ضريبة إذا كان التقييم على الممتلكات ولكنها لا تفرض إذا كانت تقدر على الدخل المالي وليس من العدل بمكان أن رجلاً يحوز الكثير من هذه الأشياء يتفادى الضريبة بسهولة عن رجل آخر اختار أن يستثمر هذه القيمة نفسها من رأس المال في طريق يدر عليه ربحاً مالياً.

وهذا يلفت نظرنا إلى اعتراض كبير ضد تقدير قيمة الضريبة على الدخل وهو أن الضريبة ستصبح غير فعالة بمجرد أن تصل الضريبة المركبة التي يدفعها الفرد إلى أكثر من ٢٠٪ وسيكون من الأنفع له أن يسحب رأس ماله من الممتلكات ذات الدخل ويحتفظ بها على شكل أموال أو عربات أو مجوهرات أو تحف أو ممتلكات ليس لها إيراد وفي هذه الحال لا يفرض عليها ضريبة والمستثمر الماهر الذي يطمع في أرباح رأس المال يمكنه أن يبيع حصته في الأسهم قبل حلول ميعاد الربح السنوي ويشتريها مرة أخرى عندما تدفع أرباحها وبهذه الطريقة يمكنه — بالإضافة إلى ذلك — أن يتحاشى أن يتنازل عن أى شيء من ممتلكاته للدولة وحتى إذا اضطر في الوقت نفسه أن يقطع من رأس المال لكي يغطي مستواه الاستهلاكى السابق. ولكن ليس الهدف من الضريبة عدم التشجيع على الادخار ولكن هدفها هو جمع وإعادة توزيع الممتلكات وبذلك فإن الضريبة توقف عندما تظهر العقارات الكبيرة

في الأفق . ولكن إذا كانت الضرائب سنوية أو حتى دورية ، فإن تجنبها يجب أن يكون بدون تمييز .

وعلى ذلك فإن الضريبة المفروضة على الدخل لن تكون ضريبة على رأس المال لأنها ستكون مجرد ضريبة أشد على الدخل غير المكتسب . أما الضريبة المنتظمة التي يفترض أن تصيب رأس المال فيجب أن تقدر على هذا الأساس . وهذا يؤدي إلى ظهور المشكلة الإدارية الخاصة بتقييم رأس المال الخاص ، ليس على أساس التقديرات النردية التي تقدم في فترات غير دورية بل بتقدير مختلف النواحي وإعادته كل سنة حتى يمكن مراعاة التغير الذي قد يطرأ على قيمة رأس المال .

فإذا وضع هذا موضع التطبيق فإنه سيكون سلاحاً إضافياً نافعاً لمهاجمة عدم المساواة ذلك أنه سيبدأ كضريبة التركات ، بعد وضع حد أدنى للأعضاء ، وستكون المعدلات ، هي ، مجرد اجراء تكميل لا داعي لأن يكون مرتفعاً أو تصاعدياً حاداً . وقد تكون لها آثار واضحة على الميل للادخار حيث أن المعدلات منخفضة ولا تنصب على المدخرات الجديدة فقط بل على الملكية عامة .

٣ — التمييز ضد الدخل غير المكتسب :

والكثنا نستطيع أيضاً الحد من المزايا النسبية للأملأك العقاريه عن طريق الضرائب ، ليس بالنسبة للأملأك نفسها بل بالنسبة للدخل الذي تعمل على زيادته وطريقة ذلك تكون برفع الضريبة على الدخل غير

تعبير الدخل ، إذ يمكن إنفاقها خلال أسبوع ويظل الفرد مع ذلك في حال طيبة في نهاية الأسبوع .

وليس الاقتصاديون وحدهم هم الذين يذهبون هذا المذهب بل إن المستثمرين أيضاً ينظرون إلى أرباح رأس المال على أنها دخل وينفقونها دون أن يخشوا أن يؤثر ذلك على رأس المال نفسه وعلى ذلك فإن المنطق يدعو إلى إخضاعها للضريبة كما يخضع الدخل وهو ما أخذت به الولايات المتحدة منذ سنوات عديدة .

وهناك عامل آخر بجانب حجة المنطق وهي :

إن حال رأس المال الذي يغل أرباحاً لا تتوفر إلا لدى أولئك الذين كانوا يحوزون ملكية خاصة من قبل ، ولما كان توزيع الملكية الحالي غير متكافئ كما أشرنا سابقاً ، وأن نسبة عالية من تلك الملكية انما تؤول إلى أصحابها عن طريق الميراث ، فإن النتيجة الطبيعية هي عدم المساواة . ثم يأتي ما يزيد الطين بله علاوة على سوء توزيع رأس المال الخاص باستثنائه من ضريبة الأرباح وهي التي تعمل في الوقت نفسه على زيادته ، مع أن من شأن فرض هذه الضريبة أن تتحقق العدالة وتتمشى والمبادئ الاشتراكية .

أما المعارضون في فرض ضريبة على أرباح رأس المال فيتلخص رأيهم في أن أرباح رأس المال التي تحدث نتيجة التضخم ليست حقيقة بل أرباحاً زائفة ووهمية . وهذا رغم أنه صحيح ، ولكنه لا يعني عدم الأخذ بهذه

الضريبة وبالرغم من ذلك فإن الحديث عن المخاطرة التي تصحب رأس المال ، ينطوي على كثير من المبالغة ، ربما كانت هناك بعض الآثار السيئة مثل الشركات غير المنظورة أو الخاصة التي تطمع في زيادة أرباحها حتى تحصل على رهوس أموال جديدة ، ولكن بالنسبة لأغلبية الشركات فإنها تميل — دائماً — إلى المخاطرة .

٤ — ضريبة أرباح رأس المال :

إذا كانت ضريبة الدخل تعد إجراء هزيلة إزاء الطاقة الانفاقية الحقيقة لصاحب الأملاك ، فإن التساؤل يظهر عندئذ عما إذا كان التحديد الحالي لضريبة الدخل من أجل الأهداف الضريبية هل هو تحديد دقيق أم يستند إلى مجرد المنطق ؟ وهل عدم وجود موافقة بين الدخل والقدرة على أداء الضريبة هو أمر محتوم بحيث لا يمكن إجراء أى إصلاح في ناحية ضريبة الدخل لتحسين الأمور بدرجة أفضل ؟ أو أنها ترجع — بعض الشيء — إلى عدم اكتمال فكرة ضريبة الدخل ؟ .

والواقع أن هناك نقطة ضعف ظاهرة وهي استبعاد أرباح رأس المال من تحديد الدخل . فقد حدد الاقنصاديون الدخل بأنه أقصى حد من القيمة يمكن أن يستهلكها (فرد واحد) خلال أسبوع ، ويظل رغم ذلك في سعة وبمحبوحة من العيش في نهاية الأسبوع كما كان في بدايته بمعنى وفرة الموارد بما يزيد عن حاجة الفرد خلال فترة معينة .

وتبعاً لهذا التحديد فإن أرباح رأس المال يمكن أن يتطبق عليها

المكتسب بالنسبة للدخل المكتسب . فالقاعدة هي عدم وجوب معاملة أموال الدخل المكتسب بالمعاملة التي يعامل بها دخل الاستثمارات وهي ما سارت عليه بريطانيا منذ عام ١٩٠٧ ، وقد برر هذا الطابع المجازفة والتقليل الذى يصحب الدخول المكتسبة .

والتمييز يكون إما بعدم إخضاع جانب كبير من الدخل المكتسب للضريبة (الثلث أو حتى النصف) أو بفصل الضريبة على الدخل المكتسب عن الضريبة على دخل الاستثمارات ، ولكن لا مجال للاختيار بين الطريقتين طالما أن الغرض هو تحقيق التمييز أو التباين .

والمناقشة التقليدية ضد فرض ضريبة عالية على الدخل غير المكتسب هي أنها ستكون تمييزاً ضد تحمل المخاطرة . إذ يقال إن زيادة المخاطرة تؤدي — بالتالى — إلى زيادة الاستثمار وبالتالي يتسع المجال لفرض ضريبة أكبر على الدخل .

فالرجل الذى يحتفظ بأمواله فى البنك لن يؤدي عنها ضريبة ، على حين أن المستثمر الذى يخاطر بأمواله يدفع ضريبة عنها . وعندئذ فإن فرض الضريبة يجب أن يغرى المستثمر بتجنب المخاطرة حتى يقلل من دخله وبالتالي يخفض مقدار ما يدفعه من ضريبة .

ولا يمكن لاية ضريبة تفرض فقط على الدخل التقليدى أو اتخاذ أية درجة من التمييز ضد دخل الأملاك الثابتة أن يقضى على تباين القوة الانفاقية التى تتيحها امكانيات عدم الادخار وأرباح رأس المال .

إخضاعها للضريبة ، طالما أن هذه الأرباح تنفق في الوجوه التي تنفق بها الدخل الخاضعة للضريبة فإن صاحب الأملاك الذي يحقق ربحاً من من ورائها خلال التضخم ، لا شك سيزيد من طاقته الانفاقية بالمقارنة بغيره من أصحاب الدخل الثابتة كأرباب المعاشات وغيرهم .

ويقول آخرون : إن الأرباح الناجمة عن انخفاض معدل الفائدة ، هي أيضاً أرباح وهمية لأنها لا تضاعف دخل المستثمر في المستقبل .

وهذا أيضاً قد يكون صحيحاً ولكنه أيضاً لا يعنى عدم إخضاعها للضريبة . فإن أصحاب السندات الطويلة الأجل سيظلون متميزين على غيرهم (كأصحاب الودائع مثلاً) في أن خفض معدل الفائدة على حالهم ، ستموضه أرباح رأس المال على ودائعهم الموجودة ، فما يفقدونه في جانب يعوضونه في الجانب الآخر . ومن ناحية أخرى فإن انقاص معدل الفائدة غالباً ما يكون مؤقّتا تتبعه فترات أخرى يرتفع فيها دون تغيير واضح في الميزان .

أما القول بأن أرباح رأس المال ليست منتظمة أو دورية فهذا القول يندرج أيضاً على كثير من الدخل الناتجة عن الأعمال المختلفة والتي تخضع رغم ذلك للضريبة .

ولكن ما هو أثر الضريبة على البواعث والكفاية الاقتصادية ؟
والرد على ذلك هو أنها ستؤدي إلى حد ما إلى عدم تشجيع الاستهلاك وزيادة الادخار .

فإن أرباح رأس المال إنما تأخذ طريقها في الغالب للاتفاق والمعروف أن استهلاك المواد الكيالية يتكلف كثيراً . وعندئذ فالضريبة على أرباح رأس المال ستعمل على زيادة الادخار وذلك بالحد من الربح الصافي الذي سيجنه المستثمر ، وكذا مضاعفة الميزانية ، وبتشجيع المستثمرين على التقليل من إنفاق أرباحهم بسرعة بل يعملون على زيادة قيمة ممتلكاتهم بتجميعها كدخرات .

يبد أنه يجب أن تقوم الضريبة على أساس الأرباح المحققة لا على الأرباح الورقية وذلك لأسباب إدارية عديدة . فمن الواضح أنه ليس من السهل محاولة تقييم منابع رأس المال كل عام وتحديد مدى التغير .

كما أن هناك عاملاً آخر هو اختلاف التوقيت ، وما يستتبع ذلك من ضرورة التمييز بين الأرباح في الأجل القصير والأجل الطويل ، ولتقليل هذه الصعوبات الإدارية لا بد من الحد من الضريبة وقصرها في بادئ الأمر على الأرباح الناجمة عن العمليات والملكية الحقيقية . كما لا بد أيضاً من استثناء الأرباح المحدودة والملكيات الصغيرة .

وأخيراً ، فإن الإجراءات والاقتراحات التي قدمناها في هذا الفصل إنما تهدف إلى الحد من التمييز وعدم المساواة في الثروات .

وليس معنى هذا أن أياً منها سيغير المجتمع بين يوم وليلة ، ولكنها مجرد خطوات ستدفعنا باطراد إلى تحقيق توزيع عادل متكافئ للثروات . وأود أن ألفت النظر هنا إلى أن هذا إنما يتم فقط عن طريق توجيه

الضربات إلى الملكية ، وخاصة الملكية الموروثة والملكية الضخمة بالذات ...

ومن شأنها بالتالى . أن تشجع نمو الملكيات الصغيرة ، أى تحقق العدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص ، وعندئذ سيمكن تخفيف عبء الضرائب على دخول العمل ، وتوفير للجهود الفردية بعض المقابل الذى تسبب عدم المساواة فى توزيع الملكية .

الصناعة . . بين السلطة والامتيازات

١ - مركز العامل :

سنناقش هنا عدم المساواة فى توزيع السلطة ، وعدم وجودها أيضاً فى « المركز ، المبنى . وهذه المظاهر سمات سياسية واقتصادية واجتماعية . والذى يهمنا هنا هو أنها تؤثر على الصناعات الضخمة أبلغ الأثر ، ذلك لأن الصناعات الضخمة تستخدم عدداً كبيراً من الناس كما أن علاقات العمل تؤثر - بصورة ملحوظة - على الاتجاهات الاجتماعية .

ولقد سبق أن قلنا : إن وضع العامل ، بالنسبة لصاحب العمل أصبح أفضل مما كان عليه فى الماضى - وقلنا : إن صاحب العمل قد لا يستطيع اليوم أن يتصرف بطريقة مجحفة . ومع ذلك ، فما زالت هناك فروق شاسعة فى حقل الصناعة ، فروق فى المركز ، والامتيازات ، والسيادة . والبعض يفسر هذه الظاهرة تفسيراً اجتماعياً فيقول : إن الثورة التى

اكتسحت العالم فجعلت الانتاج يتم على نطاق ضخيم قد قضت على المركز الفنى للعامل .

إن العامل يقف اليوم أمام الآلة ولا يمارس مسؤوليات ضخمة مثلما كان يفعل صاحب الحرفة فيما قبل التصنيع ، بل إننا لانكاد نطلق عليه اليوم لقب « المنتج » ، ولقد تضاعف عدد الذين يستطيعون أن ينتجوا اليوم على نطاق ضيق وقت إشرافهم الخاص . وهكذا استحال العامل نفسه إلى آلة .

لقد تضاعفت مسؤوليته على حين ارتقت نضجه التعليمي ، وهكذا يعاني عامل اليوم من التناقض بين حياته الثقافية في ساعات العمل والحياة الزاخرة التي يريد أن يحياها خارج ساعات العمل .

لسنا نبالغ في أى شيء مما قلناه بالرغم من أن البعض قد لا يصدق أن الأوضاع صارت على هذا النحو . وإذا كان الإنتاج الجماعي الضخم قد حقق انتصارات كبيرة إلا أنه أدى إلى تخفيض نسبة العمال المهرة . فعددهم في الولايات المتحدة يقل اليوم عن ٢٠٪ من مجموع العمال .

إن عامل المستقبل هو العامل الذى يستطيع أن يقرأ عدادات الآلة التى أمامه والذى يستطيع أن يصلحها فى ذلك المصنع الذى يدور فيه كل شيء تلقائياً .

ومن نتائج هذا الاتجاه فى الانتاج تركز السلطة والقرارات فى يد الأقلية . وهكذا تصبح السلطة بعيدة ، متعالية على العمال ، ولم تعد هذه

السلطة تمارس وجهاً لوجه ، وطبقاً للاتصال المباشر بجميع العاملين .

٢ - أسباب التدمير في ميدان الصناعة :

سبق أن أشرت إلى المرارة والحنق اللذين يوجدان في مجالنا الصناعي بالرغم من عدم وجود أسباب تقليدية مؤدية إلى هذا الشعور ، كدهور الأجور والتعطّل . وذكرت أن هناك بلدانا أخرى لا تعاني من هذه الظاهرة ظاهرة الشعور بالمرارة والحنق بالرغم من أن الصناعات قد تضخمت بها مثلما حدث عندنا . والملاحظ أن علاقات العمل في السويد هي علاقة تآلف وازدحام ، وندر أن يقوم العمال باضرابات .

أما في الولايات المتحدة، فبالرغم من أن نقابات العمال خشنة وبالرغم من نشوب خلافات عنيفة ، إلا أنها لا تعاني من الحنق الطبقى الذي لدينا - نحن البريطانيين . ليس هناك ، في هذه البلدان ، إحساس كبير بالصراع ، لأن العامل يشعر بأن الفرصة متاحة أمامه ليصعد إلى مراتب المديرين ولأن العامل يشعر بأن رئيسه لم يصبح رئيساً بالوراثة أو عن طريق التعسف . والعامل هناك ليس أدنى في المستوى الاجتماعي من مديره ، فهو يذهب إلى المصنع في عربة كرئيسه تماماً ، وهو قد يلقي تعليماً كتعليمه . أضف إلى هذا أن المديرين يعملون بالفعل ولا يتمتعون بامتيازات ضخمة تبعدهم عن الذين يعملون معهم .

أما في بريطانيا : فإن الامتيازات الاجتماعية تظهر بصورة صارخة ومن العبث أن نقول إنها تخدم عنصر الكفاية وتحفز على العمل ، فالشركات الأمريكية تتمتع بالكفاية وتجدها الحافز الذي يدفعها إلى العمل

وتتضح هذه الفروق كلها إذا نظرنا إلى شركة أمريكية موجودة في بريطانيا نفسها « شركة أسو » . فالتميز الموضوع عن هذه المؤسسة يشير إلى عدم وجود فروق شاسعة في مراكز المشرفين والعمال . والرؤساء يشتغلون ساعات عمل موازية لساعات العمال ويعاملونهم معاملة اللند للند ، وليست هناك أية سمات تدل على التحذاق أو الأنفة من جانب المشرفين والرؤساء إن انعدام الحواجز الاجتماعية في هذه الحال يوطد أو اصر العلاقات الطيبة ويؤدي — بالتالى إلى مزيد من الكفاية .

والواقع أن مشكلة عدم المساواة في المركز الاجتماعى تتطلب اتخاذ إجراءات مختلفة في جهات عدة . ومن الممكن التخفيف من حدتها بطريق غير مباشر ، وذلك بفضل الخدمات الاجتماعية والسياسة الضريبية . وسيخفف منها أيضاً تعديل السياسة التعليمية ، وهذه الطرق يفترق المديرون شعورهم بالاتفاق الاجتماعى وتستطيع نقابات العمال أن تساهم أيضاً في حل هذه المشكلة ، عليها أن تعمل على توسيع نطاق المساواة الجماعية ، وبذل الجهود للحصول على امتيازات غير امتيازات الأجور . وسيؤدي هذا إلى إلغاء الفوارق الاجتماعية بين الذين يتقاضون راتباً والذين يتقاضون أجراً .

وهناك أسباب في داخل الصناعة نفسها ، أسباب تنجم عنها المشكلة الى نحن الآن بصدها . فالولايات المتحدة تفوق بريطانيا في اهتمامها بعلاقات العمل والموظفين . والإدارة هناك تقسم بالتمدم ، والابتكار والاستنارة . أضف إلى هذا أن العامل الأمريكى لا يتوجس خيفة من

الأرباح الضخمة . فهو واثق من أن زيادة الانتاج ستؤدي إلى رفع الأجر الذى يتقاضاه .

والواقع أن هذا صحيح . ولقد نجحت نقابات العمال هناك فى المطالبة برفع الأجور طبقاً لزيادة الانتاج ، بل وطالبت برفعها كلما ارتفعت تكاليف الحياة . وهكذا يطمئن العامل إلى أن رئيسه لن يسلب منه ثمرة كده ، وهو متأكد أيضاً من أن هناك من يحمى مصالحه . وهكذا لا يشعر بالحق عندما يرى بعض الأرباح تعود إلى فئات أخرى غير فئته .

٣ — أهمية الادارة المحاية . . وعدم أهمية المالكية :

معنى هذا أن الحق الذى فى الأوساط الصناعية ببريطانيا يرجع إلى النظام الاجتماعى عموماً ، وإلى طبيعة الادارة ، وعدم وجود سياسة (صريحة) للأجور المرتفعة . وما يدل على أهمية مسألة الإدارة . أن الروح الممنوية تختلف من مصنع إلى آخر بالرغم من وجود تشابه فى الحجم والتنظيم .

فهناك عدد من الشركات التى تتمتع بعلاقات ممتازة وتحظى بروح تعاونية حقة تسود المديرين والعمال . يحدث هذا عندما تكون الادارة ذات كفاية وبعد نظر . وفى هذه الحال تلاحظ أن الأجور ليست منخفضة ، وأن هناك تسهيلات متعددة ، والمديرين من الرجال الذين تلقوا تدريباً فنياً عالياً ، أما ممثلو العمال فيعرفون تماماً ما هى خطط

المستقبل . وفي مثل هذه الشركات ترتفع الروح المعنوية بالرغم من وجود نظام صارم .

والشركات الناجحة تتعاون ونقابات العمال تعاوناً وثيقاً وتنظر في الشكاوى لعلاجها ، وتبذل جميع الجهود للقضاء على أسباب الحق ، والمديرون والمشرفون يعملون بها مثلاً يعمل العمال تماماً ، والعامل يعرف ما الذى تم فى شركته وما هى مشروعاتها فى المستقبل . وهكذا يشعر العامل بأنه شخص محترم ، وبأنه عضو مسئول . والملاحظ أن بؤادر الحق تظهر عندما تنعدم الثقة وعندما يرجع الحق إلى أسباب محلية داخل المصنع نفسه فلن يجدى العلاج القومى ، ولن يجدى التأمين أو تحديد حصص الأسهم أو إجراء تعديلات قانونية على إطار الصناعة ، فكل هذا لا يؤثر كثيراً على أسباب التوتر الداخلى . ذلك ، لأن هذا التوتر إنما يرجع إلى عيوب فى الإدارة نفسها .

وهكذا لن يجدى التأمين فى علاج العلاقات السيئة . ونحن لا ننكر أن التأمين قضى على بعض أسباب الحق فى حالات خاصة ، غير أنه لم يؤد إلى رفع الروح المعنوية . والتأمين قد يسيء ، بالفعل ، إلى بعض العلاقات الصناعية . فهو يؤدى إلى المركزية والنظام الموحد ، ويضع مسئولية السياسة العالية فى يد أحد أعضاء مجلس الإدارة بمن خرجوا من نقابة العمال ، وليست لهذا العضو خبرة بشئون الإدارة . أضف إلى هذا أن المراتب فى الصناعات المؤتممة أقل من مثيلاتها فى الشركات الخاصة .

إن التأميم يقدم خدمات جليلة في ميادين متعددة ، ولكن لا يجب أن تتوقع منه أن يصلح العال التي نشير إليها الآن .

٤ — المساهمة والمشورة المشتركة :

إن الروح المعنوية تعتمد على طبيعة الإدارة المحلية الموجودة داخل المصنع . وأهم ما في الأمر هو أن نشعر العامل بأن له مركزه ، وبأنه يؤدي وظيفة . وعلينا أن نشجع المجموع لا الفرد وعلينا أن نقر بمبدأ المساهمة والمشاركة . غير أن كلمة المساهمة ، هذه قد تثير في البعض شيئاً من الانزعاج . ولا نقصد بكلمة المساهمة أو المشاركة . أن نجد عالماً يجرى فيه الكل هنا وهناك ويتدخلون في كل شيء ، ويشعرون بالمسؤولية الزائدة إزاء كل شيء (بالرغم من أن بعض الميثاقين يفضلون هذه الروح) وفي هذا يقول أحدهم :

« عندما زرت شمالى إنجلترا في عام ١٨٧٠ وجدت أن أوضاع العمال المادية قد تحسنت كثيراً . غير أنني لاحظت — والالم يعترضني — أن حالهم الاخلاقية والفكرية قد تدهورت ... أنا لا أنكر أن آلاف العمال في لانكشاير كانوا يرتدون ثياباً رثة في أيامنا ، ولا أنكر أن الكثيرين منهم كانوا لا يجدون طعاماً يأكلونه . غير أنك كنت تلحهم وقد وقفوا جماعات يناقشون مبدأ العدالة السياسية أو بعض التعاليم الاشتراكية . غير أنك لن تعثر على مثل هذه الجماعات في الوقت الحالي . سترى عمالاً متأنقين يتحدثون عن المحال التعاونية ومجموع أسهمهم فيها ،

أو سيتحدثون عن الجمعيات الخاصة ببناء المساكن . وسترى آخرين معتوهين يقودون كلابهم الصغيرة ، .

ولكن ، أى عيب فى هذا ؟ وإذا كنا نؤمن بالاشتراكية — كوسيلة لمضاعفة الحرية الشخصية واتساع رقعة الاختيار — فلنسا إذن فى حاجة إلى مجتمع مشغول مهموم يشترك كل فرد فيه بنشاط سياسى ، وينتق أمسياته فى مناقشات ، ويحس بأنه مسئول عن كل مشكلات العالم . ولقد كتب برتراند راسل ذات مرة يقول .

« إن مجال التصرفات الفردية ليس أدنى — أخلاقياً — من التصرفات الجماعية . بل إن أفضل صور النشاط الإنسانى هى فى بعض الأحيان فردية أكثر منها جماعية . . فالأنبياء والمتصوفون والشعراء المخترعون رجال تسيطر رؤية معينة على حياتهم . وهؤلاء يقدمون للعالم أشياء بتدبرها حق قدرها ، هذه الأشياء ليست قاصرة على مجال الدين ، والفنون والعلوم وإنما تمتد لتشمل العلاقات الاجتماعية . فلقد تمت هذه على أيدي أناس فرديين لم يخضعوا فى تفكيرهم وعواطفهم لمملكة المجموع ، .

غير أن معظمنا ليسوا أنبياء أو متصوفين ، وعلينا أن نعترف - على الفور - بأن الذين يعملون فى منظمة ضخمة - تواقون بكل تأكيد - إلى من يأخذ برأيهم ويحترمهم . وهم يريدون أن يحسوا بأن لهم قيمة . وهم يودون - لو استطاعوا - المساهمة فى وضع القرارات التى يترها المديرون . وواضح أن عنصر المشورة على جانب كبير جداً من الأهمية ، ولا بد منه إذا أردنا أن نحقق روح الشئمة . ومن الممكن إخماد روح

الحق والتذمر لو أحس العمال بأن الإدارة تثق بهم ، وتطلعهم على المعلومات اللازمة أولاً بأول ، وتحترم آراءهم وتضعها موضع الاعتبار . غير أن هذه الروح لا يمكن أن تفرض فرضاً من القمة . فهي تشيع - في الشركات الناجحة - بطريقة تلقائية ، نتيجة لسياسة الإدارة المستنيرة . أما في الشركات الفاشلة فإن جهاز المشورة نفسه لن ينجح في إصلاح الأخطاء .

إن روح المشورة الناجحة إنما يأتي نتيجة للتطور التدريجي للإدارة ، ونتيجة لتغير تدريجي في وجهة نظر نقابات العمال . فالفشل ليس في جميع الحالات ثمرة من ثمرات الإدارة ، وإنما قد يتم على يد النقابات العمالية التي قد لا ترضى عن المشورة لأنها تفقدها شيئاً من وظيفتها .

نستنتج من هذا كله أن التوزيع غير المتكافئ للنفوذ يبدئ روح التذمر في الصناعة . والتوزيع غير المتكافئ للظروف معناه أنه ليست هناك مشورة وتبادل للآراء . غير أنه ليس هو العيب الوحيد على كل حال . إن الرضا في المجال الصناعي يتطلب أشياء ثلاثة :

- ١ - التمييز بعدم المساواة الاجتماعية والامتيازات الطبقية .
- ٢ - شعار العامل بأنه لن يكون محروماً من زيادات الأجور ، وهي الزيادات التي يستحقها .
- ٣ - نشر الوعي الإداري والارتقاء بسياسة نقابات العمال .
- ٥ - الديمقراطية الصناعية والإدارة المشتركة .

إن التغيرات الجوهرية التي ترمي إلى إعادة توزيع السلطة تؤدي إلى رفع الروح المعنوية غير أنها تخدم أيضاً قضية العدالة . . فهناك من يطالب

— منذ القدم — بتنظيم الصناعة بصورة أكثر عدلاً ، وبتجلى هذا في المطالبة بالديموقراطية الصناعية أو اشراف العمال .

إن هناك من يطالب بالديموقراطية، غير أن هذا المفهوم لا يخلو - لسوء الحظ - من غموض . فهذه الكلمة - كلمة الديمقراطية - تطبق بصورة غير دقيقة على نظريات مختلفة للدولة وللحركات السياسية التي تقوم من أجل أهداف معينة . وهكذا أخذ معنى الكلمة يختلف بمرور الزمن . بل إن الناس يختلفون اليوم حول معناها في ديموقراطيات الغرب نفسها . فالبعض - حين يذكر الديمقراطية - يطالب بحرية الرأي والمناقشة . والبعض الآخر يطالب بالعدالة في الحقوق بين جميع المواطنين .

والواقع أننا لا نستطيع أن نجد للكلمة معنى واحداً وحتى لو وجدنا هذا المعنى لتعذر علينا تطبيقه في الصناعة كما هو .

واليوم نجد المطالبة بالديموقراطية الصناعية ممثلة في المطالبة بمساهمة نقابات العمال في الإدارة . وسنكتشف أن هناك - على الدوام - صراعاً ضيقاً بين الإدارة والعمال . إن الجانبين موجودان ، ويجب أن يظلا ويجب أيضاً أن تظل نقابة العمال إلى جانب العمال ، تدافع عن مطالبهم . ولو تخلت النقابة عن دورها الاستقلالي ووضعت نفسها في مجلس الإدارة لثارت المشكلات .

ولكن ، ليس معنى هذا استبعاد المشورة والتعاون في المصنع الصغير ، أما دور المعارضة فيؤدي مهمة كبيرة في المصانع الضخمة وهو أمر لا بد منه لضمان الديمقراطية . ويجب أن تظل النقابات متمتعة باستقلالها

من أجل هذا الغرض بالذات . وقد تفرض النقابات شيئاً من النفوذ على الإدارة ، وكلما زاد هذا النفوذ استطاعت أداء دورها — وبهذا يستطيع العمال أن يشتركوا في تقرير مصائرهم غير أن اشتراك النقابة والإدارة يجب ألا ينسبها دورها ، ألا وهو الاستقلال ، ولعب دور المعارضة .

ويقال ان موقف المعارضة لا ضرورة منه الآن نظراً لأن العامل أصبح يتمتع اليوم بشيء من النفوذ . غير أن هذا الرأي مبالغ فيه ، فالإدارة لم تفقد نفوذها بعد ، وهي لن توافق على رفع الأجور بسهولة ، كما أنها لن ترضخ لمختلف المطالب إلا إذا كان هناك ضغط . والذين يتومنون بدور المنفذين في ميدان الأعمال ليسوا على استعداد لحل الخلاف لصالح العمال دائماً . بل إن الإدارة — في الصناعات المؤممة التي لا تشد الربح — لا توافق بسهولة على رفع الأجور ذلك لأنها تخشى العجز ، وتخشى ارتفاع الأسعار .

يجب أن تظل النقابات العاليه ذات كيان مستقل ، فهذا الاستقلال يتيح لها القيام بدور المعارضة ، ويتيح لها اختيار الأساليب التي تكفل تحقيق مطالبها ، نحن في حاجة إلى وجود معارضة بالرغم من الشروط الذي قطعناه في الميدان الديمقراطي . فتعارض المصالح يتطلب هذه المعارضة .

٦ — ديمقراطيه صناعيه في مستوى عال

فإذا كنا نرفض الإدارة التي تشترك فيها نقابه العمال فإننا نجد أنفسنا أمام حلول ثلاثه التوزيع . السلطه . والمركز في الصناعه . فنحن نطالب بالشروط التاليه :

- ١ — العدالة في توزيع الامتيازات غير النقدية ، وسد الهوة الاجتماعية التي تفصل بين الرؤساء والعمال .
- ٢ — الايمان بالمشورة في حقل الانتاج . والعامل له حق ابداء الرأى في المسائل التي تؤثر على حياته وظروفه .
- ٣ — يجب أن يكون لنقابات العمال أكبر قدر ممكن من النفوذ ويجب أن يفرض هذا النفوذ من الخارج لا من الداخل . وسيتيح هذا الوصول إلى القرارات بعد أخذ رأى ممثلى العمال .

بنيان الصناعة الخاصة

١ — المساهمون لا يؤدون وظائف

- وثمة مسائل أخرى تتعلق بالمركز والنفوذ في الصناعة ما زلنا في حاجة إلى بحثها . فهل يمكن تطوير العدالة عن طريق :
- أولاً : تعديل في قانون الشركات ،
 - وثانياً : بتوسيع نطاق الأرباح .
 - وثالثاً : بتحديد قانونى لحصيلة الأسهم .

هناك مدرستان في الفكر بشأن موضوع قانون الشركات . فمن ناحية ، يدافع كتاب المدينه الوضع القانونى الراهن لحملة الأسهم ، وفي الواقع ، فانهم يحثونهم على ممارسه حقوقهم بشكل أكثر حماسه . ومن ناحية أخرى، هناك من النقاد من يعتقدون أن القانون الراهن لا يتفق والحقيقه

بشكل خطير ، ويطالبون باصلاح جوهرى فى مواده ، الامر الذى سيؤدى الى التعبير القانونى عن حقوق العمال والمجتمع . وأشعر بصراحه بأنى أميل الى الحياد فى هذه المناقشه ، فلا أتفق كليه والمدرسه الأولى من ناحيه مبدأ ، ولكن أشك فيما إذا كان من الجدير حدوث تعديل رئيسى من الناحيه العمليه ، أو ما إذا كانت النتيجة القانونيه تعنى كثيراً حقاً .

فن ناحيه المبدأ ، لا أرى أن هناك كثيراً يمكن قوله بشأن القانون الراهن . فهو يعطى للمساهمين وللمساهمين وخدم الحق فى تعيين المديرين ، وكذا الموافقة على الحسابات واستلامها ، هذا الحق يخول لهم — ولهم وخدم — لأنهم أعضاء ، قانوناً فى الشركة لما يمتلكونه من أنصبه ، على حين ليست هناك مسئولية قانونية تجاه العمال أو المستهلك أو الدولة ، ومن ثم ، فليس لأحد من هؤلاء أية حقوق قانونية فى هذا الصدد .

وهذا الموقف يبدو — إلى حد ما — غير واقعى . إذ أنه قلما ينكر أن الصناعة من الناحيه العمليه مشروع مشترك يساهم فيه المديرون والعمال وكذا المساهمون بصورة فى الواقع أكثر حيوية، وإن القانون — بتخويله للمساهمين وخدم حقوقاً قانونية — لم يفشل لحسب فى إظهار الحقيقه ، ولكنه قابها رأساً على عقب ، بل إن أحد رجال السياسة المحافظين البارزين قد كتب يقول .

« إن المساهمة البشرية التى فى الواقع تنتج الثروة وتوزعها — وهى مساهمة العمال والمديرين والفنيين والمشرفين ليست مساهمة معترفاً بهـ

من القانون، ان المساهمة التي يعترف بها القانون — وهى مساهمة المديرين والدائنين المساهمين — لا تقدر على الإنتاج والتوزيع .

وهذا الموقف القانوني قلما يمكن تبريره من ناحية المبدأ ، ولا شك في أن مبدأ « حقوق الملكية » له تاريخ قديم ومصون في النظرية السياسية التي ترجع في شكلها الحديث إلى لوك . وكان مبدأ لوك في الحقوق الخاصة التي لا يمكن سلبها في وضعها الحديث بين فلسفة تقدمية . بل وفلسفة ثورية . غير أن النظريات السياسية نظريات ثابتة وراسخة إلى الأبد . وهذا المبدأ قلما يمكن اعتباره ، إنه يعارض أى تغيير في تنظيم الصناعة .

وإذا سألنا أنفسنا ما هى حقوق الملكية الخاصة التي يجب الاحتفاظ بها عندما تتعارض هذه الحقوق وحقوق الغير في المجتمع (مثل حقوق العمال المستهلكين) فاني أعتقد أن معظم الناس سيكونون خاضعين للظروف الراهنة المختلفة كل الاختلاف عن سابقتها تحت تأثير اعتبارين رئيسيين :

الاول : ما هى الوظيفة التي تؤديها الملكية الخاصة لتبرير حقوقها ؟ .

ثانيا : كيف توزع الملكية، وهل لدى جميع المواطنين الفرصة المتساوية في الحصول عليها ؟

منذ قرن كانت الملكية الصناعية وهى مزودة بأداة نشيطة مباشرة ، تؤدي وظيفة اقتصادية هامة ، أما اليوم ، فإن الملكية والإدارة — وقد

تضخمت الصناعة — أصبحتا منفصلتين عن بعضهما البعض بصورة شرحناها بما فيه الكفاية في مكان آخر من هذا الكتاب .

وأصبح المالك بدوره بدلا من أن يكون صاحب عمل نشيط مساهما سلبيا عاديا ، لا يشرف في الواقع على شركته ولا يستطيع أن يفعل ذلك حتى لو أراد ، طالما أن الإدارة الفعلية عن طريق المساهمين أصبحت أمراً مستحيلا ماديا . إذ وصل إلى حد كبير . فهناك في الشركات الصناعية الضخمة أكثر من ١٠٠.٠٠٠ مساهم في سجلاتها . ويصل عدد المساهمين في معظم الشركات العامة إلى أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ مساهم .

ولا شك في أنه ليست لديهم أية رغبة في الإدارة . . لأن غالبيتهم يجهلون الأعمال التجارية — إذ أن . ٤ / من المساهمين نساء — أما باقي المساهمين فانهم مشغولون كثيرا بأعمالهم التي تستنفد كل وقتهم في مكان آخر . . انهم يساهمون في هذه الأعمال لأنهم يريدون أن يحصلوا على حصة أسهمهم أو فوائد رأسمالهم . ولا لأنهم يريدون أن يشرفوا عليها وهم يوزعون نفودهم بين عدة شركات مختلفة بدلا من تركيزها ، أما إذا طمعوا في أن يتولوا بالإدارة بشكل فعال ، فانهم سوف يتجهون إلى تركيزها . وزيادة على ذلك فان هناك تقلبات سريعة في الانصبه في جميع الشركات الكبرى (أسرع بكثير من تقلبات العمال) بدلا من استقرارها وهذا الاستقرار يعنى المساهمة الدائمة في رموس أموال الشركة .

ولا ينكر أحد من المساهمين البارزين شيئا من ذلك . إذ كتب أحدهم وهو « هارجريفز باركنسون » يقول ، « إن حفته من المساهمين

فقط يحضرون الاجتماعات السنوية أو يختارون الأعضاء المرشحين ، ووظيفةهم الرئيسية لا تتعدى الموافقة على أية قرارات يصدرها المديرون. ولا بد من التصريح بأن المساهم في الأحوال العادية لا يهتم بشئون الشركة. ونتيجة لذلك — فانه لا يفهمها أو يبذل أية محاولة لفهمها . . . واليوم ، أصبح هناك هدف مشترك بين المساهمين — وهو الرغبة في الحصول على أعلى نصيب ممكن لأسهمهم . .

يقول جوريف أ. شامبيتر : « لقد فقد المساهم الرغبة في الكفاح اقتصادياً ومادياً وشياًشياً من أجل مصنعه وإشرافه عاياه وفي الفناء فيه إذا لزم الأمر على عتبته! . . . ومن ثم . فلن يكون هناك من يهتم بأمره فعلاً — لا أحد في نطاق جدران الشركات الكبرى أو خارج نطاقها .

لم تسر الأمور بعد شوطاً بعيداً في هذا الصدد في انجلترا غير أن الرغبة في الكفاح وثقة طبقة المساهمين بنفسها متدهورتان بشكل واضح ولم تقابل إجراءات التأمين التي اتخذت فيما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥١ باعتراض أكثر من الاعتراض الذي قوبلت به إجراءات تحديد تشغيل الأطفال منذ مائة عام .

حقيقة : أن الاقتراحات الأخيرة (حول تأمين صناعة الصلب والكيماويات مثلاً) قد ثارت والاعتراض على نطاق أوسع ولكن هذا الاعتراض لم يكن . فحسب . أقل حدة بكثير عما كان متوقعا ؛ ولكنه جاء أيضاً من جانب المديرين كلية . دون أن يقوم المساهمون بأي دور فيه على الإطلاق . ولم تأت الحملة الوحيدة العاملة العنيفة في طابعها ضد

اقترح للتأمين إلا من فرد واحد وشركة واحدة نجحاً إلى حد بعيد .
وهما اللورد لايل وتات لايل . غير أن المحاولات التي بذلت لاذكاء
روح الكفاح في نفوس المساهمين قد كلت لديهم بإيمان ضعيف في قوة
بالفشل النريع ، كما لو كان مطالبهم .

ولا شك في أنه منذ عام ١٩٥١ كان هناك أحياء معين لنشاط
المساهمين ، اتخذ شكل تكوين جمعيات للمساهمين . ولكن المدهش
ألا نجد جهوداً كبيرة تبذل في هذا الصدد رغم أن الظروف كانت
مواتية بشكل فريد . إذ كان من المتوقع أن يقوم المساهمون بنشاط على
نطاق أوسع كثيراً مما حدث بالفعل في ظروف معينة مثل تحديد أنصبة
الأسهم . ووجود فرق كبير بين قيم الارصدة وقيم الأسهم ، وفرض
ضرائب باهظة على الدخل دون أن تكون هناك مكاسب لرأس المال
وتولى حكومة محافظة الحكم ، وتأيد قلبي من جميع صحف المدينة .

وعلى الرغم من أنه قد أصبح واضحاً الآن أنه لا يمكن الدفاع عن
مبدأ إشراف المساهمين بالإشارة إلى وظيفة رجل الأعمال النشطة ،
إلا أنه ما زال من الممكن تبرير هذا المبدأ بالإشارة إلى المخاطر التي
تحيط بالاستثمار .

كانت هذه المخاطرة في أيام ما قبل تحديد المسؤولية هائلة في الواقع .
إذ كانت تتخذ شكل الافلاس الكلى . أما اليوم ، فإنها أقل بكثير .
فإن المستثمر لا يخاطر إلا بقدر من ماله يستثمره في شركة معينة .

ويكاد جميع المستثمرين يتعرضون للحد الأدنى للمخاطرة بتوزيع أسهمهم بين عدة شركات مختلفة . وحتى إذا لم يفعلوا ذلك ، فإن مخاطرتهم لن تكون بالقدر الهائل . فانه يبدو أن هناك انخفاضا على مر الوقت في عدد حالات الافلاس . ولا يمكن في الواقع إلا اعتبار عدد قليل من الشركات الكبرى اليوم تتعرض للمخاطرة ، بمعنى أن المساهمين قد يفقدون استثمارهم بأكمله ، وما زالت نسبة عالية من المساهمين مخاطرة بنوع ما من الحماية الاحتكارية في مركزها في السوق .

وهناك أيضاً مخاطرة انخفاض قيمة رأس المال وعلى الرغم من أنها قد أصبحت الآن أقل بكثير مما كانت عليه من قبل . وهذا يتصل بالسندات المحددة قيمتها نتيجة لتأميم ، وهذه السندات يمكن أن تنخفض في قيمتها انخفاضاً سريعاً إذا زاد معدل الفوائد . ومع ذلك ، لم يقترح أحد ضرورة إشراف المساهمين قانوناً على السياسة المالية .

وفي الواقع ، يبدو أن للعامل . من ناحية المخاطرة ، الحق القوي على الأقل في الإشراف القانوني فهو ، بخلاف المساهم ، لا يستطيع أن يوزع مخاطره بين الشركات المختلفة . وإذا أفلسَت الشركة التي يعمل بها ، أو طردته فإنه يواجه (حتى في ظل التشغيل الكامل) موقفاً وقد تغير فيه العمل وصاحب العمل دون إرادته ، وربما تكون الأجور أقل والظروف أسوأ مما كانت عليه من قبل . على حين أنه إذا كان يعيش في مدينة تسيطر عليها شركة واحدة ضخمة ، فانه يواجه إما البطالة الطويلة الأجل أو تقلباً عائلياً باضطرابه هو وأسرته إلى الانتقال إلى

هكان جديد وغير مألوف . وعلى ضوء ذلك ، يبدو من غير المعقول أن تتمثل حقوق المساهمين في الإشراف وحده على أساس المخاطرة .

ومرة أخرى يعترف المتحدثون الرسميون باسم المساهمين اعترافاً كاملاً بتلاشي المخاطرة في هذا الصدد . فيقول باركنسون : « إن المخاطرة التي تتعرض فيها شركة ذائعة الصيت إلى فقدان قوتها على الكسب أمر لا يلتفت إليه على الإطلاق . ويستطيع المساهمون - إن لم يكن هذا هو الذي يحدث بالفعل - أن يصرفوا نظرهم عنها إلى حد كبير .

ومن ثم فليس هناك شيء اليوم في طبيعة الاستثمار أو وظيفة رأس المال ما يعطى المستثمر أى « حق » طبيعى للإشراف القانونى المحض . إن الاستثمار لا تنشأ عنه أية مسئولية اجتماعية ، وينبغي ألا يحمل أية حقوق اجتماعية إضافية أكثر من حقوق الدفاع ضد السرقة أو الاغتصاب . وهذه الحقوق يشترك في التمتع بها جميع المواطنين .

٣ - اقترح تعيين مديرين حكوميين :

وثمة سؤال يتبادر في ذهننا وهو : هل من الجدير حدوث تعديل رئيسى فى قانون الشركات حتى يتغير الموقف الراهن ؟

إن ذلك يعتمد على العقبات التي تعترض الطريق والمكاسب الفعلية المتوقعة

إن أكثر الاقتراحات شيوعاً تدور حول حق الحكومة أولاً والعمال ثانياً في التمثيل في مجالس إدارة الشركات فيما يتعلق بالنقطة الأولى

وينبغي أن يتضمن القانون الحق في تعيين مديريين في كل شركة عامة ..
ومن ثم تكفل المسؤولية العامة والإشراف الفعلي على الشركة بأسرها .

ولكن الخطأ الذى تقع فيه الشركات العامة الشركات الكبرى اليوم
بعد التغيرات التى وصفت فى الفصل الأول لا يتمثل فى نقص المسؤولية
العامة ، بمعنى الإغفال عن رغبات الحكومة . فمثل هذه الشركات التى
على اتصال دائم بالإدارات الحكومية ، على وعى بالسياسة الحكومية
(إذا كانت هناك سياسة من هذا القبيل) وتحاول جاهدة أن تعمل
للمصلحة العامة . وإذا لم تفعل ذلك فهناك من الطرق الفعالة لكفالة الرضا
دون الحاجة إلى إرسال مدير أو مديريين من الخارج .

ولكن إذا نحننا المسؤولية العامة جانباً فإننا سنجد من يقول : بأن
المديرين الحكوميين فى حاجة إليهم لضمان الإشراف التخطيطى على
الصناعة بصورة أكثر فعالية . ويبدو أن هناك شيئاً من الخطأ فى هذا
المجال فيما يتعلق بطبيعة التخطيط الحكومى الحديث . هو إحداث تأثير
أوسع نطاقاً بكثير على الصناعات بأسرها . وإذا حدثت تحت ظروف
خاصة إن استلزم الأمر إجراء تخطيط يمس كل شركة ، فإن نظام
الإشراف الفعلى المباشر يصبح أفضل من نظام المديرين الحكوميين ،
لأنه أكثر مرونة ، ويمكن فرضه والاستغناء عنه كما يتطلب الموقف
وتوجيهه إلى المركز ، بدلا من الاعتماد على تنفيذ هذه السياسة على بضع
مئات من الأفراد المنتشرين فى جميع أنحاء العالم .

وزيادة على ذلك فإن الصعوبات العملية أكثر تعقيداً . فهناك
الاعتراض التقليدى الذى يصر على أن المعينين الحكوميين فى مجلس

إدارة شركة خاصة لابد إما أن يتشبعوا بالروح الداخلية للشركة أو أن يظلوا موضع شك وفي كلتا الحالين لن يستطيعوا أن يؤدوا واجبهم على الوجه الأكمل . ولابد أيضاً إذا حدث نقاش حول السياسة . إما أن يلجأوا لما يتمتعون به من حق الفيتو ، أو يرضوا باستثنائهم في أخذ الأصوات . وعندئذ ستأثر كفاية الإدارة في المحل الأول ، وتفترد الخطة كيائها في موقفه ، وأى سلوك يلزم عليه المحل الآخر ثم أين هذه المثبات من المديرين التي يستلزم الأمر وجودها ؟

إننا مازلنا نواجه نقصاً خطيراً في الرجال الذين يجمعون بين الأعمال التجارية والآراء التقدمية . ولذلك فلن يكون من المعقول تبديد هذه النتيجة النادرة من المواهب .

وأخيراً ، فإن الحكومة ستتصور على أنها تفرض سيطرتها على الصناعة بأسرها بدون غرض محدد كلية ، فيخضع المديرون والمساهمون في كل مكان لسيطرتها .

وفي الواقع ، من الضروري — وهذا أمر معقول — تنظيم العلاقات بين الدولة والمواطنين بالقانون ، حتى يعرف كل فرد موقفه وأى سلوك يلام عليه وأى سلوك لا يلام عليه ، وليس بتطبيق نظام وكلاء الحكومة دون تحديد المصادر التي يمكن الرجوع إليها ، ومن ثم إلى التعسف الذي لابد منه في قراراتهم .

٣ — اقتراح تعيين مديرين من العمال :

وثمة اقتراحات أخرى تتعلق بالوضع القانوني للعمال ، وهي :

أولاً : ينبغي أن يصبح العمال إذا أرادوا (وبعد فترة معينة من الخدمة) أعضاء قانونيين في الشركة يتمتعون بالحقائق التي يتمتع بها المساهمون في معرفة الأخبار المالية ، وأن يتمتعوا أيضاً بنسبة محدودة من حقوق التصويت الكلية في الاجتماعات العامة السنوية ، ويمكن تحقيق ذلك ، كما يقترح جويدر ، بإعلان طبقه لها أنصبة لا تحمل فوائد .

وثانياً : ينبغي أن يكون للعمال حق انتخاب نسبة من مجلس الإدارة ولا شك في أنه لم يتمترح ضرورة انتخاب العمال للمجلس بأكمله — فإن الهدف لا يتمثل في تحقيق سيطرة كاملة للعمال — ولكن في وجوب تمثيلهم المجلس . وقد اختلف في عدد ممثليهم بالضبط . فقول قانون «تلمينج» ، الألماني لممثلي العمال ثلث المتأعد . واقترح جويدر ضرورة انتخاب كل من المساهمين والعمال خمس الأعضاء ، وينتخب المديرون الخمس الآخر . ولا يشترط أن يتم اختيار المديرين من العمال عن طريق نقابات العمال ، وذلك لأسباب شرحناها في الفصل السابق . ومن الممكن اختيارهم في شركة لا تمتلك إلا مصنعاً واحداً عن طريق جميع العمال ، أما في شركة ضخمة متعددة المصانع فيتم اختيارهم عن طريق ممثلي العمال في الهيئات الاستشارية المشتركة .

أعتقد أن مطالبة العمال الأدبية (والمنطقية) بمثل هذا التمثيل أمر لا جدال فيه . إن المشكلة هي أولاً : أنهم ، كما يبدو ، لا يتحمسون كثيراً للممارسة . وثانياً : أن مثل هذا الإصلاح إلى جانب أنه مخوف بالمصاعب العملية العديدة لا يمكن أن نضمن أنه سيؤدي إلى أية فائدة حقيقية .

فبالنسبة للنقطة الأولى لن توافق نقابات العمال على أى تغيير يحدث من هذا القبيل ، فهي تخشى ظهور فئة من الممثلين منظمة تنظيمياً طبقياً مماثلاً لم يتم اختيارهم عن طريقها كما أنهم غير مسؤولين أمامها . ومن المحتمل أن ينافسوها على إخلاص أعضائها لها ، كما أنه من المحتمل - بشكل خطير - أن يتدخلوا فى المباحثات والمفاوضات التى تعتبر الوظيفة الأساسية لها .

وقد تكون هذه المخاوف منطقية وقد لا تكون كذلك ، ولكن المهم هو أن هذه المخاوف موجودة بالفعل ، وليس من السهل فرض إصلاح لصالح العمال لا يبدى زعمائهم أية إشارة بحاجتهم إليه . وربما يفضل معظمهم أن يتركوا فى سلام ، ولا يتحملوا مسؤوليات إضافية . بل إن هذا الموضوع - حتى فيما بين الأقلية المجاهدة - لا يناقش فى اجتماعات نقابات العمال أو حزب العمال أو يثير اهتماماً كبيراً .

أما الصعوبات الفنية فهي واضحة للغاية . فهناك نقص جوهري فى عدد المديرين من العمال الذين يتسمون بالكفاية - أى من الذين يجمعون بين الشخصية التوية والمعرفة المالية والفنية والتدرة على القيام بأعمال اللجان . ثم إن هناك الخطر من انقسام مجلس الإدارة إلى أحزاب ، ولا يخفى علينا ما قد يحدث نتيجة لتكافؤ العلاقات بين المديرين والعمال والنقابات ولا سيما عندما تعرض الأجور للمناقشة . وأخيراً الخوف من احتمال اختيار عدد كبير من الشيوعيين طبعوا على الفوضى ، وهكذا . وهذه النقط معروفة بما فيه الكفاية .

وإذا تعرضنا للصعوبات الاقتصادية فإننا سنجد أن من الأصعب تقديرها ، طالما أن المرء يكاد لا يعرف كيف ستسير الخطة بالتفصيل في الشركات ذات الحجم والبنيان المختلفين (رغم أنه من المقرر تطبيقه على الشركات العامة) . وهناك أمران هاما هما : الكفاية الإدارية وعرض الأسهم في السوق .

ويعتمد الأمر الأول على نوع المديرين من العمال والباريئة التي سيفهمون بها واجباتهم في مجلس الإدارة . أما الأمر الثاني الذي تعرض للبالغة في تأثيراته فهو عرض الأسهم في السوق . فن الممكن التأثير على قيمة الأسهم المعروضة .

والواقع أن هذا التأثير ينجم عن عدة أسباب من بينها مثلا عدم يتين المساهمين بالقرارات التي يحتمل أن يتخذها مجلس الإدارة أو الضرائب التي تحد من متماد الأرباح التي يحصلون عليها . غير أن هذه الأسباب تحدث تغييرات خطيرة ، لذلك فإننا نعترض على التأثير على قيمة أسهم الشركات الخاصة بأية حال من الأحوال .

ومن المحتمل تذايل هذه الصعاب ، ومن الجدير تحمل ما تسفر عنه من نتائج ، إذا كان من المحتمل الحصول على كسب ملبوس ومحدد سواء أكان ممثلا في الرضا أو العدالة الاجتماعية غير أن ذلك يبدو أمراً مشكوكا فيه . فلن يحدث شيء من هذا القبيل بوجود أقلية من المديرين من العمال في مجلس الإدارة الرئيسي لشركات عامة كبرى .

ولا شك في أن عدم تحمس العمال بشكل واضح لهذا التغيير المتترح

يبرر ذلك . وفي الواقع قد يكون تعيين مديرين من العمال مصدراً للاستياء في حد ذاته . لأنه لو بدأ أنهم يعملون لصالح الشركة على حساب الآخرين فإنهم سرعان ما يتعرضون للاتهام بانحيازهم للجانب الآخر . وإذا حدث أن نمت إلى العلم لأول مرة أنهم يؤيدون المديرين في مسألة خاصة بالاجور (أو إذا لوحظت زوجة أحدهم في إحدى عربات الشركة الخاصة) فإن أعنف أنواع السباب ستنهال عليهم . ومن الأفضل كثيراً أن يوجه النقد للمديرين الحاليين .

وثمة سؤال قد يتبادر إلى الذهن وهو هل ستتطور العدالة أى هل سيوزع النفوذ الاقتصادي توزيعاً أكثر مساواة ، وفي بعض الأحوال يفتتل من أيدي المساهمين أو المدير إلى أيدي العمال أو الدولة أو المستهلك ؟ .

وإذا رجعنا إلى محددات النفوذ التي استعرضناها في الفصل الأول فإننا لا نتوقع أن يحدث ذلك كنتيجة لتعديل قانون الشركات إذ قلما يعتمد مثل هذا النفوذ الآن على البنيان القانوني للشركة فالمساهمون الذين يحتفظون بالنفوذ الاسمي فقط ، ولا يتمتعون بنفوذ فعلي يذكر . ولا يعتمد نفوذ الجماعات الأخرى بأى شكل من الأشكال على تمثيلها في مجلس الإدارة وتستطيع الدولة أن تستخدم ما تشاء من نفوذ عن طريق الضرائب أو الإشراف الفعلي المباشر أو تشريع . ويعتمد نفوذ النقابات على الظروف السائدة في سوق العمل وعلى تأثيرها الخارجي على الشركة أو الصناعة وسياسة الحكومة في العمل . ويعتمد نفوذ العامل كفرد من ناحية على

ظروف العمل ، ومن ناحية أخرى على درجة الاستشارة في الانتاج ويعتمد نفوذ المستهلك على درجة الاحتكار وعلى مدى التضخم . ولن يتغير شيء من هذا القبيل بتعديل قانون الشركات .

ومن ثم فإننا لو وضعنا نصب أعيننا الهدف الحقيقي وهو التوزيع الفعلي للنفوذ المؤثر فإننا سنجد أن أى تعديل فى القانون ، حتى ولو كان منطقياً ، لن يغير من الحقيقة الكامنة شيئاً . ورغم القانون القائم ، لا يتمتع المساهمون إلا بنفوذ ضئيل ، على حين تتمتع النقابات والحكومة بنفوذ كبير . ومن ثم فليس من الجدير — ولا شك — حدوث أى إصلاح جوهري . إذا كانت النتيجة لن تؤدي إلى كسب جدى سواء أ كان هذا الكسب ممثلاً فى الرضى أو العدالة الاجتماعية .

٤ — توزيع الأرباح :

هل يمكن اعتبار توزيع الأرباح حلاً وسطاً ؟ ونقصد من ذلك وضع أية خطة يوزع فيها الفائض السنوى للشركة ، بعد تلبية المطالب والمسئوليات الضرورية على المساهمين والعمال على أسس موضوعية . وفيما يختص بنصيب العمال فاما أن يتم الدفع نقداً أو يتخذ شكل الأسهم أو المدفوعات لصندوقهم (كصندوق المعاشات أو حسابهم فى البنك) .

أثار هذا الموضوع أخيراً — بعد فترة ضيق خلال الحرب — الاهتمام بشكل ملحوظ . ولا شك فى أن الوقت أكثر ملاءمة لبحثه بما

كان عليه قبل الحرب . وقد قام باتخاذ الخطوة الأولى مديرو أعمال أكثر تقدماً . ولم يعد توزيع الأرباح مرتبطاً ، كما كان في أغلب الأحوال بعلاقات شخصية سيئة . وساعد استقرار الأرباح بشكل أكبر في ظل التشغيل الكامل على الحد من مخاوف الانهيار عن طريق العجز عن الدفع ، على حين وضعت خطط ما بعد الحرب بطريقة أكثر دقة وتنظيماً بصورة تدعو للدهشة من الطريقة التي وضعت بها الخطط السالفة . وقد بلغت الأرباح الممكنة حداً أعلى وبالإضافة إلى ذلك فإنه طالما أن قوة نقابة العمال قد اتخذت الآن شكلاً جعل أية شركة لا تأمل في استغلال توزيع الأرباح كوسيلة لتخفيض الأجور أو لإضعاف الإخلاص للنقابة نحو نقابات العمال الذي كان سائداً قبل الحرب إلى حد كبير . بل إن بعض الخطط الأخيرة قد وضعت بالتعاون معها .

قد يخدم توزيع الأرباح ثلاثة أغراض نافعة .

أولاً : قد يكون له بعض التأثير على توزيع الثروة بمنح العامل نصيباً أكبر من الأرباح وتخفض نصيب المساهم عما كانت عليه الحال من قبل ، وهذا التأثير من الناحية العملية ضعيف . لأن ما يدفع في ظل معظم الخطط القائمة — كنسبة من الربح الكلي — تافهة للغاية . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، لأن نصيب العامل يعتمد — إلى حد بعيد — على جهود نقابات العمال في المفاوضات لزيادة المنح والأجور ، ومع ذلك فإن هذا التأثير يعد في الاتجاه الصحيح . ومن هذه الناحية لا يهم كثيراً الشكل الذي يتخذه توزيع الأرباح .

ثانياً : قد يعد توزيع الأرباح إصلاحات البو — جويدر ، وهي رفع الوضع القانوني للعامل حتى يقارب وضع المساهم ، ويتحقق ذلك إذا اتخذ التوزيع شكل الأنصبة ذات حق التصويت ويصبح العمال الذين يفضلون الاحتفاظ بأنصبتهم أعضاء آليا في الشركة يتمتعون بحقوق التصويت والانتخاب كما يتمتع بها المساهمون دون الحاجة إلى التعديل المعقد في قانون الشركات .

وهذا هو الاتجاه الممكن نحو التقدم . فمن المنطقي — دون شك — أن يحصل العمال أو ممثلوهم على بعض الحقوق القانونية في الشركة ولكن يبدو — كما أشرنا من قبل — أن العمال لا يميلون إلى قبول هذه الحقوق كما لا يميل المديرون غالباً إلى منحهم إياها .

والغرض الثالث — وهو من الناحية العملية الأكثر أهمية — هو أن توزيع الأرباح قد يزيد في ظل ظروف معينة من الرضا الصناعي . فهو قد يحسن من العلاقات الصناعية بإزالة أو إضعاف الشك في أن الأجور لا تجعلهم يحصلون على نصيبهم العادل . ومع ذلك ، فإن مثل هذه الخطط — التي أصبحت الآن شائعة — لن تفعل بالتأكيد المعجزات ، وعادة ليست سبباً بقدر ما هي نتيجة لهذه العلاقات الطيبة ولذلك فإن أية خطة تطبق في شركة تسودها العلاقات السيئة أصلاً — وليست بين مديريها ومستخدميها الثقة المتبادلة — لن تجعل الأمور أفضل مما كانت عليه من قبل ، بل قد تجعلها أسوأ بإشاعة مصدر جديد للشك وسوء الفهم . ومن ثم ، فمن الممكن أن تكون عاملاً مساعداً حكماً له أهميته إذا طبق في موقف تسوده العلاقات الطيبة أصلاً .

ومن ثم ، فإن نقابات العمال ستكون أكثر فعالية من أى شيء آخر .
ومن الأفضل كثيراً — طالما أن مبدأ توزيع الأرباح لا يلقى
الترحيب الحار — أن تتخذ النقابات إجراءات أكثر طموحاً
بالنسبة للأجور .

هـ — حق المساهمين فى الفائض :

والنقطة الأخيرة التى يجب بحثها هى الإشراف العام ، على مستوى
قوى ، على سياسة الأرباح وتوزيع الأرباح . وهذا أمر ضرورى
لأسباب لا تتعلق بصفة رئيسية بالسيطرة الاقتصادية ولكن لتجنب
زيادة دخول المساهمين كثيراً بالنسبة للدخول الأخرى .

وتقوم الأسس الأخلاقية لتحديد مقابل المساهمين بطريق مباشر
على المناقشات التى دارت حول المساواة والتى عرضت فى الفصل التاسع .
حقيقة أن الأرباح لم تزد كثيراً عن الدخل الأخرى فى فترة ما قبل
الحرب ، على الرغم من أنها زادت كثيراً عنها منذ عام ١٩٥٣ . غير أنه
من وجهة نظر الاشتراكية ، لا يمكن مقاومة المطالبة بتخفيض نصيبهم
فى المجموع ورغم أن الملكية الخاصة مع أنها موروثة إلى حد كبير ،
ما زالت غير موزعة توزيعاً عادلاً على نطاق أوسع .

قد يكون تخفيض دخل المساهمين أو سلب حقوقهم إنكاراً لمبدأ
الديمقراطية الذى يعترف بحق الملكية ويعتبر أساس قانون الشركات .
وهذا اجتماعياً هاماً . ولكن إذا كانت لدينا ديمقراطية من هذا النوع ،

فلا شك أن اتجاه الفرد كان سيتغير تماماً . وقد تحدثنا عن ذلك في الفصل الثالث والعشرين . غير أن الحقيقة هي أنه ليس لدينا شيء من هذا القبيل ، ويجب أن نأخذ الحقائق في الوقت الحاضر على علاتها .

إذن فعلى أى أساس يدعى المرء أن الزيادة في احتياطي الشركة يختص بها — بمراعاة العدالة الاجتماعية أو حتى الأسس الاقتصادية المساهمة وحدها ؟ ولنفرض أن التوسع يرجع إلى الكفاية على نطاق أوسع ، فيمكن القول بأن هذا كان نتيجة للانتفاع الأكثر فعالية للملكية المساهمين على شكل حصص رأس المال المستثمرة .

ولكن من الصعب كثيراً أن تعزو الزيادة في الأيراد إلى عامل واحد للانتاج . فقد تكون هذه الزيادة نتيجة للجهود التي يبذلها العمال أو المديرون — وفي الواقع عادة ما تبني نقابات العمال مطالبها المتعلقة بالأجور على هذا القول .

ومن ناحية أخرى ، قد لا تعزى الأرباح الزائدة إلى الكفاية على نطاق أوسع ، ولكنها قد تكون نتيجة لزيادة وحدات البيع . . عندئذ لا يمكن أن يطالب أحد من الفريقين بالفائض على أساس الجهود أو الكفاية الإضافية . ومن ثم قد يكون المستهلك هو اللاحق بالمطالبة به .

والحقيقة هي أنه ليست هناك أية فائدة ترجى منها بعرض أى من هذه المناقشات ، طالما أنه لا توجد قاعدة متفق عليها يمكن على أساسها تقسيم الزيادة في الأرباح على الفرق المتصارعة . وفي النهاية يعتمد التقسيم

السليم للثمن على أحد الآراء في التوزيع الصحيح لإجمالي الدخل .

٦ - طرق تحديد حصيلة الأسهم :

إذا لزم الأمر الإشراف على سياسة تقسيم الأنصبة لتحقيق مثل هذا التوزيع أساساً ، ولسحب سلطة المديرين في القطاع الخاص في تقرير صافي الأنصبة في إجمالي الدخل ، فإن هذا يمكن تحقيقه باتخاذ إجراءات مالية (مثل فرض ضرائب على أرباح رأس المال) وقد نوقشت مسألة ضرائب الأرباح في الفصل العشرين . فتستطيع الحكومة في نطاق سلطتها وفي حدود معينة أن تفرض أية نسبة مرغوب فيها لتوزيع الأنصبة بالنسبة لإجمالي الأرباح .

ولكن ربما لزم الأمر أن يكون هناك نوع من الإشراف القانوني لتحسين العلاقات الاقتصادية . غير أنه ليس هناك من دليل محدد يثبت أن الأمر في حاجة إلى ذلك ، فانه يبدو أن مشاعر الاستياء الصناعية الدائمة ترجع إلى عدم المساواة الاجتماعية المتأصلة في نظامنا ، وإلى الشك الذي يبدو واضحاً تماماً في الصناعة المزمرة في أن الأجور تنال نصيباً عادلاً من الإنتاجية المتزايدة . ومن ثم فإذا استطاعت سياسة الضريبة في الواقع أن تحد من الزيادات الكبيرة في الأنصبة ، فلا أعتقد أن التحديد التشريعي سيغير من الأمر شيئاً كثيراً .

وعلى العموم ، فأننا لا نستطيع أن ننكر أن مثل هذا التحديد قد يكون مطلباً مرغوباً فيه في ظل ظروف معينة ، إذا أمكن رسم خطة عملية ، وهذا - لسوء الحظ - أمر ليس بالأمر اليسير .

إن الحل الممكن الوحيد هو أن نسمح بزيادة الأنصبة بنسبة معينة على أن تتناسب الزيادة في الأرباح . وهذا الحل يتسم على الأقل بالمرونة بشكل معقول . إذ أن النسبة التي يسمح بها لا يمكن تعديلها فحسب إذا تطلبت الأحداث الاقتصادية ذلك . بل إن الشركات ستصبح أيضاً متباينة طبقاً لإيراداتها الجارية . فالشركات التي بلغت الزيادة في أرباحها أعلى حد تستطيع أن تزيد من أنصبتها إلى الحد الأعلى والعكس هو الصحيح .

وهكذا يؤكد ما تضمنه هذا المصل أهمية مؤثرات اجتماعية أوسع نطاقاً . فتلما يحتاج التوزيع الأكثر مساواة للنفوذ الصناعي أو قلما يمكن تحقيقه بتغيير تشريعي . إنه يحتاج — كشرط أساسي — إلى تحقيق التشغيل الكامل وجو سياسي ملائم . وبجانب ذلك ، لا يعتمد كثيراً على الإجراءات التي تتخذها الدولة بتدرج ما يعتمد على تغيير اتجاهات كل من العمال والمديرين .

لا شك أن الإجراءات التي تتخذها الدولة لها أهمية لا تقل عن أهمية اتجاهات العمال أو المديرين بل إنها من الناحية الافتراضية أكثر أهمية في ظل تأثير الحزب الاشتراكي ، ومن ثم ، فإن تحقيق هذا الجانب من الهدف الذي نصبو إليه وهو المساواة في أيدي نقابات العمال إلى حد كبير فإذا ضغطت بنجاح ولها سلطة القيام بذلك . من أجل تحقيق المساواة في الأجور ، واستشارتها بصورة فعالة ، والديمقراطية على مستوى عال ، في القطاع القومي والصناعي فإنها تستطيع أن تخلق الروح

الاشتراكية الديمقراطية في الصناعة تعادل التغيرات الأخرى التي وردت في هذا الكتاب من أجل المساواة وتعزيزها .

مامدى أهمية الاقتصاديات

١ - المطالبة بالنمو السريع :

إذا أردنا أن نحدد السياسة الاقتصادية التي يجب أن تسير عليها حكومة عمالية وجب أن نحدد أولاً مدى أهمية الكفاية الاقتصادية والنمو السريع في الإنتاج . فهناك — على سبيل المثال — مجتمعات تعتبر مشكلة الإنتاج شيئاً ثانوياً لأن مستوى المعيشة عندها مرتفع ، أو لأن اقتصادياتها قابلة للتطور السهل .

ولقد حققت الولايات المتحدة شيئاً من هذا ، فمستويات المعيشة هناك مرتفعة بحيث لا يهتم الناس أن تضيق بعض الموارد في الاعلانات أو الأشياء البراقة المبتكرة . وهم لا يفكرون أبداً فيما يسمى بالموارد الضحلة . . .

أضف إلى هذا أن الإنتاج يتضخم بصورة آلية . وهكذا لا يمكن اعتبار الكفاية الاقتصادية مشكلة رئيسية بالنسبة لهم . وهكذا يستطيع المصلح هناك الالتفات إلى المشكلات غير الاقتصادية .

وقبيل الحرب تصور معظم الاشتراكيين حدوث شيء من هذا الرخاء في بريطانيا ، وهكذا لم تقا بالهم مشكلات ازدياد الإنتاج .

وكان من الطبيعي أن يفكروا على هذا النحو ، فلقد كانت هناك موارد كثيرة تنتظر من يستغلها ، فأمنوا بأن استغلالها سيؤدي إلى رفع مستوى المعيشة . وكانت الدخول موزعة توزيعاً غير عادل ، ففتح هذا الباب أمام رفع مستويات الطبقة العاملة عن طريق إعادة توزيع الثروات الموجودة . كما أن اعتماد بريطانيا على التجارة الخارجية لم يكن عقبة كثوداً في ذلك الحين . وكان من الممكن الحصول على الطعام والمواد اللازمة بأسعار رخيصة . لقد كان عالماً يزيد فيه العرض على الطلب . وكان المجال مفتوحاً ، في كل مكان في العالم أمام رفع مستويات المعيشة وتلخصت المشكلة ، في ذلك الحين في تنظيم المسائل المالية لضمان استغلال الموارد على أفضل نحو ، كما تلخصت أيضاً في تحول الثروة من الغنى إلى الفقير . لا عجب إذن في أن يتحول الاشتراكيون آنذاك ، إن مشكلة الإنتاج قد تم حلها وبقي أن تحل مشكلة التوزيع ،

أما اليوم فليس لدينا ذلك الاحتياطي الذي نستطيع استغلاله بسهولة ولا يمكن أن تضمن تشغيله تشغيلاً كاملاً للعمال . كما أن التوسع في إعادة التوزيع لن يفيد جمهرة السكان . وإذا أردنا اليوم أن نرفع مستوى المعيشة فلن يتأتى لنا ذلك إلا إذا زادت نسبة الإنتاج لكل مواطن . وهكذا تبرز في المقدمة مشكلة النمو ، ومشكلة الكفاية غير أن بعض الاشتراكيين لا يرون أن هاتين المشكلتين هما أهم المشكلات التي تواجهنا الآن والتي يجب الالتفات إليها وإحلالها المحل الأول . وهم يهيبون بنا ألا نقلق ونشغل بالنا بمسائل زيادة الجهد ، وبالمسائل الاقتصادية وهم يعرضون علينا أن ننعم بالفراغ وبالاهتمامات الثقافية . إنني أوافق على

دعوتهم غير أنني سأوافق عليها بعد عشرين عاماً ، إذ لم يحن الوقت بعد .
 إننا اليوم أمام مشكلات كثيرة ، فنحن في حاجة إلى المزيد من
 الاستثمارات الأجنبية لترفع نسبة النمو في البلدان المختلفة .

والواقع أن الحكومة العالمية التي جاءت بعد الحرب لم تحقق الكثير
 في هذا الميدان . وتوقف النمو تقريباً عندما أمسك المحافظون بزمام
 السلطة ..

والواقع أن المطالبة بمزيد من الجهد ذات طابع أخلاقي وإنساني في
 الوقت نفسه ، ونحن لا نقدم الكثير في ميدان المساعدات الخارجية . إن
 الحاجة ماسة إلى رفع نسبة فائض صادراتنا .

ونحن في حاجة أيضاً إلى تخفيف حدة الالتزامات في الداخل ، وسنظل
 — سنوات عدة — محتاجين للاتفاق في ميدان الخدمات الاجتماعية .
 وأحب أن أشير هنا إلى مدى النقص الذي نعانيه في المستشفيات
 والمصحات العقلية ، والمدارس الجديدة وبيوت العجزة ، وما شابه
 ذلك ، ونحن في حاجة إلى رفع نسبة الانفاق إذا أردنا توفير خدمات
 صحية وتعليمية تضارع أرقى المستويات الموجودة .

وهناك أيضاً مشكلة رفع الاستهلاك الفردي ، إن الناس مصممون
 على النهوض — في أسرع وقت — بمستوياتهم المعيشية ، وعلى الحكومات
 أن تستجيب لهذه الرغبات .

وهناك أيضاً مشكلة ميزان المدفوعات ، ونحن في حاجة إلى مزيد من
 هائض الصادرات ، وأن أي انهيار — في المستقبل — في شروط التجارة

سيجتم رفع نسبة الصادرات للاحتفاظ بالمستوى الحالى للمعيشة .
 من أجل هذا كله أرى أن مشكلة النمو السريع ستكون مشكلة السنوات القادمة ، وستكون الهدف الهام الذى يجب أن نضعه نصب أعيننا . وعلى الحكومة العالمية القادمة أن تدسّح بالعزم والتصميم فى الميدان الاقتصادى ، إن هذا النمو السريع لا يتعارض أبداً والمثل الاشتراكية العليا ، وإنما يعتبر شرطاً لتحقيق هذه المثل ، كما أنه شرط لوصول حزب العمال إلى السلطة ، فبدون هذه الأهداف لن يثق فيه الجمهور البريطانى .

٢ — هل نعطى للنمو الأولوية الساحقة :

ولكن ليس معنى هذا أن نتطرف ونعطى مسألة النمو الأولوية الساحقة ، ذلك لأن ما حققناه فى بريطانيا يتيح تنفيذ هذه المطالب بنسبة معتولة . وإن ظروف الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية قد انتهت . وقرارنا برفع الإنتاج فى الوقت الحالى ليس بالقرار الاجبارى على الاطلاق ، وليس بالقرار الذى تمليه الضرورة .

والواقع أن نسبة النمو فى الوقت الحالى تسمح بارتفاع مستوى المعيشة إلى الضعف فى خلال ٢٥ عاماً . وهذا احتمال جميل ، معقول . وهكذا سنضطر إلى مضاعفة الجهد فى العشر السنوات القادمة ، وبعد ذلك لن تلمح علينا المطالب مثلما تلمح الآن ، غير أن البعض يريد أن نتحمل فوق ما فى طاقتنا ، مشيراً إلى مستويات النمو فى البلدان الأخرى ، قائلين بأن هذا

يؤثر — مثلاً — على الميزان التجارى الخارجى . غير أن معظم رجال الاقتصاد لا يرون هذا رأى المجحف .

ولقد اتجه دعاة النمو إلى قسم آخر فى الكرة الأرضية ، فهم يبحثون الآن عن الانتصارات علينا وعلى الغرب . إذ يقال إن الاقتصاد الروسى ينمو بنسبة ٦٪ سنوياً ، وأن الطاقة الإنتاجية — فى ميدان التصنيع — ستد ارتفعت أيضاً ارتفاعاً كبيراً .

ولكن لنفرض أن السوفيت استمروا يسبقوننا فى النمو فما الذى يقلقنا ؟ .

يقال إن علينا أن نلحق بركب السابقين إشباعاً منا لمطالب مواطنينا . ولكن ، لو تصورنا أننا استطعنا سد الهوة بيننا وبين الاتحاد السوفيتى تطلب هذا منا إشباع المطالب المادية بنسب أكبر . غير أن هذه الخطوة ستؤثر على أوجه نشاط أخرى تأثيراً ضاراً سيتطلب هذا منا المحافظة على عدم المساواة من أجل عنصر الباعث والحافز ، وسيتطلب منا توحيد العمل ، وحرمان العمال من حق الاضراب ، ومطالبتهم بالتضحية بوقت الفراغ ، بالتلذذ بالثقافة ، أو راحة البال . إن النظام الاستبدادى يضحى بهذا كله فى سبيل النمو . والنمو لا يبرر التخلي عن الديمقراطية . والذين يتخبطون فى هذه المسألة إنما يخلطون بين النمو الاقتصادى وزيادة الاستهلاك . غير أن هناك اختلافاً بين الاثنين بطبيعة الحال . وأعتقد أن الارتفاع السريع المتصل للاستهلاك المحلى هو

هدف الاشتراكية الاساسى . ويجب أن يكون هناك نمو يتمشى
وهذا الارتفاع .

إن خوفنا من النمو السوفيتى إنما يرجع إلى أسباب سياسية
واستراتيجية ، لا إلى أسباب اقتصادية . ذلك لأن لهذا النمو نتائج
عسكرية . ولكن ، لنفرض أن الروس تفوقوا علينا فى اجمالى الانتاج
الصناعى فهل معنى هذا أن ميزان القوى سينقلب ؟ .

إن هناك مواد أخرى تؤثر على هذا الميزان كالأسلحة الذرية
والقنابل الهيدروجينية .

ويقال أيضاً : إن سرعة النمو السوفيتى وارتفاع المستويات المعيشية
سيجعل الشيوعية أكثر جاذبية وبذلك يضعف صوت الديمقراطية .
فالبالدان المتأخرة ستعتقد أن التخطيط الشيوعى وحده هو الذى سيحقق
ارتفاعاً فى مستوياتهم المعيشية . غير أن شعوب هذه البلدان لاتستطيع
أن تمارن بسهولة بين رخاء روسيا ورخاء الغرب . ومهما انسأقت هذه
البلدان فى عواطفها فإن مستوى المعيشة فى بريطانيا أو أمريكا لا يمكن
أن يتضاءل فى يوم من الايام بالنسبة لروسيا .

وهناك من يقول : إن استعداد روسيا والغرب لمساعدة البلدان
المختلفة يعتمد على مستوى النمو فى كل منهما . وحتى لو صح هذا فلا
أصدق أن تباطؤ النمو فى الغرب سيؤدى إلى النتائج السياسية الخطيرة
التي يتكهنون بها .

إن اختيار بلد متأخر بين التحالف مع الغرب أو التحالف مع

روسيا لا يخضع للسياسة الاقتصادية بقدر ما يخضع للسياسة الخارجية .
إن الاختيار يخضع للصورة التي رسمتها أفريقية وآسيا لكل من
روسيا والغرب . وفي هذه الحال تصبح سياسة بريطانيا في قبرص
أو كينيا أهم من مقدار المعونة الاقتصادية التي تقدمها .

ليس معنى هذا أنني استنكر المعونة السخية . فالمعونة السخية اتجاه
أخلاقى إنسانى . غير أن مقدار المعونة لا يعتمد على نسبة النمو .
والكميات الموجودة أقل من المقدر . غير أن وجود نسبة معتولة من
النمو شرط من شروط المعونة الكافية . والملاحظ أن النمو في بلدان
الغرب يتم بسرعة .

الاستثمار والادخار والتنظيم

١ — الضغط لتحقيق استثمار كبير :

ان ارتفاع معدل تكوين رأس المال يتطلب ثلاثة شروط : الشرط
الأول : توفر باعث قوى للاستثمار عند مديرى المشروعات التجارية ،
والشرط الثانى ، هو توفر المبالغ المناسبة لتحويل الاستثمار ، والشرط
الثالث هو توفر موارد الثروة المادية أى المدخرات الكافية .

ربما كان عدم توفر أى شرط من هذه الشروط فى مختلف الأزمنة
عاملاً هاماً يحد من الاستثمار . وفى السنوات الأخيرة كان نقص المدخرات
هو الذى يحد — إلى حد ما — من نشاط الاستثمار . ولكن على الرغم
من هذه الحقيقة فإن كبار رجال الأعمال كانوا ينادون بأن الذى يحد

من الاستثمار هو العجز عن التحويل وعدم توفر رأس المال الذى يقدم رجال الأعمال على المخاطرة به وأن هذا يرجع إلى ارتفاع مستوى الضرائب .

وفى سنى ما بين الحرب العالميتين كان السبب فى بطء حركة الاستثمار هو تردد رجال الأعمال فى استثمار أموالهم ، وباستفحال خطر البطالة ازدادت روح التشاؤم تملكا على نفوس رجال الأعمال مما أدى إلى قلة بواعث الاستثمار .

ولكن يمكننا أن ننظر إلى فترة ما بين الحربين على أنها فترة شاذة ويبدو أن المستقبل فى السنوات القادمة يختلف عن هذه الفترة فقد حدث التطور الذى شمل العالم كله إذ ازداد الاستهلاك وقل الادخار مع المضى إلى الامام فى سبيل تحقيق المساواة كما ازداد نفوذ نقابات العمال وبدأ استقرار ميزانية الدولة بفعل الأساليب الآلية التى تلجأ لها الدولة وازداد معدل نمو سكان العالم وارتفع مستوى الأسعار مما أدى إلى نشاط التجارة بين الدول .

وليس هناك أى دليل على انقلاب هذا الوضع خاصة بعد تعرض الحكومات للضغط من جانب الناخبين ، إذ أن كل حكومة تعمل على محاربة البطالة والقضاء عليها فى أقصر وقت حتى لا يؤخذ عليها التقصير أو الإهمال فتسقط ، فى الانتخابات ، ولا شك فى أن هذا يحفز الحكومة على رفع مستوى العمالة وعلى زيادة الطلب .

وتؤيد تجربة ما بعد الحرب ولا سيما فى الولايات المتحدة الرأى

القائل بأن الاجراءات الخاصة بالمحافظة على مستوى الطلب هي اجراءات عملية وفعاله .

ولا شك في أن العمالة تترك آثاراً اقتصادية حسنة . وليس السبب في ذلك هو أن الاستثمار سيزيد عما كان عليه في حال الركود ولكن لأسباب أخرى عامة . ومن العبث أن نؤمن بأن البطالة تعمل على زيادة الطاقة الانتاجية لأنها تزيد الحوافز على العمل وتضغط نفقات الانتاج فمما لا شك فيه أن خفض النفقات أمر مرغوب فيه ولكن لو حدث هذا إلى درجة انتشار البطالة فلا شك في أن التوازن سيختل سريعاً .

فن ناحية العمال نجد أن البطالة تدفعهم إلى البطء في العمل وتحديد انتاجيتهم أما بالنسبة لأصحاب الأعمال فإننا نجدهم يتجهون إلى سياسة تنويع الانتاج وعدم الاعتماد على انتاج من نوع واحد ولا شك في أن هذا يقضى على مزايا التخصص والانتاج الكبير مما يؤدي إلى هبوط مستوى الكفاية الانتاجية .

أما في حال العماله فإن العمال لا يعملون على تقليل انتاجهم بل إنهم لا يعترضون على استخدام الآلات التي توفر جهود العمال على حين نجد أصحاب الأعمال يميلون إلى زيادة استثماراتهم وإلى عدم الخوف من المخاطرة في هذا المجال ولا يتبعون سياسات من شأنها الاضرار بالانتاج وتحديد الاسعار لأنهم يريدون تصريف المنتجات .

ولكن هذا التقدير يرجع إلى أسباب اقتصادية واضحة إذ أن القرارات الخاصة بالاستثمار سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص

تقوم على أساس توقعات الطلب والأسعار والأرباح في المستقبل ، وتتأثر هذه بدورها بمستوى الطلب الجارى والأرباح في المستقبل وتتأثر هذه بدورها بمستوى الطلب الجارى والأرباح الجارية ولما كانت العمالة تؤدي إلى زيادة معدل الانتاجية وبالتالي إلى زيادة الدخول الخاصة والاستهلاك فلا شك أن هذا سيجفز على زيادة الاستثمار لمواجهة الطلب المتزايد .

وربما أدى استمرار العمالة إلى خوف رجال الأعمال فجأة من احتمال وصول النشاط الاقتصادى إلى القمة التى يبدأ بعدها الهبوط ولكن الحقيقة هى أن هذه النزعة التشاؤمية لم يكن لها أثر يذكر إذ أن العمالة استمرت طيلة فترة ما بعد الحرب مما جعل رجال الأعمال يثقون فى السوق مما أدى إلى ظهور التضخم والمضى فيه . ولا شك أن هذه الثورة التى حدثت فى نفوس رجال الأعمال هى أهم حدث اقتصادى فى جيلنا هذا .

٣ — تهديد التضخم :

إن وجود مدخرات كافية أمر ضرورى للنمو الاقتصادى فحسب بل للحفاظ على الاستقرار أيضاً . ولم يكن هذا موفراً قبل الحرب عندما لم يكن الافتقار إلى الاستقرار يؤثر على الادخار بل كان نتيجة للتقلبات الدورية فى الاستثمار وعندما كان استمرار انخفاض مستوى التوظيف حتى فترة الانتعاش من علامات الادخار المتزايد .

ولكن بزوال البطالة اليوم لم تزل ظاهرة الدورة التجارية ، فيحتمل

أن تحدث تقلبات كبيرة في حركة الاستثمار على الرغم من ارتفاع مستوى التوظيف أثناء الدورة . ولكنى أعتقد أنه لا يحتمل أن تحدث دورات تجارية في شكلها القديم في بريطانيا، ولا يرجع هذا إلى نية الحكومات في مقاومتها فقط بل ازدياد استقرار حركة الاستثمار . ولا تتوقع حدوث دورات تجارية كالدورات السابقة بعد أن أصبحت الحكومة تتولى استثمار أكثر من نصف الاستثمارات الخاصة بالسلع الرأسمالية خاصة وأن استثمارات الحكومة لا تخضع للتغيرات الدورية . بل إن الأمور تطورت في القطاع الخاص أيضاً بحيث أصبحنا نستبعد قيام هذه الدورات .

والواقع أن الدورات التجارية الشديدة في مجال الاستثمار ترجع أولاً إلى القدرة على تأجيل واستئناف ووقف أو زيادة معظم المشروعات الرأسمالية بسهولة وبسرعة ، وثانياً إلى اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار على ضوء التوقعات الدورية القصيرة الأجل .

والواقع أنه لا يحتمل أن يتوفر أى من السببين السابقين وذلك لأن العمليات الانتاجية أصبحت تتوقف على عوامل طويلة الأجل لا تخضع للتوقعات القصيرة الأجل كما أنه أصبح من الصعب وقف الانتاج أو تأجيله أو ما إلى ذلك من الاجراءات التى تسبب الدورات التجارية نظراً لتعقيد العمليات الانتاجية . ولا شك فى أننا لا ننفى حدوث بعض التقلبات كما حدث فى عام ١٩٥٥ غير أنه يستبعد أن تحدث تقلبات شديدة كتلك التقلبات التى كنا نسمع عنها من قبل .

٣ — عرض المدخرات الخاصة :

تتألف المدخرات الخاصة من تلك المدخرات التي تنشأ عن التعاقد : مثل عقود التأمين أو الرهونات المحدودة أو مدخرات المشتغلين بالتجارة ولا شك أن هذه المدخرات قد زادت إلى حد كبير في بريطانيا ، وعلى الرغم من وجود أسباب كثيرة لتعليل زيادة هذه المدخرات فليس من الممكن تفسير ذلك بشكل قاطع ، والمعروف أن الأغلبية العظمى من الأسر لا تدخر إلا مبالغ ضئيلة إذ أن الادخار الاجمالى يتأثر كثيراً بقرارات الاقلية من أصحاب المدخرات الضخمة .

ولكن على الرغم من التقدم الحديث ، فإن المدخرات الخاصة لا يمكن أن تحتل مكانها الرئيسى السابق . فزيادة المساواة وقلة عدد أصحاب المشروعات الصغيرة الذين يعتمدون فى التوسع على مدخراتهم الخاصة وازدياد الشعور بالاستقرار . كل هذه العوامل تجعل من العسير زيادة المدخرات الخاصة . فلا شك فى أن المدخرات ستزيد بارتفاع مستوى الدخل ولكن لا يحتمل أن تتغير نسبة المدخرات فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية .

من الوسائل التى تتخذ لزيادة المدخرات هى العمل على إيجاد التفاوت فى الدخل وخفض الضرائب على أصحاب الدخل الذين يساهمون بالنصيب الأكبر من المدخرات وتخفيض الانفاق الحكومى فى النواحي

الاجتماعية ، غير أن هذه الوسائل ستؤدي إلى إيجاد مشكلات أخرى فضلاً عن أنها تتعارض والمبادئ الاشتراكية .

ولعل تشجيع بائع الحياطة والاحتراس من المستقبل من أهم الوسائل التي تشجع على الادخار دون التأثير على المساواة في الدخول . وربما قلت أهمية هذا البائع نتيجة لازدياد الشعور بالاستقرار الاجتماعي .

٤ — عرض المدخرات : الصناعات المؤممة :

هناك مصدران آخران للادخار وهما الصناعات المؤممة والميزانية وحتى الآن لم يساهم المصدر الأول بأية مدخرات نظراً لسياسة خفض الاسعار التي تتبعها الحكومات . والمعروف أن الصناعات المؤممة تعمل على الموازنة بين المصروفات والايرادات غير أن هذا الأمر من شأنه أن يقلل الأرباح وبالتالي يخفض الأجور في هذه الصناعات . ولا شك أن خفض الأجور يؤثر على إنتاجية العامل وعلى الأبحاث الفنية .

والواقع أن الاسعار التي تباع بها منتجات الصناعات المؤممة لا تخضع للسوق وعوامل العرض والطلب ، ولذلك تعمل الحكومة في بريطانيا على مساواة التكاليف بالاسعار ، بغض النظر عن مستوى الاسعار في السوق . ولا شك أن هذه السياسة تهدف إلى إتاحة السلع لأكثر عدد من الأفراد . ولكن حدث أن خفضت الحكومة أسعار الفحم دون ما سبب ذلك أن سعر البيع كان بعيداً كل البعد عن قيمته في السوق .

والنتيجة الحتمية لذلك هي هبوط مدخرات القطاع العام في الصناعة

إلى الحضيض بل إن المدخرات تكون سلبية في بعض الأحيان . وقد ترتب على ذلك أن أصبح القطاع الخاص والضرائب في فائض الميزانية هما المصدران الرئيسيان للمدخرات .

ولاشك أنه من الأفضل أن تعمل المصانع المؤمنة على تجميع بعض المدخرات ، غير أن هذا الإجراء من شأنه أن يجعلها أشبه بالمصانع الخاصة وتبطل الفائدة المرجوة منها . لذلك فإن من الأفضل عدم اتباع سياسة التأمين الآن لأنها ستزيد المشكلة صعوبة حيث أن التأمين سيؤدي إلى حرمان البلاد من مدخرات الشركات مما يزيد عبء الضريبة .

٥ - عرض المدخرات - المدخرات الخاصة :

تتخذ مدخرات الحكومة مظهرين : المظهر الأول يمثل نصيب صافي مدخرات الحكومة في التطور الاقتصادي الطويل الأجل . والمظهر الآخر هو دور سياسة الإنفاق الحكومي في ضمان الاستقرار .

والواقع أن التطور المعتدل يتطلب مستوى من المدخرات الحكومية لا يختلف كثيراً عن المستوى الحالي على حين يتطلب التطور السريع زيادة نسبة المدخرات الحكومية إلى الدخل القومي . وإذا كنا نريد أن تتفادى زيادة نسبة الضرائب التي تقتطع من الدخل في حال التطور المعتدل من خفض معدل نمو الإنفاق الحكومي عن نمو الدخل القومي ، على حين يتطلب التطور السريع خفض سرعة زيادة الإنفاق الحكومي عن الدخل القومي .

ولاشك أن رفع مستوى الضرائب يعتبر وسيلة من زيادة المدخرات غير أن المضي في مستوى الضريبة يسفر عن آثار سيئة ، وقد قال كولين كلارك : إن رفع مستوى الضريبة بحيث تستوعب ٢٥ ٪ من الدخل القومي يسفر عن تضخم خطير ، غير أن هذا الرأي ينطوى على مبالغة إذ أنه من المعروف أن رفع مستوى الضريبة المباشر لا بد وأن تكون له آثار سيئة على الإنتاج ، بحيث ينتهى الأمر بإزالة آثار الضريبة المرتفعة وعدم زيادة المدخرات .

مشكلة الربح الخاص

١ - الربح كفائض قيمة يؤدي إلى تزايد رأس المال :

إن مستوى الادخار الكلى المطلوب ، رغم ما قد يحدث في نطاق المدخرات الشخصية أو الحكومية ، لا بد وأن يتطلب أيضاً مستوى عالياً لمدخرات الأعمال التجارية ، وبالتالي للأرباح العالية في الصناعة الخاصة والعامة . وهذا يعتبر بمثابة شرط أولى للنمو السريع ، ليس لمجرد فائدتها بالنسبة للمدخرات بل أيضاً كحافز للصناعة لكي تمتد وتتوسع في نطاقها كمصدر لرأس مال جديد . وطالما كنا نحفظ بقطاع خاص فإن الاشتراكيين سيرحبون بطبيعة الحال بتجميع الربح الخاص .

وطبعاً أن يؤدي هذا إلى انبثاق مشكلة سياسية حادة . لا لأن الأرباح العالية تلقى قبولا من الشعب ، بل كان ذلك منذ الأيام

الأولى للحركة العمالية التي عارضت هذا الاتجاه بشدة ، ومجرد تشجيع أية حكومة عمالية لذلك يعد خيانة عظمى للبادئ التي قامت عليها الاشتراكية. وهكذا فإن مشكلة الربح تعد محنة اقتصادية تواجه الديمقراطية الاشتراكية المعاصرة ، ومحاولات علاجها ستحدث حركات عنيفة في اليسار .

وقد قال كارل ماركس : إن التناقض الداخلي للرأسمالية إنما هو الميل لتكديس الربح بصورة واضحة . على حين أن التناقض الداخلي للديمقراطية الاشتراكية ، قد يكون رفضها في الظروف غير الثابتة ، الاعتراف بالحاجة إلى مثل هذا التكديس .

واعترضات الاشتراكية على الربح الخاص بأنه يؤدي إلى سوء توزيع ، الموارد ، أو أنه يعطل الحوافز التي قد سبقت مناقشتها في الفصول السابقة . ولكن نقتصر هنا على تبيان الدور الاقتصادي الذي يلعبه الربح بصفة كونه فائضاً يؤدي إلى تكديس رأس المال .

بيد أنه حتى هذا الدور لم يأخذ به الاشتراكيون في الماضي في معظم الأحيان . ذلك أن دور الربح كعامل في تكديس رأس المال ، يتشابه ومفهوم ماركس عن الربح كمظهر للاستغلال . ففي نظرية ماركس ، كما هو معروف ، « يضطر ، العامل إلى العمل ساعات أطول مما يتطلبه إنتاج السلع اللازمة لاشباع حاجات المعيشة ، بمعنى أن العامل يشتغل لانتاج تفوق قيمته الأجر الذي يحصل عليه .

وفائض القيمة هذا الذي كان مفروضاً أن يذهب إلى العمال ، إنما

يذهب إلى أصحاب رموس الأموال الذين يمتلكون وسائل الإنتاج .
وهذا الفائض الذى يأخذ شكل ربح هو الذى يؤدي إلى الاستغلال .

ولكن الواقع ، هو أن ظهور فائض القيمة ، أو الربح ، لا يعتمد
مطلقاً على ظروف الإنتاج الرأسمالى . فهو قد يحدث فى أى مجتمع ، مهما
يكن من شخصية من يمتلك وسائل الإنتاج ، حيث يتوفر واحد أو
اثنين من الظروف .

أولها أن يكون الاقتصاد ديناميكياً متطوراً وليس جامداً . فالنمو
الاقتصادى يعتمد على تخصيص جزء من الإيراد للتوسع أو لتحسين
أدوات الإنتاج ، بمعنى أنه يتطلب تقليل فائض القيمة واستخدامه كرأس
مال للاستثمار : وعلى ذلك فإن تخفيض فائض القيمة هو إجراء تمهيدى
لنمو الاقتصادى . وهذا ينطبق على الدولة الشيوعية أو الدولة الرأسمالية
والبلد الذى قد يشذ عن ذلك هو الذى وقف نمو سكانه عند حد معين ،
وارتضى مستوى معيشة ثابتاً وتجمدت معارفه العلمية ولم يأخذ بأى
تحديد فى الأساليب الفنية .

ولكن الواقع ، أنه حتى فى مجتمع جامد غير متطور كهذا ستكون
هناك حاجة إلى بعض فائض القيمة ، لتمويل الأدوات السياسية والعسكرية
والإدارية فى الدولة .

وعلى ضوء ما شرحناه من كون فائض القيمة أو الربح ، شيئاً لا غنى
عنه ، فلن يكون هناك معنى لاعتراض الاشتراكيين عليه من ناحية
المبدأ — هذا هو الاتجاه الذى سار فيه اتجاه حكام السوفيت ، الذين

ربما استخلصوا من رعاياهم أكبر قدر من فائض القيمة بدرجة لم يذهب إليها أى حاكم على مر العصور . وماركس لم يضع فى اعتباره إطلاقاً ، إمكان حدوث الاستغلال فى مجتمع اشتراكى ، فقد افترض أن الانتقال إلى الاشتراكية لا يكون إلا بعد أن يتم الرأسمالى « وظيفته للتقليدية ، فى تنمية نظام الانتاج إلى الدرجة التى يصل فيها هذا النمو إلى منتهاه بدون لزوم .

غير أنه من غير المحتمل تحقق هذا الافتراض ، وفى روسيا الشيوعية لم يقتصر الأمر على استخدام الجانب الأكبر من فائض القيمة فى زيادة الإنتاج الحربى والتوسع فى الجهاز البيروقراطى ، بل أيضاً لتجميع الربح وتكوين رأس مال من أجل سياسة اقتصادية مركزية . ووصلت الحكومة السوفيتية فى استثماراتها إلى درجة تجاوزت حد الاستغلال وأثارت بذلك موجة من المعاناة والآلام بين صفوف الطبقات العاملة لم يحدث لها مثيل حتى خلال الثورات الصناعية فى الغرب . ولكن رغم الاستياء الذى يسببه هذا الاهتمام البالغ من جانب روسيا السوفيتية على حساب القيم والحرية الإنسانية ، فإن خلق رأس المال فى الحقيقة يجب أن يكون الباعث الأول للنشاط الاقتصادى فى أى اقتصاد نام . وهذا يستلزم خلق فائض القيمة وبالتالى تجميع الربح .

٢ — فرض الضرائب على الأرباح ، والبواعث

من الانتقادات التى توجه إلى سياسة فرض ضرائب على الأرباح العالية قد يضعف الباعث للاستثمار مما يؤدي إلى عدم تمكن الاستثمار

الخاص من أن يلعب دوره كاملاً . غير أن هذا العامل (عدم توفر الرغبة في الاستثمار) لم يكن هو الذى حد من الاستثمارات فى فترة ما بعد الحرب ، بل كان ذلك نتيجة الافتقار للموارد الطبيعية فى صناعات السلع الانتاجية . فالصناعة فى مجموعها كانت تود التوسع فى الاستثمار بدرجة أكبر من امكانياتها المتاحة فى الواقع .

وهكذا فإن أى تخفيض فى الضرائب ، حتى لو حقق الغرض منه وهو إثارة باعث الاستثمار ، لم تكن لتزيد مدى خلق رأس المال ، بل كان من شأنه أن يزيد ضغط التضخم وإيقاع العبء على الصناعات البنائية الهندسية . وكان يمكن أن يزداد الاستثمار لو أجرى هذا التخفيض فى نواح أخرى مباشرة (كالتصدير والدفاع) أو لو ضوعفت الادخارات .

وعلى أية حال فإن فترة ما بعد الحرب تعتبر فترة استثنائية ، نظراً لما تخللها من قلة الطلب والتضخم الذى شلته الحرب الكورية ، ولكننا الآن وقد دخلنا مرحلة طبيعية ، فلم يعد العامل الرئيسى هو الموارد الطبيعية ، بل هناك بواعث الاقبال على المشروعات التجارية القائمة على توقع الربح فى اقصر وقت .

هذا إلى جانب أن الضرائب على الأرباح إنما هى ضريبة نسبية . وليست تصاعدية ، والمعروف أن الضريبة النسبية ايس لها سوى أثر ضئيل على البواعث .

ويقال أحياناً إن الاتجاه المعادى للأنصبة العالية يؤثر بطريقة ما ، فى البواعث الشخصية لكبار رجال الأعمال ، ولكن ليس هناك دليل واضح

على ذلك ، طالما أن معظمهم لا يمتلك سوى جزء محدود من الأعمال التي يديرونها . فليس من المعقول عندئذ أن يكون الدافع الأول لرغبتهم في مضاعفة الأرباح هو زيادة أنصبتهم، أو أنهم يفقدون اهتمامهم بالتوسع في نطاق الأعمال ، إذا ما قلت تلك الأنصبة ، فهذا الافتراض يناقض واقع كبار رجال الأعمال في أنهم يحملون عبء المسؤولية ليس فقط لإزاء حملة الأسهم بل كذلك تجاه العمال والمستهلكين وأنهم لا يجذبون أية محاولة تؤدي إلى عدم التوازن بين الثلاثة .

إذن فما هو الباعث الذي قد يدفع رجل الأعمال الحديث إلى مضاعفة الأرباح ؟

إنه قد يقوم على ذلك أحياناً لمضاعفة مكافأته الشخصية إذا كان مرتبه يشمل عنصر المكافأة ، ولكنه يفعل ذلك نتيجة مزيج من البواعث النفسانية والاجتماعية . فهو يميل إلى أن يتوافق مع المؤسسة التي يعمل لديها والتي تعتبر بالنسبة إليه كياناً وشخصية تختلف تماماً عن كيان حملة الأسهم ، وليس الولاء وحده للمؤسسة بل جميع البواعث الشخصية ، كالاعتزاز بالمهنة والرغبة في تبوأ مكانة بارزة في ميدان الأعمال وتحقيق الذات .. ، تجد متنفساً لها وتجاوباً في الأيراد العالي والنمو السريع وبالتالي في الأرباح العالية وذلك هو المنبع التقليدي لارتفاع شأن الأعمال الحرة وازدياد مكانتها ونفوذها .

وعلى العموم . فاني أرى أن الضغط الاجتماعي والاقتصادي على التوسع والامتداد وهو ما أشرنا إليه في الفصل السابق ، قد أصبح أقوى من الجدل الذي أثير حول مدى الكفاية الجدية لرأس المال ، وأنه ما لم

يحدث تغير مفاجيء في الجو الاقتصادى (والسياسى) فأنى لا أتوقع أن يتم فرض القيود الأساسية على الاستثمار حتى فى مستوى الضرائب الحالى من جانب البواعث فى ميدان الأعمال .

وبوسع الحكومات أن تشجع الاستثمار عن طريق زيادة المبالغ المخصصة للاستثمارات وبذلك تحول دون أى هبوط فى حصيله الضرائب على الأرباح أو زيادة فى الأنصبة الموزعة برفع معدلات ضريبة الأرباح فى الوقت نفسه وهذا بمثابة سلاح احتياطى سيكون له فعالية اذا ما عجزت الصناعة عن توفير الحافز لتكوين رؤوس الأموال .

٣ — الشركات الجديدة أو الصغيرة

رغم أن الصناعة فى مجموعها تتمتع بموارد مالية كافية تحت تصرفها ، فليس الأمر كذلك بالنسبة لجميع أنواع المؤسسات مثال ذلك الشركات الصغيرة أو الجديدة التى تحاول التوسع . والتى يقترح البعض اخضاعها ضرائب ، عالية . وهذه المشروعات سبق أن وجهت إليها ضربة عنيفة نتيجة تغير نظام المدخرات الشخصية وهو التحويل من المستثمر ذى الأموال الوفيرة الذى يرغب فى تجربة حظه ، الى المدخر الصغير أو المتوسط الذى يتطلع إلى منفذ سليم مضمون لأمواله .

وعلاوة على هذا ، فإن الضريبة الأشد التى وجهت لمثل هذه المشروعات كانت كالضرائب العالية ، فكما زاد مقدار الضريبة كلما قلت الفرص فى إمكان تمويل التوسع من الأرباح المكتسبة ، ازدادت الحاجة الى تمويل خارجى ، ولكن يلاحظ بالنسبة للتمويل الخارجى أن الشركة

الكبيرة لها ميزة على الشركة الصغيرة فهي تقدم ضمانا أفضل ، ويمكنها بسهولة أكثر الحصول على توصيات و ضمانات البنوك ، كما أن بوسعها الحصول على رهوس أموال بشروط سخية ولآجال طويلة دون أن تلقى معارضة أو صعوبة من جانب حملة الأسهم ، وحتى إذا ولت وجهها شطر السوق فإن هذا يكون بأقل نفقة أو تضحية على حين كانت الشركة الصغيرة على العكس من ذلك فهي لا تحصل على القروض الا بشق الأنفس وببذل الكثير من الجهد ، كما لا بد لها في ذلك من الاعتماد على الأرباح التي تحتفظ بها ، فتأتي بعد ذلك ضريبة الأرباح لتقضى على كل أثر لمزيتها .

ويقال عندئذ : ان الاستثمار في هذه الحال سيتجه الى التركيز في شركات كبيرة قائمة بموارد سائلة متوفرة ومركز قوى يتيح لها التعامل والاقتراض على نطاق واسع . ومن شأن هذا بطبيعة الحال أن يؤدي إلى تشجيع الاحتكار في الوقت الذي يسد الطريق أمام الشركات الصغيرة النامية والراغبة في التوسع ، والتي يعتبر نموها أمرا حيويا للتقدم الاقتصادي . ولكن رغم ما يبدو من صحة هذه الحقائق ، فاني أعتقد أن هناك بعض المبالغة في إبراز تلك الآثار السيئة . فما مدى خطورة هذه الآثار؟

الآثار الأولى : هو القول بأن تشجيع الشركات الكبيرة على النمو يعتبر بمثابة تشجيع للاحتكار . والرد على ذلك هو أن توسيع النطاق لن يؤدي إلى الاحتكار الا اذا ظل حجم السوق ثابتا دون تغير . غير أن سوق معظم المنتجات يتسع ويمتد جنبا إلى جنب مع الارتفاع العام في الإيرادات والدخول ، هذا إلى أن الأسواق الجديدة تظهر بصفة مستمرة باطراد اكتشاف منتجات جديدة وتكوين أذواق جديدة .

حقيقة إن فرض ضرائب ثقيلة على الشركة الصغيرة اليافة قد يفسد الأمور ، ويزيد من قوة احتكار الشركات الضخمة في كل صناعة . ولكن حتى هذا ليس مؤكدا تماما .

فإن التحدى التنافسى لهؤلاء العمالقة لا يأتى من جانب الشركات الصغيرة أو الجديدة ، بل يأتى غالبا من الشركات الكبيرة في الصناعة نفسها ، وهذا يعد مجرد شبه احتكار أو احتكار جزئى بين عدد محدود من المتنافسين فى المستوى نفسه لهم الصفات نفسها ورغم ندرة حدوث هذا النوع من الاحتكار فإنه قد يأخذ مظهراً حاداً عنيفاً كما هو حادث فى صناعة السيارات فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ثم إنه قد يأتى أيضاً من جانب الواردات أو إجراء حكومى ضد الترنست أو من تطوير وتنمية منتجات جديدة .

ولذلك لا بد لنا من أن نميز بين تشجيع الحجم وتشجيع الاحتكار .

فتشجيع الحجم ليس له دائماً أثر سىء على التقدم الاقتصادى خاصة فى الصناعات المتقدمة فنيا التى يعتمد عليها مستقبلنا الصناعى أساسا ، فمثل هذا التقدم يحتاج غالبا إلى مدى معين من رأس المال والاستثمار ، واتفاق على البحث العلمى والفنى الذى لا غنى عنه بجانب الموارد . وهذا لا يعنى أن الشركات الصغيرة والجديدة لن تتاح لها الفرصة أبداً للتقدم أو الكفاية فكل ما هنالك هو أن نظام الضرائب الذى يتلاءم مع الشركات الكبيرة ، ليس من الضرورى أن يكون له أثر سىء على التقدم الاقتصادى .

حقيقة هناك بعض الحالات ، في ظل أية سياسة ، حيث يكون لمثل هذا النظام آثار سيئة ، وهي التي نجد الأرباح المكتسبة فيها مجتمة ومكدسة ولكنها لا تستثمر في أرصدة فيزيقية جديدة بل في أرصدة محدودة الفائدة . ونظرية المدينة ، وهي العلاج الامثل في مثل هذه الحالات ، كما أنها أسهل في حال اختلاف نظام الضرائب إذا دفعت تلك الأرباح على شكل أنصبة كبيرة ، تولى وجهها عندئذ مرة أخرى شطر سوق استثمار رائجة ، إلى شركات أكثر كفاية في حاجة إلى رموس أموال .

ولكن لاشك في أن هذا الباعث على تكديس المال هو أقل شيوعا من الرغبة في التوزيع دون حاجة إلى تمويل خارجي ، وهو لا يزال أقل شيوعا في الجو الحالي الذي يسوده الميل إلى التوسع والامتداد ، عن جو سنى ما بين الحربين الذي اتسم بطابع الحرص والتفاؤل . . وبالطبع ليس بالامكان تغيير النظام الكلى للضرائب من أجل حالات استثنائية قليلة .

ولكن لاشك في أن هناك دوراً أمام الشركات الصغيرة يمكنها أن تلعبه ، ولا بد من إتاحة الفرصة لها لذلك وأكثر من هذا ، فإن ازدياد الأهمية الاقتصادية النسبية للشركة العامة الضخمة يجب أن يقابله اهتمام أكبر للشركات الصغيرة على أسس اجتماعية واضحة ولا مندوحة من قيام صعوبات في وجهها بالنسبة للتمويل الجديد . . ولكن ليس معنى ذلك أن نخفض الضرائب أو نشجع الأنصبة العالية في الصناعة في

مجموعها ، وعليه فإنه يتحتم علينا عندئذ أن نحكم الرقابة والاشراف على سياسات التوزيع في الشركات العامة ، مع اتخاذ اجراءات خاصة لمساعدة الشركات الصغيرة

٤ — الاشتراكيون في موقف الاختيار :

ختام النول أن تلك الآثار السيئة التي يزعم أنها تلحق بالضريبة العالية على المؤسسات كان مبالغاً فيها في الماضي ، هذا إلى أن الاجراءات الوقائية سرعان ما تتخذ في حال ما إذا ما شكلت خطراً في المستقبل .

وهكذا فيمكننا أن نختار بين هذا وبين طرق أخرى لمنع حملة الأسهم من أن يشاركوا في الأرباح العالية التي ترتبط بالضرورة بالنمو السريع .

وهناك طريقتان أخريان يمكن الأخذ بهما : الأولى هي تمويل كل أو جزء من الضريبة المفروضة على حملة الأسهم من الضريبة الموحدة (أو العامة) إلى الضريبة الشخصية .

أما الثانية فهي التحديد النسبي للأنصبة .

ومهما يكن من تباين تلك الطرق ، فليس هناك بعد ما ينبىء عن عدم استطاعتنا الأخذ باقتصاد مختلط يتسم بدرجة عالية من التشغيل ومعدل مرتفع للنمو دون أن يثرى حامل الأسهم ثراء مطرداً على حساب بنية الجماعة .

حقيقة أن بعض الاقتصاديين اليساريين ، قد لا يقبلون هذا الاتجاه ،

والمحاولة في مجموعها لا تعدو أن تكون مجرد تجربة . ولكن الاهتمام والنظر إلى الخبرات التي تجمعت لدى البلاد الأخرى ، سيؤدي إلى الاقتناع بعدم وجود مصدر نادر لا مثيل له لرأس المال الصناعي الجديد ، أو مركز مرموق يحتاج حامل الأسهم إلى أن يشغله ، أو مستوى قد لدخول الملكية لا بد منه لنمو رأس المال . فكل هذه يمكن أن تنضج بفضل عوامل اجتماعية وثقافية وتاريخية .

وهذه هي مهمة حزب العمال والتي أعتقد شخصياً أن سيقوم بها نظراً للزايا العملية العظيمة للاقتصاد المختلط ، وتكيف هذه الاتجاهات وإيجاد توافق بينها من شأنه أن يؤدي — بالضرورة — إلى نجاح التجربة .

تحديد الأجور

١ — الأجور ومرونة العمل :

يجذب كثير من الاشتراكيين وجود تخطيط حكومي منفصل للأجور ، والغالبية لا ترضيها طريقة المساومة الحالية ، والواقع أن تحديد الأجور مسألة عويصة لأن الأجر يقوم بوظائف متعددة فهو يحدد دخل العامل ومن ثم يرتبط بمسألة التوزيع . كما أن له وظيفة اقتصادية ، وهو يشكك أيضاً في تكاليف الإنتاج . وهكذا يتطلب تحديد الأجر إيجاد توازن بين اعتبارات متعارضة .

والملاحظ أن سياسة الأجور أثرت على توزيع العمل بصورة كبيرة

ويقال : إن طابع المساواة الجماعية يؤدي إلى نظام صارم الأجور — فكل نقابة عمالية تحدد مطالبها دون النظر إلى النقابات الأخرى أو لصالح الأمة .. والمعروف أن التشغيل الكامل يتطلب مرونة في العمل ومعنى هذا أن تتغير الأجور .. فالأجور تخضع لوطأة العرض والطلب ولقد كان من الممكن في الماضي رفع أجور العامل دون أن يسبب ذلك إلى المستهلك .. ودون أن تقل المبيعات .. غير أن الوضع قد تغير اليوم فقد يؤدي رفع الأجور إلى انهيار المبيعات .

وفي اقتصاديات التنافس .. خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على التصوير ، مثلنا ، نجد أن التغير في طلب العمال يتطلب نسبة من المرونة حتى مع وجود تشغيل كامل وعدم بطالة .
إن الحاجة ماسة إلى هذه المرونة .

٢ — الأجور والتضخم في الأسعار :

ولم إلى جانب الخوف من المساومة في الأجور كان هناك خوف من أن تؤدي المساومة إلى ارتفاع الأجور كلما ارتفعت الأسعار .. وهكذا بصورة مستمرة .. وسيؤدي تضخم الأجور إلى الأضرار بالصادرات ووضع الذين يتقاضون رواتب ثابتة ، كما يهدد الاستقرار الاجتماعي بصورة عامة وهكذا يتعارض التشغيل الكامل والمساومة الحرة على الأجور ، ونحن نجاني المنطق ونخرج على الواقع عندما نضع تخطيطاً لجميع قطاعات الاقتصاد ثم نترك الأجور دون تحديد .

لقد انتشر هذا الرأى ، فى يوم من الأيام معظم رجال الاقتصاد وغالبية مفكرى الجناح الايسر. فلقد قال رجال الجناح الايسر إن الاقتصاد الديمقراطى الاشتراكى لا يمكن أن ينجح إذا تركناه تحت رحمة المساومة فى الأجور ، تلك المساومة التى تقسم بعدم التناسق . وذكروا مشتركرو سمان أعدم التحكم فى الأرباح والأجور والمرتبات يؤدى إلى كساد .

وانتهى الجميع إلى أنه من الضرورى وجود سياسة قوية للأجور . غير أن البعض نسى أن زيادة كمية الإنتاج تسمح برفع الأجور دون حاجة إلى رفع الأسعار .. ونسى أن هناك بلداناً أخرى تتمتع بتشغيل كامل وأجور مرتفعة فى الوقت نفسه .

اقتصاديات التأمين

١- مقدمة :

أصبح التأمين في العقد الرابع من القرن العشرين ذا أهمية بالغة بالنسبة لحزب العمال .. فالتأمين أمر مرغوب فيه لأسباب خاصة بصناعات معينة من ناحية العقارات ، ولأسباب عامة متعلقة بجميع الصناعات من ناحية أخرى أي للإشراف على استخدام العقارات ، ذلك أنه من المعتقد أن الاشتراكية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالملكية العامة لجميع العقارات (الضخمة) . والأسباب الخاصة التي تحدد نظام تأمين الصناعات هي :

أولاً — المنفعة العامة :

هناك صناعات معينة تؤدي خدمات رئيسية تتميز إما بأن حجم المصنع كبير جداً بالنسبة للسوق (كالكهرباء والغاز) أو أن نظام التوزيع (عن طريق الأنابيب والسلكي واللاسلكي والسكك الحديدية والخطوط وغيرها) تحتاج إلى نفقات باهظة للغاية ، وستمنخفض أية مضاعفة لمثل هذه المعدات الإنتاجية أو الخاصة بالتوزيع إلى تبذير واضح في التفاوت وستؤدي إلى عدم الانتفاع بالأرصدة المنافسة .. ومن ثم فقد ساد الاعتقاد منذ وقت طويل بأن مثل هذه الصناعات المخصصة للمنفعة العامة لا تصلح للمنافسة ، وأن الاحتكار (سواء كان على نطاق محلي أو قومي)

لابد من الموافقة عليه ، غير أن جميع الحكومات قد تمسكت بخطوة ضد أى استغلال محتمل بالإشراف على مثل هذه الاحتكارات ، وإن مبدأ التنظيم العام التقليدى قد تطور إلى الحد الذى بدت عنده الملكية العامة الكاملة حلاً مشابهاً وأقرب إلى المنطق .

ثانياً — الاحتكار :

بينما كان من المسلم به أن الاتحادات الصناعية قد تتعرض للتصدع بصور تشريع مناسب انبرى فريق يقول : إن احتكارات شركة واحدة كبيرة تبررها عادة عوامل اقتصادية فنية تضر بصالح المستهلك لن تقوم لها قائمة إذا تعرضت للنفاسة الإجبارية ، وطالما أنه قد ظهر لمعظم الاقتصاديين وكذا الاشتراكيين أن الاحتكار الخاص يشكل خطراً تهديداً بالاستغلال (السياسى والاجتماعى إن لم يكن الاقتصادى) فإن الحل الطبيعى - كما يبدو - يتمثل فى إحلال الاحتكار العام محل الاحتكار الخاص عن طريق التأمين .

ثالثاً — الصناعة الأساسية :

هناك سلع معينة تقوم بإنتاجها صناعات أخرى مختلفة على نطاق واسع يعتمد عليها رخاء المجتمع لدرجة كبيرة جداً . . . ولذلك فإن أى انهيار أو انخفاض فى إنتاجها ، وكذا فى مستوى محضوها وأسعارها بوجه عام يعتبر أمراً يمس الجمهور على الخصوص لدرجة تتطلب الأخذ بهذا الحل وهو خضوعها للملكية العامة .

وهذه الاسباب الثلاثة تتعلق كلها بالبنيان الاساسى للصناعة ، أو لوضعها الاستراتيجى فى الاقتصاد — أى لحصول معينة لا يمكن تجاهلها مما يجعلها مرشحة لاحتكار الدولة لها .

وأخيراً — التخطيط :

وهذا هو السبب من الناحية العامة مبنى على الاعتقاد بأن دافع الربح والمصلحة التومية لا بد وأن يكونا دائماً فى صراع . وهذا ينطبق بصفة خاصة على الصناعات الاساسية للاستثمار على نطاق واسع . ومثل هذه الصناعات مدفوعة باعتبارات ترمى إلى الحد الأعلى للربح . وينطبق أيضاً على تلك الصناعات التى من المحتمل كثيراً أن تتعارض فيها المصلحة العامة مع الخاصة . . . ولا سيما عندما تعرض للنقاشه موضوعات مثل إنشاء مصنع جديد أو بإغلاق مصنع قديم .

وبالإضافة إلى هذه الاسباب الاقتصادية لتأمين صناعات معينة فهناك أيضاً أسباب اجتماعية أوسع نطاقاً (وأعرق قدماً) تدعو إلى الملكية العامة لجميع الصناعات الرئيسية بصرف النظر عن النظام الذى يتبع الاستيلاء عليها .

أولاً : اعتقاد بعض الاشتراكيين أن دافع الربح هذا خطأ أخلاقى ويمكن محوه بالتأمين .

وثانياً : ساد الاعتقاد بأننا لانستطيع إنشاء علاقات عمل طيبة يسودها التآلف وخلق ديمقراطية صناعية إلا فى ظل الملكية العامة .

وثالثاً : هناك من يفترض أن المساواة تتطلب زوال الدخول الخاصة من الملكية الأمر الذى يتطلب بدوره نزع ملكية الرأسمالى . وهذا يحدث أصلاً كما ساد الاعتقاد أوتوماتيكياً بانتقال الملكية .

ولكن حدث أخيراً أن أدرك أن المصادرة الكاملة للملكية الخاصة عن طريق التأمين لا تتم عن عدل أو كياسة ، وأن لابد من دفع تعويض معقول .

وإذا بحثنا أى الصناعات التى يجب تأمينها فإننا سنجد أن هذه الأسباب تشير إلى الاتجاه نفسه ، وهذا الاتجاه سيوصلنا إلى أضخم الصناعات . وفى الحقيقة مثل هذه الصناعات إما أن تكون للمنفعة العامة (كالغاز والكهرباء والسكك الحديدية) أو احتكارات ذات تأثير فعال (كالفحم والحديد) أو صناعات أساسية (كالفحم والنقل والصلب والكهرباء) أو صناعات - هى - فى حاجة إلى رؤوس أموال ضخمة (كالصناعات والنقل) أو تلك الصناعات التى تخضع لعلاقات عمل سيئة للغاية (كالفحم) .

وهناك صناعات أقل أهمية أضيفت للقائمة لأسباب خاصة نشأت بعد الحرب (مثل شراء التطن الخام ، والطيران المدنى ، والكابلات واللاسلكى) ، وبدأ بوضوح أن قائمة الصناعات التى وضعت بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٠ كانت مبنية على هذه الأسباب المختلفة ، وفى الواقع لاقت هذه القائمة القبول من قبل الرأى العام لدرجة أن الجزء الأكبر يخضع للملكية العامة حتى بعد عدة سنوات من حكم المحافظين .

٢ — قواعد وشروط التأمين الناجح :

لن تتحقق الاشتراكية كثيراً ، سواء نظر إليها من زاوية اجتماعية أم أخلاقية أم اقتصادية بتأمين صناعة الطائرات ، ولا يساهج رفع مستوى معيشة طبقة العمال إلى حد أعلى أو تبادل استطلاع الآراء بصورة أكثر فعالية ، أو علاقات عمل أفضل ، أو درجة أعلى من التعاون ، أو مساواة اجتماعية واقتصادية على نطاق أوسع ، لا يحتاج شيء من هذا القبيل — الآن وبصفة أساسية — أى تغيير جوهري وعلى نطاق كبير فى الملكية لتحقيقه .

وهذا الإدراك التدريجى ورغم أنه ما زال فى أغلب الأحوال (لا شعورياً) لتلك الحقيقة قدامى إلى حدوث رد فعل ضد جعل احتكار الدولة المظهر الرئيسى للسياسة العمالية .

إننا لا نستطيع أن نتجاهل هذه الحقيقة ، وهى أن الاتحادات العامة لم تحقق كل ما كان يامله الاشتراكيون من الصناعات المزمومة ،

ومن المحتمل ، فى هذا الموقف الجديد ، أن تتركز معظم آراء الاشتراكيين على نقطتين :

النقطة الأولى . هى أنه لا بد من أن تثبت اقتراحات خاضعة بالتأمين صلاحيتها لتقدم اقتصادى ولذلك فلا بد من أن يتسم الاقدام على مثل هذه الخطوة بالحذر والدقة وحسن الاختيار ، ولا يتركز على الصناعات التالية فى حجمها ، أو على تلك التى يحدث أن تكون أمام انظار الجمهور ،

بل يرتكز على تلك الصناعات التي يمكن أن تؤدي إلى تقدم اقتصادي.
جوهري .

والنقطة الثانية وهي أنه ينبغي — في ضوء هذه المساواة الواضحة
لاحتكار الدولة، خارج نطاق المنفعة العامة — ألا تتمثل الطريقة الواجب
اتباعها في الاستيلاء على الشركات الفردية تاركة الشركات الأخرى في أيدي
خاصة ، أو إنشاء مصانع جديدة تمتلكها الحكومة لمنافسة الشركات
الخاصة القائمة ، وهذا هو ما يسمى بالاتجاه نحو « المشروعات المنافسة » ..
وقد ينجم التقدم الاقتصادي من الملكية العامة حيث تكون الصناعة
القائمة لا تسير على الوجه المرضي بشكل واضح ، وحيث لا تسمح المنافسة
أو لا تستطيع أن تؤدي إلى تقدم ، وحيث لا يستطيع الإشراف الفعلي
المباشر أو الإشراف المالي معالجة الموقف وحيث لن تؤدي الملكية الخاصة
إلى مساواة واضحة خاصة بها ، ويمكن تحقيق الشروط الثلاثة الأولى
حيثما تفشل الصناعة (كصناعة الصلب) بوضوح في التوسع لتلبية
الاحتياجات القومية .

ولا شك أن أصدق مثل من الناحية العملية على أن لا إجراء الذي
تتخذه الدولة في مجال تشكل فيه المخاطر عبئاً ثقيلاً بالنسبة للرؤسنة
الخاصة ، يتمثل في الطاقة الذرية ، وهذا مثل بين للاقدام والكفاية
وركوب المخاطر وغيرها من الصفات التي لا تتميز بها إلا الدولة .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن لا تسير بالطريقة المرجوة فمثلاً لا يرضى
كثير من الناس عما تقوم به السكك الحديدية ، كما أن لجنة فليك قد وجدت

كثيراً ما يستحق النقد في البنيان الإداري لصناعة الفحم ، ومع ذلك . فإن
هناك صناعات خاصة كثيرة أقل كفاية .

وليس لدى أية نية لوضع قائمة مفصلة للصناعات التي قد يحدث فيها
مثل هذا التقدم . تاركاً هذه المهمة للخبراء في الصناعة ، غير أن هناك
حقيقة هامة . هي أن جميع التوصيات التي وردت في تقرير لجنة
الانجلو — أمريكية عن الانتاج دارت حول صناعة أدوات الآلات ،
وأشارت إلى الحاجة إلى التدخل العام على الاسس التي اقترحت سابقاً .
وأشار التقرير إلى أن الاحتكار الذي يتسم بالكفاية أفضل كثيراً
للبلاد من الصناعة المنافسة التي لا تتسم بالكفاية ، كما أشار إلى أن الأمر
يحتاج في روسيا وألمانيا إلى دكتاتور وفي الولايات المتحدة إلى ضغط
عدد قليل من المتفعين ذوي النفوذ لغرض إنتاج أحسن في صناعة أدوات
الآلات لتلك البلدان ، وهذا يبدو كتبرير واضح لتدخل الدولة في حال
فشل الصناعات المنافسة في تكييف نفسها في بنيان أكثر كفاية بشكل
ملبوس .

وعلى أية حال ، فهما كانت الصناعات التي سنختارها ينبغي علينا
الآن أن نفضل الاتجاه نحو المشروعات العامة المنافسة ، رغم أنه
ستكون هناك حالات (مثل الصاب) لن يناسبها إلا احتكار الدولة .

حقيقة أن هناك بعض الصعاب التي تعترض الاتجاه نحو شكل المشروعات
العامة المنافسة ، غير أني أترك المناقشة المفصلة حول الأشكال المناسبة
حتى نبحث موضوعاً آخر يثير الاهتمام وهو التأمين العاجل على
نطاق واسع .

أشكال الملكية العامة

١ - التأميم والمساواة

يدور هذا الموضوع حول توزيع الثروة وعلى ذلك فهو يعتبر إعادة للحجة التمدية التي تؤيد الملكية العامة والتي يعود عهدا إلى ما قبل ماركس وهو — على وجه التحديد — طريقة استخدام دخل ممتلكات صاحب رأس المال ، وذلك يعتمد على :

- (أ) الفرق بين ما تدره السندات وما تدره الأسهم .
 - (ب) إن التأميم يمنع ارتفاع أرباح الأسهم وكذلك قيمة الأسهم .
 - (ج) وكذلك المستوى المنخفض للربح في القطاع العام .
- ومن المسلم به : أن التأميم لم يكن له أثر كبير على المساواة كذلك . لم يكن هناك تحول كبير فيما يتعلق بالمدخرات الحديدية ، وأرباح رأس المال . فعندما تم التأميم حرمت الصناعات من تحقيق أرباح كبيرة وبدلا من ذلك كان لابد من تغطيه مشروعاتها الكبرى عن طريق الاقتراض من أصحاب رؤوس الأموال الخاصة في السوق . على حين أن الملاك السابقين قبل التأميم ما كان في إمكانهم أن يتنازلوا عن الأرباح الطائلة . ففي حال الغاز والكهرباء كانت الأسعار عرضة للتنظيم ، وفي حال السكك الحديدية لم يَحْتَق أصحابها خسارة كبيرة . أما في حال الصلب فقد أهمل الملاك الأرباح الطائلة .

ومن الواضح أن مجموعة الصناعات التالية إذا جاء ترتيبها حسب الحجم (الصناعات الكيماوية — الصناعات المعدنية والصناعات الهندسية) نحقق أرباحاً أكثر من سابقتها — ومع الاستثمار الكامل والنمو السريع الزيادة السنوية في قيمة رأس المال المستثمر في الصناعة أكبر مما كانت في الماضي. وتحت هذه الظروف ستكون أرباح رأس المال الخاص يعد مدة أرباحاً ذات قيمة وتكون الطريقة الوحيدة الفعالة لمنع هذه الزيادة هي الملكية العامة.

غير أن هذه المشكلة لا تهتمنا الآن ، فقد خصص لها ثلاثة فصول سابقة . ودلت المناقشة في هذه الفصول على أنه من الممكن جداً في حال الاقتصاد المطرد النمو أن نضع حداً للأرباح الصافية للمساهمين بطرق أخرى غير التأمين (وعلى وجه التحديد بوساطة ضريبة أرباح رأس المال وكذلك عن طريق نظام ضريبي متحد موضوع ، للتقليل من الفوائد الموزعة) . وتثبت تجربة السويد والنرويج — وهي بلاد أكثر مناداة بالمساواة من إنجلترا أن التأمين العام لا يعتبر شرطاً أساسياً لمساواة أعظم .

وعلى ذلك فلماذا نفضل تلك الطرق الأخرى ؟

دعنا نناقش شواهدنا لتأكيد هذه الأفضلية . فإذا كان المقصود من التأمين هو أنه طريقة لتوزيع الثروة وليس مجرد ترضية للنزاعات الحزبية فيجب أن يتم التأمين أولاً : بطريقة أسرع ، وثانياً : يجب تركيزه على أنجح الصناعات التي تحقق أعظم أرباح لرأس المال . وتتطلب الحال الأولى

العودة إلى سياسة نقل ملكية صناعات بأكملها في وقت واحد حيث أنه بهذه الطريقة فقط يمكننا أن نؤثر على توزيع الثروة خلال فترة معينة أما الحال الثانية فتعني بأن تكون الصناعات التي تنقل ملكيتها أكبر وأكثر الصناعات أثراً والتي تحقق أكبر نسبة من زيادة القوة الانتاجية وأسرع نسبة في الانتشار . وعلى ذلك فيجب أن نعيد النظر في القائمة التي ناقشناها في الفصل السابق . ويجب أن يكون لكل برنامج عمالي حصته فيما تحتكره الدولة في المستقبل وإلا يكون اختياره طبقاً لمعايير اقتصادية (فيما عدا معايير الفائدة) بل يكون اختياره طبقاً لحجمه .

ومن الواضح أن أهداف التأمين تمس الصناعة التي يرجى من ورائها تغيير أسس الملكية .

ولم أكن أعتقد أن مثل هذه السياسة خاطئة وغير عملية ، لسبب واضح وهو أن الناخب الذي أصبح يشك في العروض التي ترمى إلى تأمين الصناعات الهامة والتي ليس لها ليس لها دليل متنع يستند إلى أسباب اقتصادية ، هذا الناخب سيكون متعصباً ضد هذه العروض . وهذه السياسة خاطئة أيضاً لعدم وجود ضمان بأن للقوة الانتاجية سوف لا تعاني من التأمين . والمرشحون الظاهرون — إذا حكمنا عليهم طبقاً لهذا الاتجاه (الكماليات ، المركبات وبناء السفن) يجهدون فرصة أحسن للنجاح . وهذه غالباً صناعات متنافسة ومرتبطة بعقود تصدير كثيرة وتتمتع بعلاقات معقولة في العمل ، وهي حسنة التنظيم في كونها وينتظر أن تغم وتنتشر في المستقبل .

ومن الواضح أنها غير مناسبة للتأمين الكلى وفى ضوء المشكلة القائمة فى القطاع العام والميل نحو المركزية وعلامه الاستفهام التى تحوم حول مستوى الأجور الإدارية فإن من السهل أن ندرك أن هذه الصناعات سيصيبها العطب لو تحولت ملكيتها بسرعة إلى الملكية العامة . ولاشئ من ذلك كان يمكن أن يكون له مثل هذا الأثر لو لم نكن نعانى مشكلة ميزان المدفوعات والرغبة الملحة لزيادة الإنتاج . ولكن الحقيقة هى أننا نعانى كلتا المشكلتين . وحيث أن هذه الصناعات هى الصناعات التى تعتمد عليها حركة صادراتنا فى المقام الأول والتى تعتبر مشرولة باستمرار عن الجزء الأعظم من الزيادة فى الإنتاج السنوى فيبدو أنه من الرعونة أن نقترح وجوب تأمينها على المستوى نفسه وبالسعة نفسها إذا كنا نرغب فى إحداث أثر ملحوظ على توزيع الدخل .

ومن الناحية الأخرى ، فإن المشروعات العامة التى تقوم على المنافسة . والتى تبناها حزب العمال خصيصاً لتجنب هذه المصاعب لها أثر ضئيل على توزيع الدخل .

أولاً : إذا اقتصرنا على المؤسسات الضرورية وعلى الأخص فى ضوء الصعاب العملية فى اختيار المؤسسات وتبرير هذا الاختيار — كما سيجى — مناقشتها فيما بعد — فمن المحتم أن يكون التقدم بطيئاً إذا حكمنا عليه بنسبة رأس المال الكلى المستخدم فى الصناعة .

ثانياً : وحيث أن العروض الخاصة بالمشروعات العامة التى تقوم على المنافسة يجب أن تبرر وجودها على أساس الكفاية فيجب أن تنطبق.

هذه المشروعات في المقام الأول على الصناعات التي تدر أرباح رأس مال صغيرة ، وليست الصناعات التي تدر أرباحا كبيرة . وعلى ذلك فإن كلا المعيارين يتعارضان ومن التناقض أن نمضي في الجدل الذي يدعو إلى المساواة ونقول بأنها تتطلب سياسة تأميم قوية وواسعة النطاق وأن نطالب بخلق احتكارات دولية سريعة وأن نحتمى في السياسية البطيئة في اختيار المؤسسات الفردية . وسيؤدي ذلك إلى تدمير عام عندما يتضح للشعب أن هناك خديعة وأنه لم يحدث شيء فيما يتعلق بتوزيع الدخل . ومن الطبيعي إذا قبلنا . كما هي الحال مع معظم أعضاء الحزب أنه يمكننا أن نتابع سياسة التأميم وذهننا متبلد دون أن نلتفت إلى آثارها الاقتصادية ، هذا لا يعني أنه يجب أن نكون سلبيين في تحمل زيادة سنوية هائلة في قيمة الملكية الفردية . وهذا يعني أنه بدلا من ذلك يجب أن نتبنى المشروعات المتعاقبة التي ناقشناها في الفصول السابقة .

٢ — المشروعات الهامة التي تقوم بدور المنافس:

وعلى أية حال ، حتى إذا كانت هذه المشروعات — في حال تنفيذها — تقدر على منع سوء توزيع الثروة من الاستفحال نتيجة للنمو الاقتصادي ومع ذلك فمن المحتمل وجود زيادة في القيمة الحقيقية للملكية الفردية كنتيجة للنمو الاقتصادي ومثل هذه الزيادة يرقى إليها طالما ظلت الملكية الفردية مقسمة كما هي الآن .

ولكن المشكلة على ذلك تعتبر من أساسها مشكلة توزيع الملكية . كيف نعيد توزيع الملكية الحالية من أجل الملكية نفسها ؟ وحتى يمكن توزيع الزيادة المستقبلية في القيمة بالتساوي ، وكيف تؤكد أن المدخرات

الجديدة ورأس المال الذى ينتج من هذه المدخرات سيكون توزيعها أحسن مما عليه الآن .

ومن الواضح وجود طرق كثيرة أخرى لتحقيق ذلك علاوة على التأمين ، ولما كان التأمين — هو إحدى هذه الطرق فليس من الضرورى أن يتخذ شكل شراء اجبارى لوحدة انتاجية بأكملها سواء أكانت مؤسسة أم صناعية ، وأن ما يهمنا الآن هو الملكية الفردية وليس الوحدة الانتاجية ، مستندات الملكية وليست أرصدة رأس المال ، الملكية نفسها وليست طريقة تنظيمها .

وقد سبق أن ناقشنا الطرق الأخرى لإعادة توزيع الملكية وقلنا . إن الملكية يمكن انتقالها إلى الدولة بطريقة مباشرة عن طريق الضريبة المفروضة على تركة الموتى والضريبة المفروضة على الهبات والضريبة المفروضة على رأس المال . ويمكن زيادة النسبة بين المدخرات العامة والمدخرات الخاصة عن طريق فائض الميزانية وفرض ضريبة مرتفعة على أرباح الشركات والسماح للصناعات المؤتممة حاليا أن تحقق فائضا فى الميزانية ، ويمكن زيادة النسبة بين الممتلكات الصغيرة والممتلكات الكبيرة عن طريق اتخاذ اجراءات لتشجيع مدخرات الطبقة العاملة وبوساطة طرق فعالة لاقتسام الأرباح وبطريقة غير مباشرة وهى زيادة صندوق المعاش والصدقات وكل هذه الطرق تعد بديلا للتأمين وليس هناك داع لاعتبار التأمين الطريقة الوحيدة التى يمكن تنفيذها على نطاق واسع لإعادة توزيع الأرباح الناتجة عن النمو الاقتصادى .

وحتى في حدود اختصاص التأمين فإن أية طريقة تمكن الطبقة العاملة من المساهمة بحزم رئيسي من رأس المال في النمو الاقتصادي تكون فعالة وإيجابية ، وحيث أن الهدف ليس مجرد السيطرة على النمو الاقتصادي فليس هناك داع في أن نقصر جهودنا على شراء مؤسسات بأكملها .

وليست هناك أية مشكلات مستعصية في إدارة الوحدة العامة التي تلعب دور المنافس إذا ما تم اختيارها أو إقامتها ، والشئ الرئيسي هو أن نحدد — منذ البداية — أنسب الحالات التي تناسب الكفاية أولاً : مستوى أجور الإداريين التي تقوم على المنافسة ، وثانياً : أكبر ضغط من الحرية والاستقلال في الأعمال اليومية فيجب ألا يكونوا تحت سيطرة شاملة في البرلمان ومع أن من الواجب عليهم استشارة الوزير في المسائل الهامة ، كما يستشير مجلس إدارة شركة خاصة أحد المساهمين ذوي السلطان ويتبع توجيهاته في الأسس الهامة في السياسة فيجب ألا يمتد ذلك إلى حد اتخاذ القرارات بواسطة الحكومة . وأن نناقش الاقتراحات التي تنادي بمجلس إشراف خاص نشيط أو اجتماعات دائمة بين رجال الحكومة على — اختلافهم لوضع سياسة عامة — هذه الاقتراحات غير مناسبة تماماً ، والمشروعات الحكومية يجب أن تكون لها حرية التوسع مثلها في ذلك مثل المشروعات الخاصة ، ويجب أن تكون لها القدرة على استخدام أرباحها في استثمارات جديدة وأن يناقشوا الأجور والشروط بالطريقة العادية وأن يقرروا سياسة الأسعار والانتاج طبقاً للتخطيط الذي يتفق والصناعة كلها .

ومن الطبيعي ، حيث أن الأموال العامة تدخل في هذه المشروعات

فيجب وجود نوع من المسؤولية العامة . وحيث أن وقت البرلمان لا يسمح بمناقشه سياسه الصناعات المؤممه على مدار السنة فقد ظهر اقتراح يدعو إلى انشاء « شركة مجمعة » تضم أعضاء من البرلمان وممثلين عن الصناعات ، هذه الشركة تضم أسهم كل الشركات وفحص نشاطها .

وهناك اقتراح أفضل يدعو إلى إنشاء اتحاد عام جديد مسئول عن كل الشركات الحكومية وله العلاقة نفسها بالبرلمان مثل المجالس العامة الحالية ولكنها على العكس فهي بمثابة شركة مجمعة خاضعة ، وعلى أية حال فإن المحابة يجب أن تكون في جانب أعظم قسطاً من الاستقلال وأقل قسطاً من التدخل المركزى .

وإذا حدث أن استولت الحكومة على عدد من المؤسسات الصناعية المتشابهة فهذا يستلزم قيام هيئة تنظيمية ترعى هذه المؤسسات . ولم تفلح مجالس الانماء الاقتصادى فى تحقيق نجاح عظيم ويكون الحل المعقول هو شركة عامة مجمعة على غرار اتحاد الحديد والصلب .

والحال الثانية هى أن المنافسة بين الشركات العامة والشركات الخاصة يجب أن تكون عادلة ، ويجب ألا تكون هناك محابة فى الاعتمادات الخاصة بالعقود والمواد الخام والعمل . والشركات الخاصة يجب أن تقتصر من السوق ، أما الشركات التابعة للحكومة فيجب أن تتركز من المالية العامة .

٣ — الصعوبات ، والوسائل التى تعقبها :

ليست هناك صعوبة لا يمكن حلها فيما يتعلق بإدارة الشركات الحكومية التى تنافس الصناعة الخاصة ، ومن المعروف أن مثل هذه

الشركات قائم بالفعل يؤدي عمله بنجاح في البلاد الأخرى مثل السويد وفرنسا . والعقبة الحقيقية هي في كيفية اختيار هذه الشركات وكيفية تبرير اختيار هذه الشركات دون الأخرى .

أولا : تحت أى تشريع تؤسس هذه الشركات أو تمتلك ؟
ففي حال امتلاك معظم الشركات التي تقوم بصناعة واحدة يحتاج الأمر إلى استصدار مشروع قانون في كل حال .

والعقبة الحقيقية ليست في طريقة التشريع بقدر ما هي في اختيار الشركات التي تمتلك ثم إبداء المبررات على هذا الاختيار للرأى العام .
وتقوم المشكلة لأن امتلاك الحكومة لهذه الشركات إجبارى وتسند

التشريعات ، ولأنه يتضمن تفرقة بين الشركات الفردية التي تقوم بهذه الصناعة نفسها وهذا يتعارض وتقاليدنا التشريعية ولكي ننادى بالتأميم الإجبارى لشركة كيمياوية دون الأخرى أو شركة طيران دون الأخرى فإن ذلك سيواجه عاصفة من الهجوم على اعتبار أنه إجراء غير عادل واستبدادى وأملته الدوافع السياسية وليست الدوافع الاقتصادية .

والحل التالى الذى يتجنب مبدأ الإجبار والالتزام بأن ذلك ليس له دوافع تجارية أو اقتصادية هو إنشاء هيئة استثمارية عامة تضم عدة شركات صناعية وتمدها رموس الأموال العامة ولكنها مستقلة عن الحكومة وتخضع لتوجيهات تنضى بتحقيق الربح عن طريق شراء أو إقامة أو بيع شركات إنتاجية .

ويمكن تحقيق هذه الغاية نفسها جزئيا مع تفادى العقبات بالطريقة نفسها إذا أنشئت هيئة للاستثمارات الحكومية على النهج الذى سبقت الإشارة إليه في الفصل العشرين . ولا يكون هدف هذه الهيئة هو أن

تأخذ على عاتقها مهمة الانتاج أو حتى المراقبة والتنظيم ولكن مهمتها هي امداد رؤوس الاموال عند ما تعجز المصادر الخاصة في القيام بهذه المهمة ، وستميل عملياتها نحو الصناعات التي تبدو نسبة توسعها ومستوى كفايتها غير مناسبة ، وغالبا ما يمتد عملها إلى الجماعات والافراد راغبي المغامرة في هذه الصناعات لتقدم برأس المان وبهذه الطريقة فهي تغذى جزءا من المشروعات العامة التي تقوم على المنافسة وهي بذلك تسد حاجة شديدة . هناك طريقة أخرى بديلة عن ذلك وهي كذلك غير إجباريه وتبررها أسباب تجارية تشجع التوسع الافقى للوحدات غير الحكومية والتي يملكها الجمهور والقائم فعللا .

٤ — الهدف الأول :

إن فكرة المشروعات العامة التي تقوم على المنافسة تتضمن الرغبة في مراقبة طريقة الانتفاع ببعض العقارات العينية المعينة ، ولكن فيما يتعلق بتوزيع الملكية والمدخرات الجديدة فإن المراقبة والإشراف لا ارتباط لها بذلك . فيكفي أن تملك الأسهم وليس هناك أى اختلاف إذا كانت هذه الأسهم موزعة بين شركات مختلفة .

وان الملكية العامة للأسهم يمكن تسميتها بعدة وسائل ، وقد نوقش معظمها بالفعل ، وأن وجود اتحاد للاستثمارات الحكومية يقوم بدور التسليف للاقتصاد بأكمله سيساعد بالتدريج على تكوين محفظة كبيرة من المدخرات . وشركات التأمين المؤممة ستمنح الشعب الفرصة لتدعيم مركزه في الصناعة واقتسام أرباح رأس المال .

ولكننا لا نريد تدعيم مركز الدولة في الصناعة — فحسب — بل انتشارا كبيرا للثروة بين الافراد ، وعلى ذلك فنحن نرحب باقتسام

الأرباح بطريقة فعالة والتوزيع بطريقة غير مباشرة جنباً إلى جنب مع نمو صناديق المعاش والبنوك التي يساهم فيها العمال والأوقاف التعليمية والجمعيات الخيرية . والهدف هو ليس مجرد تحطيم الملكية الفردية ولكنه تغيير طريقة توزيعها .

ومثلنا في ذلك (أو على الأقل مثل في ذلك) هو مجتمع تكون الملكية فيه مشتركة — مجتمع ذو ملكية متنوعة منتشرة متعددة ، ومختلفة الأنواع تشارك فيه الدول والصناعات المؤممة والجمعيات التعاونية والاتحادات والمؤسسة المالية الحكومية وصناديق المعاشات والأوقاف وملايين الأسر . وحيث أن ذلك حتى الآن يعتبر شيئاً بعيداً فنحن في حاجة إلى فرض ضرائب مرتفعة لتحديد من الفوائد وأرباح الأسهم .

وملكية الدولة لكل رأس المال المستثمر في الصناعة لا يعتبر الآن شرطاً لخلق مجتمع اشترأكي وإقامة مساواة اجتماعية وزيادة الخدمة الاجتماعية أو الحد من التمييز بين الطبقات .

دور التخطيط

١ — ضيق نطاق الاختلافات في الرأي :

كان الاشتراكيون قبل الحرب وبعد ما مباشرة يعتقدون أن التخطيط هو أهم الخصائص وأنه من النقط التي تختلف عليها الاشتراكية الرأسمالية وقبل عام ١٩٣٠ لم تكن هذه الكلمة شائعة كما لم تكن الفكرة في حد ذاتها تلعب دوراً كبيراً في تاريخ الفكر الاشتراكي . أما اليوم فإننا نناقش هذه الفكرة ولا نعطي لها الأولوية التي كانت لها منذ عشر سنوات . ويرجع السبب في قلة أهمية هذا الموضوع أولاً : إلى أن معظم

الناس أصبحوا يعترفون بأنه لا يمكن الحديث عن أى موضوع بشكل عام . ولم نعد على يقين — كما كنا من قبل — من كيفية سير النظام الاقتصادى ومن عدد العوامل المتغيرة واختلافها . ومعظم ما نتعرض له اليوم إنما يتصل بمواقف خاصة لا يمكن الوصول إليها من النظرات العامة .

وترجع قلة أهمية موضوع التخطيط أيضاً إلى أن المناقشة العامة قد أفقدت الموضوع حيويته وأصبحت التجربة العملية تعمل على إلغاء التطرف فى هذا الموضوع ولم يعد الاهتمام بالمبادئ الأولى قائماً نظراً للاهتمام بالنواحي العملية التى تتعلق بالمواقف الخاصة .

ولا شك فى أن نظرة اليمينيين إلى التخطيط قد تغيرت اليوم وأصبح لا يؤيد الحرية الاقتصادية إلا عدد قليل جداً من الاقتصاديين . والواقع أن انتصار اليساريين يتجلى فى تسليم المحافظين بحق الدولة فى أن تتولى مسئولية :

(١) مستوى التوظيف .

(٢) حماية الميزان الخارجى بوسائل أخرى غير وسيلة سحب العملات من السوق .

(٣) مستوى الاستثمار وسرعة التطور .

(٤) كفاءة الحد الأدنى من الرفاهية .

(٥) الظروف التى يسمح فيها للاحتكارات بمباشرة عملها .

٢ — الحدود السياسية للتخطيط الفعال :

ان معظم ما أريد أن أقوله عن التخطيط قد تعرضت له فى الفصول السابقة. ولكن يمكن أن أقول: إن الغرض الرئيسى من التخطيط هو ضمان توزيع

الكميات المناسبة من موارد الثروة لكل من قطاع القطاعات الاقتصادية. وإن هذه الكميات تؤدي إلى العمالة دون الوصول إلى مستوى التضخم . إننى لا أقصد بذلك أن الحكومة تستطيع — بدقة — أن تتحكم في نسبة الناتج التوى التي تخصص في العام الثاني للتصدير والاستثمار والاستهلاك وغير ذلك ولكنها تستطيع أن تؤثر على هذه النسب — بصفة عامة — وفي بعض الحالات التي تقوم فيها الحكومة بدور المستهلك أو مصدر التمويل فإنها تستطيع أن تتحكم فيها بشكل دقيق إلى حد ما .

إن الأهداف الرئيسية للتخطيط ، كما هي موضحة في هذا الكتاب هي ارتفاع مستوى الاستثمار وخلق مدخرات كافية ، وإيجاد كمية من الطلب المحلي لا تحول دون تصدير المنتجات ، وتتحكم في سوق العمل بحيث لا ترتفع الأجور تلبية لارتفاع الأسعار وهم جرا وزيادة النصاب المخصص للاعانات الاجتماعية من الدخل التوى ، كل هذه الأهداف لا بد من تحقيقها في ظل المساواة الاجتماعية .

ولا شك في أنه لا يمكن تحقيق كل هذه الأهداف بطريقة آلية ، فهي تتطلب مجموعة من السياسات التخطيطية تدخل فيها السياسة الضريبية الرشيدة وغيرها من الضوابط المالية اللازمة وذلك لأن الاستهلاك الشخصي دائماً ما يزيد بحيث يستوعب قدراً كبيراً من الموارد لو كانت سياسة الانفاق الحكومى متوازنة أو انخفضت الضرائب وتوقف التخطيط .

ما الذى يتم في سبيل تحقيق التخطيط الناجح لهذه الأهداف ؟ يفتقر الناس في بعض الأحيان نتائج التخطيط الذي قامت به حكومات العمال بعد الحرب وترى أنه لابد من القيام بتغييرات كثيرة في السياسة عند ما يتولى العمال الحكم .

والحقيقة هي أن سياسة التخطيط بعد الحرب كانت تنطوي على بعض نقاط الضعف ولكن يهمننا أن نتعرف على مواطن الضعف بدقة .
 كثيراً ما يقال : إن الضعف الأساسي في عدم وجود إحصائيات كافية أو أنه في تعدد وجهات النظر واختلافها بين هيئة التخطيط أو في الجهاز الإداري للتخطيط أو أنه في الضوابط الفعلية أو الأساليب الممكنة في ذلك الوقت ولا شك أيضاً في أن نقاط الضعف هذه أو بعضها كان قائماً وأنه من الممكن إدخال تحسينات ناجعة على سياسته التخطيطية في المستقبل .
 ٣ — إلى أي مدى تمضي في التخطيط ؟

لو أننا حققنا الهدف الأول للتخطيط الناجح ، أي توزيع موارد الثروة توزيعاً عادلاً بين القطاعات الرئيسية في الاقتصاد مع عدم تحقيق التضخم في ظل التوظيف الكامل فإنني أشك في أننا سنحتاج إلى المغالاة في التخطيط بشيء من التفصيل في كل قطاع ، وللأسباب الموضحة أعلاه لم تنجح كثيراً محاولات ما بعد الحرب في سبيل التخطيط التفصيلي للإنتاج والاستثمار .

إن مبدأ ترك الأسعار للعرض والطلب يعتبر وسيلة مرضية لتوزيع معظم السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية مع عدم تغير موارد الثروة التي يمكن الحصول عليها للاستهلاك والاستثمار الصناعي والمستهلك هو أشبه بالفاضي الذي يحكم بكيفية انفاق نقوده ، وحتى ولو لم يكن كذلك فإن مبدأ الحرية الفردية ستطلب منه الحرية في الانفاق ، وليس معنى ذلك هو أن توزيع السلع بين الأفراد سيكون مثالياً ، بل العكس هو الصحيح لأن الطاقة الشرائية غير موزعة توزيعاً عادلاً ولكن لابد من تصحيح هذا الوضع بتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً بطريق مباشر . ولابد

أن يكون للناس حريه انفاق دخولهم كما يشاءون فيما عدا فترات الازمات.
الاستثنائية النادرة .

ونرى الآن أن الانتاج من أجل الربح والانتاج للاستعمال يتفتمان.
نظرا لارتفاع الطاقة الشرائية إلى حد كبير بين الطبقة العاملة . أن ما هو
مربح ومفيد هو ذلك النتاج الذي يراه المستهلك مفيداً والمعروف أن
الشركات والمستهلكين يريدان الكميات من الموارد الطبيعية نفسها . وعلى
الرغم من أن أنصار سياسة توسيع نطاق سلطة الحكومة قد يكرهون
هذا الوضع ويميلون إلى تقليل المبالغ المنفقة على المأكل والمشرب شراء
أجهزة التليفزيون فيجب عليهم أن يزيلوا هذه الكراهية لما هو في صالح
الحرية الشخصية .

ولا شك في أن الحكومة ستريد التدخل في بعض الحالات لتعدل
موارد الثروة المستخدمة في قطاع معين أى حيث تقرر زيادة السلع
الاستهلاكية في قطاع معين ونقصها في قطاع آخر أو زيادة الاستثمارات
في مجال ونقصها في مجال آخر ولا يمكن أن نعيد هذه الحالات إلى
أسباب أساسية .

ويرى الكثير من الاشتراكيين أنه من الأفضل أن تقوم الحكومة
برسم سياسة التخطيط الصناعي نظراً لأن رجال التخطيط الذين يعملون
في الحكومة لديهم خبرة ومعلومات أكثر عن الطلب في المستقبل من
المعاملين في مجال الصناعة الخاصة .

ولكن لو لم يتغير الطلب في المستقبل مباشرة مع الإنتاج

وامكانيات احلال السلع محل بعضها البعض وتغير أذواق المستهلكين
وتقلب حركة التصدير فإن الموقف يصبح غامضاً .

أولاً : في الصناعات التي تخضع للتغيرات المناجئة في طلب المستهلكين
وحركة التصدير فليس ثمة ما يدعو إلى القول بأن رأى الحكومة سيكون
أفضل من رأى رجال الصناعة الخاصة .

ثانياً : إنه — حتى في الحالات البسيطة حيث تكون امكانيات
الاحلال بين السلع ضئيلة (كما هو الحال بين الطرق البرية أو السكك
الحديدية أو مختلف أنواع الوقود) حيث يكون لدى رجال الصناعة
رأى سليم فإن التخطيط قد لا ينجح كثيراً لأحد سببين إما لأن الوزراء
أو المصالح الحكومية أو المصانع المؤمنة تجهل هذا الرأى، أو أن الحكومة
تعجز عن تنفيذه .

تفوق الحكومة في الرأى في تقدير الطلب في المستقبل عن الصناعة
الخاصة . والواقع أنه ليس هناك ما يدعو إلى ذلك نظراً لأن معظم
الصناعات تلتجئ للمستهلك الذى يتمتع بحرية كاملة للشراء أو الامتناع .
وحتى لو تحقق الشرط الاول فلا بد أيضاً من موافقة الوزراء عل رأى
رجال التخطيط وتطبيقه .

الخاتمة

١ - موجز للمقترحات الاقتصادية :

بالرغم من اهتمامي بمشكلات النمو والكنمية إلا أني لا أعتبرها ذات أهمية كبرى للاشترابية . ونحن في بريطانيا نتف على أعتاب الوفرة وفي العشر سنوات القادمة ستنعم الأسرة بمستوى يجعل الصالح أن يتجه إلى ميادين أخرى .

وسيكون للحكومة العمالية ، بطبيعة الحال ، برنامج اقتصادي ولابد سبق أن رسمت خطط هذا البرنامج من قبل . وللقارىء ملخصاً له :

١ - إن التخطيط الخاص بالتشغيل وبمنع التضخم لا بد وأن يعتمد على سيطرة الميزانية . أى لا بد وأن يعتمد على فائض ميزانية الدولة لا على الوسائل النقدية .

٢ - يجب تشجيع القطاع العام في الصناعة على تجميع فائض كبير وتمثيل اعتماده على الاقتراض من رأس المال الخاص .

٣ - لا بد من تشجيع المدخرات الخاصة باعفاء مبالغ معينة من الدخل من الضريبة .

٤ - لا بد من اجبار القطاع الخاص في الصناعة على تحديد نسبة الأرباح التي يحصل عاها أصحاب الأسهم في الوقت الذي تلقى فيه تشجيعاً على تحقيق أرباح كبيرة كفائض لتجميع رأس المال .

٥ - إن كانت المساواة أو رفع معدل الضريبة على الشركات لتؤثران على رأس المال المستثمر فلا بد للحكومة من أن تتولى بعض المشروعات التي تتطلب بعض المخاطرة برأس المال .

٦ - لكي تحول الحكومة دون استمرار ارتفاع الأسعار والأجور يجب عليها أن تتجنب زيادة الطلب في سوق العمل وتعمل دائماً على استعداد لتحديد الأسعار والمساعدات في حالات الضرورة .

٧ - إن الإجراء الذي يجب تنفيذه في القطاع العام هو إعادة تأميم صناعات الحديد والصلب . ولكن في الوقت نفسه لم تعد لسياسة التأميم الأهمية التي كانت لها من قبل في سبيل تحقيق الاشتراكية نظراً لعدم تأثير ملكية الدول على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .

٨ - لا بد من الاهتمام بناحية التخطيط بتشجيع الاستثمارات الحيوية دون فرض سلطات جديدة للحد من حرية العمل في مجال الصناعة :

٣٠ - موجز للمقترحات الخاصة بزيادة الرفاهية والمساواة :

إن المقترحات التي ينطوي عليها هذا الكتاب تعزز بعامل المساواة والرفاهية . وفيما يلي الخطوات الهامة لتحقيق ذلك .

ولا بد أولاً من تحقيق المساواة من اتاحة التعليم ، للجميع ورفع مستوى التعليم وإزالة التميز الذي يقوم بين مختلف أنواع المدارس .

والواقع أن هذا هو الهدف الأول الذي يجب بلوغه ، حيث إن الاشتراكية تعني وجود مجتمع غير طبقى .

ثانياً يجب أن يعترف الاشتراكيون بالصلة القائمة بين ارتفاع الاستهلاك والمساواة في مستريات المعيشة ويجب أن يؤمنوا بأن تحديد استهلاك الأفراد وزيادة التقشف لا تؤدي إلى المساواة التي يمكن تحقيقها بالتوسع في إنتاج السلع بحيث يكون للطبقة العاملة نصيب أكبر في الإنتاج .

ثالثاً لا بد من فرض الضرائب على الهدايا والمنح حتى نضمن إعادة النظر في ضريبة التركات .

رابعاً : لا بد من اتخاذ إجراءات بالإضافة إلى تحديد أرباح الأسهم الموزعة وهما فرض ضرائب على أرباح رأس المال وتشديد الضغط على المطبقات الفنية التي تعمل على تجنب الضريبة . ولا بد أيضاً من خفض الضرائب كثيراً على الدخول المنخفضة .

خامساً : لا بد من الاهتمام بالسياسة الصناعية . والواقع أن التغيرات اللازمة لخلق جو اجتماعي وديمقراطي أكثر في مجال الصناعة الخاصة والعامة يقع على عاتق نقابات العمال أكثر من الحكومة على الرغم من أن نفوذ الحكومة له فائدته .

٣ — اليمين واليسار لا يعينان الرأسمالية والاشتراكية :

بمجرد أن تتغلغل في المجتمع الروح الديمقراطية الاشتراكية وتزول أسباب الظلم الجماعي القديمة تنبج أنظارنا نحو مجالات أكثر أهمية تتعلق بالحرية الشخصية والسعادة مثل زيادة الفراغ والشعور بالجمال والانفعال وغير ذلك من الميول التي قد تكون رفيعة أو شاذة في طابعها والتي تؤدي إلى اختلاف حياة الأفراد الخاصة والعائلية .

وهناك سببان يجعلان الشخص مصلحاً أو يسارياً .

أولهما : الايمان بمزايا الاشتراكية ولكن هناك تغيرات كثيرة يريد المصلح المثالي القيام بها دون أي تدخل في صميم الاشتراكية ويصبح الشخص اشتراكياً ومؤيداً لحزب العمال لأن معظم المؤيدين لهذه التغيرات يساريون على حين أن معارضهم يمينيون .

ومن الغريب أن نحكم على المسائل العامة على أنها اشتراكية. أو رأسمالية أو أنها تدخل في نطاق تعريف الاشتراكية لأن الأهداف الاشتراكية بدأت منذ ١٠٠ عام ثم تطورت وأهمل بعضها على - يظل البعض الآخر. ولا شك أنه قد ظهرت مشكلات أخرى لم تكن هامة من قبل. وربما كانت هذه المسائل ذات أهمية كبيرة تتعلقها بالرفاهية والحرية. وربما يتضح لنا ذلك ن نظرتنا إلى الحال في الولايات المتحدة وروسيا فاليسارى الأمريكى الذى كان اشتراكياً فى بريطانيا لن يكون مهتماً بتأكيد المساواة الاجتماعية أو الرفاهة المادية اللتين لا يحتاج مجتمعه قدر اهتمامه بالاصلاحات التى لا يمكن أن توصف أو الرأسمالية مثل الحريات المدنية أو مشكلة الزوج أو السياسة أو المشكلات الاجتماعية التى تظهر فى المجتمعات الحديثة. أما اليسار فى روسيا الذى يعتبر فى بريطانيا اشتراكياً من الطراز القديم فلن أية مشكلة عاجلة، لأن التأميم والتخطيط لا يمكن أن يصل إلى أب مما هو فى روسيا لذلك فإنه على العكس من ذلك سيهتم بالقيم الاجتماعية أى بحق الفرد فى الحرية الشخصية والاختلاف فى الرأى وهو أمر لا يختلف عليه الاشتراكيون والرأسماليون فى بريطانيا.

هكذا نجد أن المصلح يزيد من اهتمامه تدريجياً بالمسائل التى لا وصفها بأنها اشتراكية أو غير اشتراكية، فهو يهتم بمسائل تتعلق بمحاو أخرى وثمة مجالان هاما للعمل الاجتماعى وهما حرية الحياة الخاصة والتصرف فى وقت الفراغ والمسئولية الاجتماعية ثم القيم الثقافية والحضارية.

[انتهى]

مجموعة
اخترنا لك
تصدر

نصنف شهرية باللغات العالمية
يشارك في تحريرها وإعدادها
لجنة "اخترنا لك"



المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر
٣٠ شارع منصور - ص.ب ٢٣٩٨

١٠ قروش

